ضَوْءُ المَعَالِي

على

مَنْظُومَةِ بَدْءِ الأَمَالِي

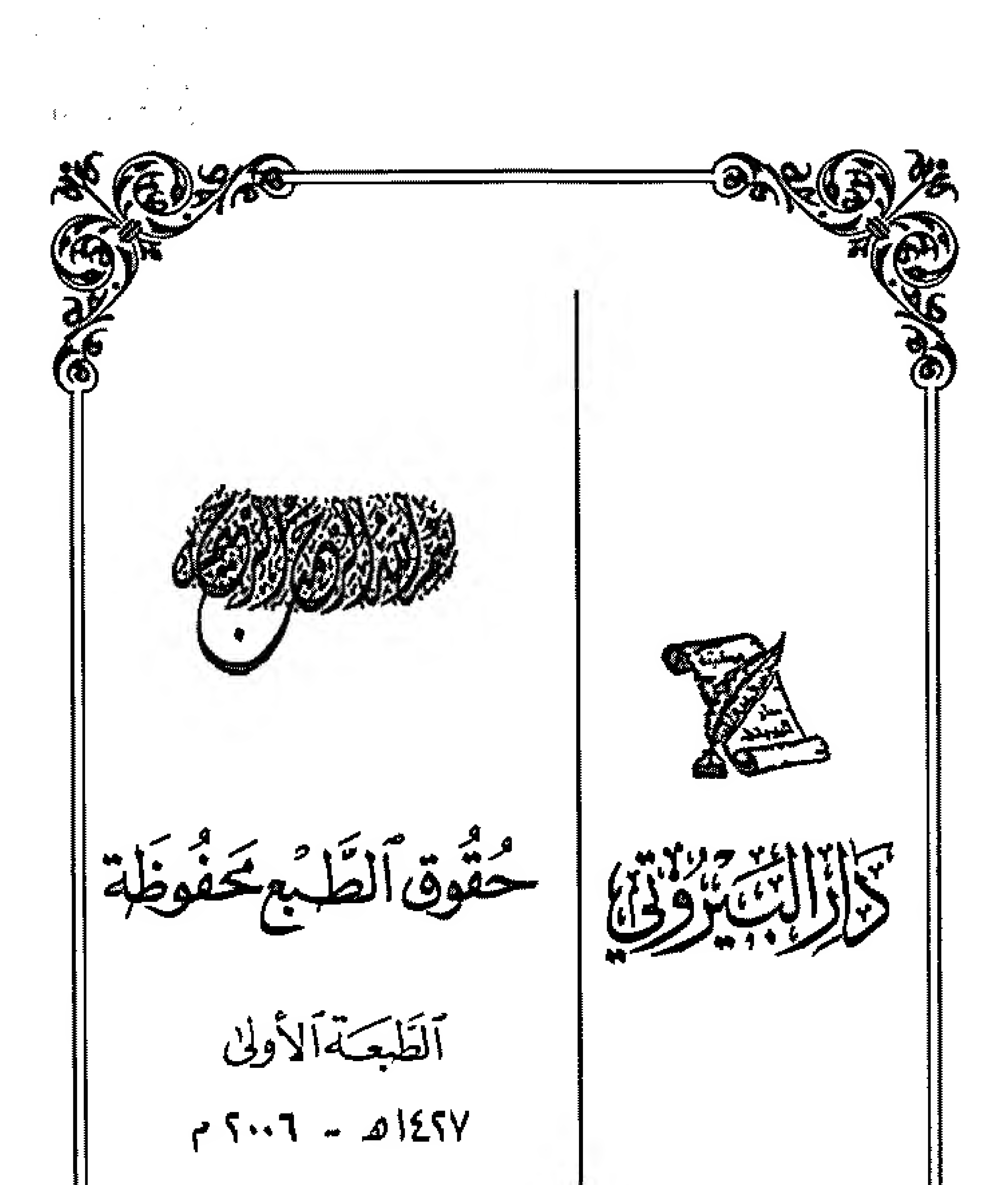
تأليف

الشيخ نور الدين علي القاري

١٠١٤هـ

لطلاب المرحلة الرابعة من الدراسة الثانوية

دار البيروتي



الطبعة الأولى

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

دمشق - حلبوني - بناء الخجا - هاتف : 2213966 - 2451574 فاكس : 2243848

ص.ب : 25414 س.ت : 61500 Email : albyrouty@dalylak.com


بسم الله الرحمن الرحيم
قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ
صدق الله العظيم

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله والصّلاة والسّلام على سيدنا محمدٍ رسولِ الله، وعلى آله وصحبه ومَنْ والاه.

أما بعدُ:

فَيَسُرُّ لجنة المناهج في دائرة التعليم الإسلامي في ديوان الوقف السُّنّي في جمهورية العراق أن تقدّم هذا الكتاب إلى طلبتنا الأعزاء في المرحلة الرابعة من الدراسة الثانوية بعد عرضه على الخبراء في هذا العلم الذين أوصوا بصلاحية تدريسه لاشتماله على المفردات المنهجية المتوخاة للنهوض بالمستوى العلمي في المدارس الإسلامية من أجل إعداد جيلٍ واعٍ متسلّح بما يقوّي فيه روح الانتماء إلى تاريخه المجيد، ويبعث فيه المهمة إلى بناء مستقبل أفضل.

سائلين المولى عزّ وجل أن يكلأهم بعنايته، ويأخذ بأيدينا جميعاً إلى ما يحبه ويرضاه إنّه سميع مجيب.

لجنة المناهج

مقدمة المحقق



به ثقتي وعليه اعتمادي

الحمد لله نحمده، ونستعينه ونستغفره، ونؤمن به ونتوكَّل عليه، ونثني عليه الخير كلَّه، نشكره ولا نكفره، ونخلع ونترك من يفجره، والصَّلاة والسَّلام الأكملان الأتمَّان على سيِّدنا وقرَّة أعيننا، وأكمل خلق ربِّنا، مولانا وملاذنا محمد بن عبد الله، وعلى آله الطَّيبين الطَّاهرين، وأصحابه الغُرِّ الميامين، والتابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدِّين.

اللَّهمَّ بك أستعين وأبدأ، وإليك يا سيِّدي من حولي وقوَّتي أبرأ، وببابك يا خالقي أقف وإلى جنابك العظيم ألجأ، ثبِّتْ بالإيمان جَناني، وأجرِ الحقَّ على لساني، ولا تُخزني بين إخواني.

أمَّا بعد

فإنَّ منظومة «بدء الأمالي» منظومة عظيمة النَّفع، غزيرةُ العلم، جليلةُ القدر، نظمها العلامة سراج الدِّين عليُّ بن عثمان الأوشي على مذهب الإمام أبي منصور الماتريدي في العقائد، فنالت شهرةً واسعة بين أهل العلم، وحظيت باهتمام كثيرين من العلماء والمشايخ، فقاموا بشرح ألفاظها وإيضاح معانيها، وكنتُ واحداً من

طلبة العلم الذين رغبوا بشرحها وبيان مكنوناتها منذ زمن ليس ببعيد، نطرقتُ بابَ الباري سبحانه وتعالى، ووقفتُ متذلّلاً خاضعاً مفتقراً لمدده وجُوده وتوفيقه، طالباً منه سبحانه السَّدادَ فيما أصنِّف، والإتمامَ للعمل الذي بدأت، والإخلاص والقبول ابتداءً وانتهاءً، فبدأت بذلك مستعيناً به تعالى، وهو الذي يُكرِم بالإتمام كما تفضَّل بالبدء، ولَّما كان القصدُ شرحَ هذه المنظومة شرحاً وافياً خالٍ من التَّعقيد، مبنيّاً على التَّحقيق والتَّدقيق، رأيتُ من النَّافع لمثلي قبل البدء بما أردتُ، أن أقرأ شرح ضوء المعالي على بدء الأمالي، للعلَّامة المحدِّث الشَّيخ علي القاري، فوجدته شرحاً نافعاً مختصراً، سلك فيه شارحه مسلك الجمع والنَّقل، ورأيت الكتاب يحتاج إلى إتمامٍ في بعض المسائل، وإيضاحٍ وترجيح بين الأقوال في أخرى، فكان من الخير أن أُوشِّح الكتاب بتعليقات وحواشٍ تحقِّق المراد؛ ليكون الكتاب بحواشيه الجديدة مرجعاً لي في شرحي للمنظومة، وتمَّ الأمر والحمد لله.

وما إن بدأت ـ مستعيناً بالله ـ بعملي، طلب منِّي أحد إخواني وأقراني ممَّن طلبت العلم بصحبتهم في معهد الفتح الإسلامي، أن أقرأ الكتاب وأوضِّح الغامضَ من عباراته والرَّاجح من أقواله والمعتمد من مسائله، فذكرت له شيئاً عن صلتي بالكتاب ووعدته خيراً، وبعد مدَّة يسيرة طلب منِّي القائمون على دار البيروتي الأمر ذاته، فوجدت نفسي مدفوعاً لإخراج هذا الكتاب بتلك الحواشي والتقريرات التي وضعتها في الأصل لأستعين بها على شرحي لمنظومة بدء الأمالي، التي أسأل الله العظيم أن يكرمني بإتمامها مكلوءةً بالتَّوفيق والإخلاص.

هذا ويتلخَّص عملي في الكتاب بما يلي:

١ـ صدَّرت الكتاب بمقدِّمة، ذكرت فيها باختصار تعريفاً لفريقي أهل السنة والجماعة، وبعض الفرق المخالفة لهم..

٢ـ جعلت الكتاب ضمن فصول ومطالب تُسهِّل على الطَّالب الرُّجوع إلى الموضوع الذي يريد، فما كان من فصل أو مطلب فهو من عملي.

٣ـ ضبطت المنظومة ضبطاً دقيقاً ليسهل حفظها على من طلب ذلك.

٤ـ قابلت النص المطبوع في كثير من المواضع على المخطوطة الموجودة في مكتبة الأسد الوطنية، التي تحمل الرقم (١٧٣٥١)، فلم يكن هناك فروق ذات بال.

٤ـ حقَّقتُ النُّقول والأقوال التي يعزوها الشارح إلى أصحابها، بالرجوع إلى مظانِّها من كتب الملل والنِّحَل وكتب الكلام.

٥ـ عرَّفت بالأعلام الذين استطعت الوقوف على تراجمهم، وطلباً لتقليل الحواشي إذا تكرَّر ذكر أحدهم لم أشر إليه، فمن أراد الرجوع إلى ترجمة ما فليستعن بالفهارس الموجودة آخر الكتاب.

٦ـ عزوت الأحاديث إلى مصادرها، مع التأكيد على الوقوف على لفظ الحديث الذي أورده المصنِّف، فإن لم أجده بلفظه ووجدت معناه أو وجدته بلفظ آخر، لم أقل أخرجه فلان ـ كما يفعل كثيرون ـ بل أقول: أصل الحديث أخرجه فلان.

٧ـ ترجمت الشارح والناظم ترجمة مختصرة تفي بالمقصود إن شاء الله وحسب توفر المصادر لديَّ.

وفي الختام أسأل الله العظيم أن يتقبَّل عملي هذا، وأن يدرجني ووالديَّ وزوجتي وأولادي ومن أحبُّهم ومن أحبَّني ومن أخذتُ عنهم وأخذ عني في سلك الصالحين من عباده، وأن يمنَّ علينا بدوام العافية في ديننا ودنيانا إنَّه خير مسؤول وخير مجيب.

وآخر دعوانا الحمد لله رب العالمين

كتبه

راجي العفو والعافية من الله

أبو الخير

عبد السلام بن عبد الهادي شنَّار

١٨ ربيع الأول ١٤٢٦هـ / ٢٦ نيسان ٢٠٠٥م

ترجمة الشارح

هو نور الدين أبو الحسن علي بن محمد سلطان القاري، الهروي، المكي، المعروب بـ«ملّا علي القاري».

اسم والده: محمد سلطان.

ولد رحمه الله في هراه ـ ولم يذكر لولادته تاريخ ـ، وتعلّم القرآن الكريم وحفظه، وأخذ مبادئ العلوم في بلاده.

ولُقِّب بالقاري لأنَّه بعد أن أتمَّ حفظ القرآن صلّى بالنّاس إماماً، كعادتهم في ذلك الزّمان بإطلاق الألقاب على العلماء.

رحلته في طلب العلم:

ولمَّا بلغ من الشّباب مبلغاً يستطيع فيه مغادرة بلاده لطلب العلم، رحل في طلب العلم إلى مكة المكرمة ليأخذ عن جهابذة العلم فيها، فأخذ عن الأستاذ أبي الحسن البكري، والسّيِّد زكريا الحسيني، والشهاب أحمد بن حجر الهيثمي، والشيخ أحمد المصري تلميذ القاضي زكريا، والشيخ عبد الله السندي، والعلامة قطب الدين المكي، وغيرهم من أكابر أهل العلم ورؤوسهم.

فاشتهر ذكره، وطار صيته، وألّف التآليف الكثيرة اللّطيفة المحتوية على الفوائد الجليلة، فكان من مصنَّفاته التي بلغت نحو ثلاثمائة مؤلَّف كما أحصاه بعضهم:

- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة.
- الإعلام لفضائل بيت الله الحرام.
- الأنباء بأن العصا من سنن الأنبياء.

- أنوار القرآن وأسرار الفرقان في التفسير.
- بداية السَّالك في نهاية المسالك في شرح المناسك.
- بهجة الإنسان ومهجة الحيوان.
- بيان فعل الخير إذا دخل مكة مَنْ حَجَّ عن الغير.
- البيِّنات في تباين بعض الآيات.
- التِّبيان في بيان ما في ليلة النِّصف من شعبان.
- التَّجريد في إعراب كلمة التَّوحيد.
- شرح الشِّفا للقاضي عياض.
- شرح نخبة الفِكَر في المصطلح.
- شرح الشمائل.
- المِنَح الفكريَّة شرح الجزرية في علم التجويد.
- شرح الفقه الأكبر، في العقيدة.
- فتح باب العناية شرح النُّقاية، في الفقه.
- ضوء المعالي شرح بدء الأمالي، وهو الكتاب الذي بين أيدينا، وأكرمنا الله بإخراجه.

وفي الجملة من تتبَّع مصنَّفات العلامة علي القاري وجده إماماً وصدراً من صدور العلم، بل فرداً في عصره في تحقيقاته وتنقيح عباراته، ووجده أيضاً لغزارة علمه وسعة اطِّلاعه صنَّف في الفنون الشَّرعيَّة المختلفة، فما كان رحمه الله يكاد يقرأ موضوعاً إلا ويؤلِّف له رسالة.

ومن الملاحظ أثناء قراءة ومطالعة مصنَّفاته أنَّه ينقل عن كتب السَّابقين، فيحسن التَّبويب، ويتقن التَّرتيب، مضيفاً إليها من علمه في بعض الأحايين، فيخرج المصنَّف متميزاً في بابه.

حياته:

كان رحمه الله زاهداً في الدنيا، بعيداً عن الحُكَّام ومجالستهم، معرضاً عن الوظائف والأعمال. كان شديد الإنكار على أهل البدع والضَّلال.

كان في نشأته قد تعلَّم الخطَّ العربيَّ، وحتَّى أتقنه وبرز فيه، فصار يكتب في كل عام مصحفين بخطِّه الجميل المتميِّز ويبيعهما، فيتقوَّت بثمن أحدهما طيلة العام، ويتصدَّق بثمن الآخر.

وهو بالإضافة إلى زهده وعفافه كان قليل الاختلاط بغيره، كثير العبادة، والإقبال على الله، وبالجملة كان رحمه الله عالماً عاملاً.

وفاته:

وفي شوال سنة أربع عشر وألف (١٠١٤) هجرية توفي رحمه الله، ودفن بالمعلاة مقبرة مكة المكرمة وقتئذ.

ولما بلغ خبرُ موته علماء مصر صلَّوا عليه بالجامع الأزهر صلاة الغائب في مجمع حافل يُظهر عظيم قدره وفضله.

رحمه الله تعالى وحشرنا وإياه وأشياخنا ووالدينا وأحبابنا جميعاً تحت لواء سيد المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم[١].

---

(١) انظر ترجمته في: خلاصة الأثر، الفوائد البهية، معجم المؤلفين، هدية العارفين، البدر الطالع، الإمام علي القاري وأثره في علم الحديث للشيخ خليل إبراهيم قوتلاي.

ترجمة الناظم[1]

عليُّ بن عثمان بن محمد بن سليمان أبو محمد سراج الدِّين، التَّيمي الأُوشي الفرغاني الحنفي.

والأوشي: نسبة إلى «أُوش» بضم الهمزة، من بلاد فرغانة.

من تصانيفه:

- ثواقب الأخبار.
- غرر الأخبار ودرر الأشعار، في ألفاظ الحديث النبوي.
- مشارق الأنوار شرح نصاب الأخبار.
- يواقيت الأخبار.
- منظومة «بدء الأمالي» في العقائد، وهي التي شرحها الشيخ علي القاري رحم الله الجميع ورحمنا معهم آمين.

وفاته:

توفي رحمه الله بالطَّاعون الواقع سنة (٥٧٥).

---

(١) انظر ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٧٠٠)، وعزا الزركلي في الأعلام (٤/ ٣١٠) ترجمته إلى: التيمورية (٢/ ٣٣٣)، والعباسية (٢/ ٥٢)، والآثار الخطية (١/ ٢٠٥)، ودار الكتب (١/ ١٥٨، ٢٠١).

أهل السُّنَّة والجماعة

أوَّلاً ـ الأشاعرة

الأشاعرة والأشعريَّة نسبة إلى الإمام أبي الحسن عليّ بن إسماعيل الأشعريّ، ولد بالبصرة سنة /٢٦٠/ هـ وتوفي سنة /٣٢٤/ هـ.

ولقد كان أبو الحسن معتزليّاً في أوَّل أمره، تمرَّس بدراية أفكارهم ومعرفة أساليبهم في الجدال والنِّقاش، ولكنَّه تبرَّأ بعد ذلك منهم وأعلن توبته من اعتناق أفكارهم، ثمَّ انتصر للحقّ الذي كان عليه سوادُ الأمَّة الإسلاميَّة في ذلك العهد، وفي مقدِّمتهم المحدِّثون والفقهاء. فلمَّا ظهر أبو الحسن الأشعريُّ وانشقَّ عن المعتزلة، قيَّض الله منه مدافعاً للحقِّ الذي اجتمع عليه سواد الأمة.

ثانياً ـ الماتريدية

هي نسبة إلى الإمام محمَّد بن محمَّد بن محمود أبي منصور الماتريدي، نسبةً إلى ماتريد، وهي محلَّة أو ضاحية في سمرقند من بلاد ما وراء النَّهر.

وقد كان إلى جانب إمامته في أصول الدِّين وعِلْم الكلام أحدَ فقهاء الحنفيَّة فقد تلقىَّ الفقه على مذهب أبي حنيفة عن نصر بن يحيى البلخيّ.

الفرق المخالفة لأهل السنة والجماعة

أولاً ـ المعتزلة

سبب التّسمية:

لقد اختلف في سبب تسميتهم بالمعتزلة، فقال الشّيخ زاهد الكوثري نقلاً عن أبي الحسين الطّرائفي الدّمشقي المتوفّى سنة /٣٧٧هـ/ أنَّ أصل المعتزلة هم أولئك الذين كانوا من شيعة سيّدنا علي رضي الله عنه، فلمّا تخلّى الحسن رضي الله عنه عن الخلافة لمعاوية، اعتزلوا النّاس وانقطعوا لمساجدهم وعبادتهم.

وقيل: إنَّ واصل بن عطاء كان يَحضُر مجلس الحسن البصريّ، فلمّا قرّر عطاءٌ أنَّ مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر، اعتزل مجلس الحسن البصري، فقال الحسن: اعتزلنا واصل. فسُمُّو بالمعتزلة. والله أعلم.

وهم قد سَمَّوا أنفسهم أصحابَ العدل والتّوحيد.

فرق المعتزلة:

لقد انقسم المعتزلة إلى أكثر من عشرين فرقةً، كلُّ فرقة منها تكفِّر سائرها، وذلك جراء تشعُّبِ واختلاف الأفكار والمعتقدات التي نُقِلت عن قادة الاعتزال، من هذه الفرق: الواصليّة: وهم أصحاب واصل بن عطاء قال عنه المسعودي: «هو قديم المعتزلة وشيخُها، وأوّلُ من أظهر القول بالمنزلة بين المنزلتين للفاسق». والهُذَليّة: أصحاب أبي الهُذيل حمدان بن الهذيل العلّاف، شيخُ المعتزلة البصريين. يقال: أخذ الاعتزال عن عثمان بن خالد الطّويل عن ابن عطاء. والنَّظّاميَّة: أصحاب ابراهيم النَّظّام.

إلى غير ذلك من هذه الفرق، فمن أراد مزيد تفصيل وعِلمٌ فليرجع إلى كتاب الملل النِّحل للشهرشتاني (٤٦/١) والتبصير في الدين (٥٣-٨٢).

معتقداتهم:

لقد خالفوا جمهور المسلمين في كثير من المسائل، ومنها قولهم:

١ـ بنفي صفات المعاني عن الله تعالى، ولكنَّهم نسبوا إلى الله تعالى آثار هذه الصِّفات، فهو في اعتقادهم يعلم جلَّ جلالهُ دونَ أن تتحقَّق له صفةٌ له اسمُها العلم، ويَقدِر دونَ أن له صفةٌ اسمها القدرة.

٢ـ بنفي إمكان رؤية الله تعالى يومَ القيامة، وهذا باطل لقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣].

٣ـ بأنَّ كلام الله تعالى مخلوق، وأنَّه ليس إلَّا هذا الذي يخلُقُه الله على الشِّفاه عند قراءة القرآن.

إلى غير ذلك من المعتقدات الفاسدة التي لا تُخرِجهم عن الملَّه، ولا يجوز تكفيرهم بها، إلا أنَّهم فسقة مبتِدعةٌ لما ذهبوا إليه من فساد الاعتقاد.

ثانياً ـ الجبرية والجهمية

الجَبْر هو: نَفْيُ الفعل حقيقةً عن العبد وإضافته إلى الرَّبِّ تعالى.

فالجبريةُ هم المُغالون في نفي الاستطاعة عن العبد، فهم لا يُثبِتون له فعلاً ولا قدرةً على الفعل، بل يجعلونه كالرِّيشة في مهبِّ الرِّيح، على العكس تماماً ممَّا عليه المعتزلة المغالون في إثبات الكسب للعبد.

وعلى مذهب الجبرية لا يكون للإنسان كسبٌ ولا إرادةٌ ولا اختيارٌ ولا تصرُّفٌ فيما وهبه الله من نعمة العقل.

والجهمية: اتباع جَهْم بن صفوان، ظهرت بدعته بتُرْمذ، وقتله مسلم بن أحوز المازني بمرو سنة /١٣١/ هـ أواخرَ الدَّولة الأمويَّة، وافق المعتزلةَ بنفي الصِّفات الأزليَّة، وزاد عليهم بأشياء منها:

أ ـ قوله: لا يجوز أن يوصف الباري تعالى بصفة يوصَف بها خلقُه؛ لأنَّ ذلك يقتضي تشبيهاً، فنفى كونه حيّاً عالماً، وأثبتَ كونَه قادراً فاعلاً خالقاً؛ لأنّه لا يوصف شيء من خلقه بالقدرة والفعل والخلق.

ب ـ إثباتُه علوماً حادثة لله تعالى.

جـ ـ قولُه بفناء الجَنَّة والنَّار بعد دخول أهلهما فيها.

ثالثاً ـ الشيعة والخوارج

عند التّأمّل ندرك أنَّ التَّشيُّع بدأت نشأته عند تمام البيعة لسيِّدنا أبي بكر الصِّدِّيق رضي الله تعالى عنه، ولكنَّه لم يَظهر مذهباً على صعيد المجتمع الإسلامي إلا في أواخر عهد سيدنا عثمان بن عفّان رضي الله عنه، فقد كان أمرُ المسلمين متّحداً، وكلمتُهم سواء، إلى أن اتَّصل سيدنا عليٌّ رضي الله عنه بالخلافة وما يتعلَّق بها، فظهرت كلمتا الخوارج والشِّيعة، وصار كلٌّ منهما علماً على فريق ممَّن كانوا مع عليٍّ في مبايعتهم له والدَّعوة إليه، ثمَّ تفرَّقوا أخيراً في الرَّأي إلى نواح متغايرة وذلك أنّه لمَّا دبَّت عقارب الفوضى في أعصاب الخلافة في عهد عثمان، وتغلغلت الدّسائس بين صفوف المسلمين حتّى انتهت بقتله ـ رضي الله عنه ـ، نشط كثير من الصَّحابة في تقليد عليٍّ الخلافة. وما كادت تتمُّ له البيعة حتّى خرج عليه ثلاثة من كبار الصَّحابة ينازعونه الأمر، ويُناصبونه الحرب، متأوِّلين لأنفسهم في هذا الشّقاق أنَّ الحقَّ في غير إقراره على البيعة، وأنَّ الذّين يطلب إليهم أن يجاهدوه:

طلحةُ بن عبيد الله، والزُّبير بن العوّام، ومعاوية بن أبي سفيان، يَرَون أنَّ عليّاً خذل عثمان في مناهضة الثّائرين عليه، وقعد عن نُصرته، وكان يستطيع ردَّ النّاس عنه، وأنّه بعد أن بُويع تعاقد عن الأخذ بثأره، بل يذهب بهم الظَّنُّ إلى أنَّ عليّاً استراح إلى قتل عثمان، إذ أنَّ بعض القاتلين انتظم في جيشه فلم يكن منه اعتراضٌ على ذلك.

إنَّ كلّاً من هؤلاء الثَّلاثة يريد الأمر لنفسه، ويرى الولاية من حقِّه، وأنّه أقدر على النُّهوض بها، وعلى استئصال الفتن قبل استفحالها.

ويعتزُّ كلٌّ من طلحة والزُّبير لنفسه بأنّه واحد من النَّفر السِّتَّة الذين انتخبهم عمر حين وفاته للشُّورى في أمر الخلافة، وأنّه من السّابقين إلى الإسلام. كذلك يرى

معاوية أنّه أقرب النّاس رَحِماً إلى عثمان، وأنّه أقدر على الأخذ بثأره، وأحقُّ بالأمر من بعده.

وقد انتهى عليٌّ من طلحةَ والزُّبير بقتْلهما في وقعة الجمل، ثمّ اشتبك جيشه مع جيش معاوية في سهل صفين ـ بأرض الشّام ـ ولمّا بدأ الفشل يحيق بجيش معاوية، وأحسَّ الهزيمة تُحدِق به، لجأ إلى حيلته المعروفة، وهي رفْع المصاحف على رؤوس الرِّماح طلباً للهدنة، فانقسم أصحاب عليٍّ في الرّأي: أيَدّعون الحرب نزولاً على طلب خصومهم، أم يحذرون خِدعةَ معاوية ودهاءه. وأخيراً جَنَح عليٌّ إلى فكرة التَّحكيم حَقْناً للدِّماء، فكان قَبوله لفكرة التَّحكيم مبدأَ التّصدُّع في صفوفه ومثار النّزاع بين أتباعه، وذلك أنَّ فريقاً منهم ارتضاها ودعا إلى الأخذ بها، وفريقاً توجَّسَ الشَّرَّ منها ورَغِب عنها. وقد سارع هؤلاء المعارضون إلى الخروج عن طاعته، وأنكروا عليه العدول عن قتال معاوية، وبقي معه الرّاغبون عن القتال ينتظرون ما وراء ذلك.

ومن وقتنا هذا ظهرت الحزبيَّة الدِّينيَّة، وسمِّي المنسلخون عن عليٍّ الخوارج، كما سمِّي الملتفُّون حوله ولم ينضمُّوا إلى معاوية بعدُ بالشّيعة. وبجانب هاتين الطّائفتين جمهورُ المسلمين، وهم من لم يمسَّهم ابتداعُ الخروج أو التّشيُّع. وصار لكلِّ طائفة منزع دينيٌّ خاصٌّ وأثر في الفقه يختلف عن أثر غيرها.

وخلاصة مذهب الخوراج:

أنّهم اتّفقوا على تكفير عليٍّ وعثمان والزُّبير وطلحة وعائشة ومعاوية رضي الله عنهم أجمعين، وعلى تكفير من أذنب صَغُر ذنبه أو كَبُر، واتّفقوا على الخروج على سلاطين المسلمين وقتالهم، وعلى كون دار الإسلام دار الحرب.

وفيهم من يقول: إنَّ أطفال المشركين في النار؛ ولهذا يُبيح أَخْذَ مالٍ من يخالفهم، كما يُبيح قتله، ومنهم من لا يُبيح أَخْذَ ماله ما لم يقتله، فبعد القتل يُبيح أخذ ماله.

فهم شرُّ خليقة الله تعالى، أكثرهم كفّار بزعمهم كما هم بزعمنا، إذ لا ينجو واحد منهم عن الصّغيرة. وبعضهم مع هذا يعتقدون القول بالتّجسيم، وفي عامّة المسائل يوافقون القدرية[1].

---

(١) انظر مقالات الإسلاميين ص (١٦ ـ ٦٥).

رابعاً ـ القدرية

اعلم أنَّ القدرية قدريتان:

الأولى: تُنكر تَعلُّق علم الله تعالى بالأشياء قبل وجودها، وتقول: إنَّ الله يعلمها حالَ وقوعها. وهذه الفرقة كافرة، وقد انقرضت قبل ظهور الإمام الشافعي رحمه الله، وهي المرادة هنا.

الثانية: تقول «الله يعلم الأشياء قبل وجودها، غيرَ أنَّ أفعال العباد مقدورة لهم وواقعة منهم استقلالاً بسبب إقدار الله لهم بعدُ» وهذه الفرقة كما عُرِفت بالقدريَّة تعرف كذلك بالمعتزلة، وهم فِرَقٌ كما تقدَّم معك[1].

خامساً ـ الملاحدة

فرقة من الكفَّار يُسمَّون بالدَّهريَّة. و الدَّهريَّة: فرقة من الكفَّار، ذهبوا إلى قِدَم الدَّهر واستناد الحوادث إلى الدَّهر، كما أخبر الله تعالى عنهم بقوله: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ [الجاثية: ٢٤].

وذهبوا إلى ترك العبادات رأساً لأنَّها لا تفيد[2].

سادساً ـ الإباحية

هي فرقة من المتصوِّفة المُبطِلَة، قالوا:

ـ ليس لنا قدرة على اجتناب المعاصي ولا على الإتيان بالمأمورات.

ـ وليس لأحد في هذا العالم مِلْكُ رقَبَةٍ ولا مِلْكُ يَدٍ، والجميعُ مشتركون في الأموال والأزواج.

ولا يخفى أنَّ هذه الفرقة من أسوأ الخلائق، خذلهم الله تعالى.

هذا وقد قسم البغدادي في الفَرْق بين الفِرَق الإباحيَّة إلى صنفين:

---

(١) انظر الصاوي على الجوهرة (٢٥٤)، التنبيه والرَّدُّ على الأهواء والبدع (١٧٥).

(٢) لمزيد تفصيل انظر موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (١/ ٨٠٠).

ـ صنف كانوا قبل الإسلام وكالمزدكيّة الذين استباحوا المحرَّمات، وزعموا أنَّ الناس شركاء في الأموال والنِّساء. ودامت فتنة هؤلاء إلى أن قتلهم أنوشروان في زمانه.

ـ وصنف ظهروا في الإسلام، وهم فريقان: بابكيَّة أتباع بابك الخُرَّمي، وظهرت فتنتهم أيام العبَّاسيِّين، ومازِيَّارِيَّة أتباع مازِيَّار الذي قُتل وصُلب أيام المعتصم[1]. اهـ بتصرف (٢٣٣-٢٣٤).

سابعاً ـ المجسمة

فرقة يقولون: إنَّ الله جسم حقيقة.

فقيل: هو مركَّب من لحم ودم، كما ذهب إليه مقاتل بن سليمان وغيره.

وقيل: هو نور يتلألأ كالسبيكة البيضاء، وطوله سبعة أشبار من شبر نفسه[2].

ومنهم من يبالغ ويقول: إنَّه على صورة إنسان، فقيل: شابٌّ أمرد جعد قطط، وقيل: هو شيخ أسمط الرأس واللِّحيَة. تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً.

الكرامية:

هم أتباع أبي عبد الله محمَّد بن كرَّام، المتوفَّى سنة (٢٥٦)هـ.

كان له أتباع كثيرون من جهة نيسابور، وهو من المشبِّهة. ونصَّ على أنَّ معبوده على العرش استقراراً، وعلى أنَّه بجهة فوقَ ذاتاً، وأنَّه مماس للعرش من الصَّفحة العليا.

وجوَّزَ الانتقالَ والتحوُّلَ والنُّزول، إلى غير ذلك من الأباطيل التي لا يقبلها عقل، ويكفر معتقدها[3].

---

(١) وانظر المصدر السابق (١/ ٧٩).

(٢) المصدر السابق (٢/ ١٤٧٣).

(٣) انظر الفرق بين الفرق (١٨٩) فإنَّ فيه مزيد تفصيل.

منظومة بدء الأمالي

١ - يَقُولُ العَبْدُ في بَدْءِ الأمالي	لِتَوْحِيدٍ بِنَظْمٍ كالَّلآلي
٢ - إلَهُ الخَلْقِ مَوْلانا قَدِيمٌ	ومَوْصُوفٌ بأوْصافِ الكَمالِ
٣ - هُوَ الحَيُّ المُدَبِّرُ كُلَّ أمرٍ	هو الحَقُّ المُقَدِّرُ ذُو الجَلالِ
٤ - مُرِيدُ الخَيْرِ والشَّرِّ القَبِيحِ	ولَكِنْ لَيسَ يَرْضَى بالمُحالِ
٥ - صِفَاتُ اللهِ لَيْسَتْ عَيْنَ ذاتٍ	ولا غَيراً سِواهُ ذا انْفِصَالِ
٦ - صِفَاتُ الذَّاتِ والأفعالِ طُرّاً	قَدِيماتٌ مَصُونَاتُ الزَّوالِ
٧ - نُسَمِّي اللهَ شَيْئاً لا كَالاشْيَا	وذاتاً عنْ جِهاتِ السِّتِّ خالي
٨ - ولَيسَ الاسْمُ غيراً لِلْمُسَمَّى	لَدَى أهْلِ البَصِيرَةِ خَيرُ آلِ
٩ - وما إنْ جَوْهَرٌ رَبِّي وجِسْمٌ	ولا كُلٌّ وبَعْضٌ ذو اشْتِمالِ
١٠ - وفي الأذْهانِ حَقٌّ كَونُ جُزْءٍ	بلا وَصْفِ التَّجَزِّي يا ابنَ خالي
١١ - وما القُرآنُ مَخْلُوقاً تعالى	كَلامُ الرَّبِّ عَنْ جِنْسِ المَقَالِ
١٢ - وَرَبُّ العَرْشِ فَوْقَ العَرْشِ لكِنْ	بلا وَصْفِ التَّمَكُّنِ واتِّصالِ
١٣ - وما التَّشْبِيهُ لِلرَّحمنِ وَجْهاً	فَصُنْ عَنْ ذاكَ أصنافَ الأهالي
١٤ - ولا يَمضي على الدَّيَّان وَقْتٌ	وأزمانٌ وأحوالٌ بحالِ
١٥ - ومُسْتَغْنٍ إلهي عَنْ نِساءٍ	وأولادٍ إناثٍ أو رِجالِ

١٦ - كذا عَنْ كُلِّ ذي عَوْنٍ ونَصْرٍ ‏ تَفَرَّدَ ذُو الجلالِ وذُو المَعَالِي

١٧ - يُميتُ الخَلْقَ قَهْراً ثمَّ يحيي ‏ فَيَجْزِيهِمْ عَلَى وَفْقِ الخِصَالِ

١٨ - لِأَهْلِ الخَيْرِ جَنَّاتٌ ونُعْمَى ‏ وَلِلْكُفَّارِ إدراكُ النَّكالِ

١٩ - ولا يَفْنَى الجَحِيمُ ولا الجِنَانُ ‏ ولا أهلُوهُما أهلُ انْتِقالِ

٢٠ - يَرَاهُ المُؤمِنُونَ بِغَيْرِ كَيْفٍ ‏ وإدْرَاكٍ وضَرْبٍ مِنْ مِثَالِ

٢١ - فَيَنْسَوْنَ النَّعِيمَ إذا رَأَوْهُ ‏ فَيا خُسْرانَ أهلِ الاعْتِزالِ

٢٢ - وما إنْ فِعْلٌ اصلَح ذا افْتِراضٍ ‏ على الهادي المُقَدَّسِ ذي التَّعالي

٢٣ - وفَرْضٌ لازِمٌ تَصْدِيقُ رُسْلٍ ‏ وأملاكٍ كِرامٍ بالنَّوالِ

٢٤ - وخَتْمُ الرُّسْلِ بالصَّدرِ المُعلَّى ‏ نَبِيٌّ هاشِمِيٌّ ذي جَمَالِ

٢٥ - إمامُ الأنبياءِ بلا اخْتِلافٍ ‏ وتاجُ الأصْفِياءِ بلا اخْتِلالِ

٢٦ - وباقٍ شَرْعُهُ في كلِّ وَقْتٍ ‏ إلى يومِ القِيامَةِ وارْتِحالِ

٢٧ - وحَقٌّ أمرُ مِعْراجٍ وصِدْقٌ ‏ ففيه نَصُّ أخبارٍ عَوَالي

٢٨ - ومَرْجُوٌّ شَفاعةُ أهلِ خَيْرٍ ‏ لِأَصْحَابِ الكَبَائِرِ كالجِبالِ

٢٩ - وإنَّ الأنبياءَ لَفِي أمانٍ ‏ عَنِ العِصْيانِ عَمْداً وانْعِزالِ

٣٠ - وما كانَتْ نَبِيّاً قَطُّ أُنثى ‏ ولا عبدٌ وشَخْصٌ ذُو اقْتِحَالِ

٣١ - وذُو القَرْنَيْنِ لَمْ يُعْرَفْ نَبِيّاً ‏ كذا لُقْمانُ فاحْذَرْ عن جِدالِ

٣٢ - وعِيسَى سَوْفَ يأتي ثُمَّ يَثْوِي ‏ لِدَجَّالٍ شَقِيٍّ ذي خَبَالِ

٣٣ - كَرَامَاتُ الوَلِيِّ بِدارِ دُنْيا ‏ لَهَا كَوْنٌ فَهُمْ أهلُ النَّوالِ

٣٤ - ولم يَفْضُلْ وَليٌّ قَطُّ دَهْراً نَبِيّاً أو رَسُولاً في انْتِحالِ

٣٥ - وَلِلصِّدِّيقِ رُجْحانٌ جَلِيٌّ على الأصحابِ مِنْ غَيرِ احْتِمالِ

٣٦ - ولِلفَارُوقِ رُجْحانٌ وفَضْلٌ على عُثْمانَ ذي النُّورَيْنِ عالي

٣٧ - وذُو النُّورَيْنِ حَقّاً كان خَيراً مِنَ الكَرَّارِ في صَفِّ القِتالِ

٣٨ - وَلِلْكَرَّارِ فَضْلٌ بعدَ هذا على الأغيارِ طُرّاً لا تُبالي

٣٩ - ولِلصِّدِّيقَةِ الرُّجْحانُ فاعْلَمْ على الزَّهْراءِ في بَعْضِ الخِلالِ

٤٠ - ولَمْ يَلْعَنْ يَزِيداً بَعْدَ مَوْتٍ سِوى المِكْثارِ في الإغراءِ غالي

٤١ - وإيمانُ المُقَلِّدِ ذُو اعْتِبَارٍ بأنواعِ الدَّلائِلِ كالنِّصَالِ

٤٢ - وما عُذْرٌ لذي عَقْلٍ بجَهْلٍ بخَلَّاقِ الأسَافِلِ والأعَالي

٤٣ - وما إيمانُ شَخْصٍ حالَ بَأْسٍ بمَقْبُولٍ لِفَقْدِ الإمْتِثالِ

٤٤ - وما أفعالُ خَيرٍ في حِسابٍ مِنَ الإيمانِ مَفْرُوضَ الوِصَالِ

٤٥ - ولا يُقْضَى بِكُفْرٍ وارْتِدادٍ بِعَهْرٍ أو بقَتْلٍ واخْتِزالِ

٤٦ - ومَنْ يَنْوِ ارْتِداداً بعدَ دَهْرٍ يَصِرْ عَنْ دِينِ حَقٍّ ذا انْسِلالِ

٤٧ - ولَفْظُ الكُفْرِ مِنْ غَيْرِ اعْتِقادٍ بِطَوْعٍ رَدُّ دِينٍ باغْتِفالِ

٤٨ - ولا يُحْكَمْ بكُفْرٍ حالَ سُكْرٍ بما يَهْذِي ويَلْغُو بارْتِجالِ

٤٩ - وما المَعْدُومُ مَرْئِيّاً وشَيْئاً لِفِقْهٍ لاحَ في يُمْنِ الهِلالِ

٥٠ - وغَيْرانِ المُكَوَّنُ لا كَشَيْءٍ مَعَ التَّكْوِينِ خُذْهُ لاحْتِمالِ

٥١ - وإنَّ السُّحْتَ رِزْقٌ مِثْلُ حِلٍّ وإنْ يَكْرَهْ مَقَالي كُلُّ قالي

٥٢ - وفي الأجْداثِ عَنْ تَوْحيدِ رَبّي ... سَيُبْلَى كُلُّ شَخْصٍ بالسُّؤالِ

٥٣ - وَلِلْكُفَّارِ والفُسَّاقِ يُقْضَى ... عَذابُ القَبْرِ مِنْ سُوءِ الفِعَالِ

٥٤ - دُخُولُ النَّاسِ في الجَنَّاتِ فَضْلٌ ... مِنَ الرَّحمَنِ يا أهْلَ الآمَالِ

٥٥ - حِسَابُ النَّاسِ بعدَ البَعْثِ حَقٌّ ... فَكُونُوا بالتَّحرُّزِ عن وَبَالِ

٥٦ - ويُعْطَى الكُتْبُ بَعْضاً نَحْوَ يُمْنَى ... وبَعْضاً نَحْوَ ظَهْرٍ والشِّمالِ

٥٧ - وَحَقٌّ وَزْنُ أعْمالٍ وجَرْيٌ ... على مَتْنِ الصِّراطِ بلا اهتِبالِ

٥٨ - ومَرْجُوٌّ شَفَاعَةُ أهلِ خَيْرٍ ... لأصحابِ الكبائرِ كالجِبَالِ

٥٩ - ولِلدَّعَوَاتِ تَأْثِيرٌ بَلِيغٌ ... وقَدْ يَنْفِيهِ أصْحابُ الضَّلالِ

٦٠ - وَدُنْيانا حَدِيثٌ والهَيُولَى ... عَدِيمُ الكَوْنِ فاسْمَعْ باجْتِذالِ

٦١ - ولِلْجَنَّاتِ والنِّيرانِ كَوْنٌ ... عليها مَرُّ أحوالٍ خَوَالي

٦٢ - وذُو الإيمانِ لا يَبْقَى مُقيماً ... بِشُؤْمِ الذَّنْبِ في دارِ اشْتِعَالِ

٦٣ - لَقَدْ أُلْبِسْتُ لِلتَّوحيدِ نَظْماً ... بَديعِ الشَّكْلِ كالسِّحْرِ الحلالِ

٦٤ - يُسَلِّي القَلْبَ كالبُشْرَى بِرَوْحٍ ... ويُحيِي الرُّوحَ كالماءِ الزُّلالِ

٦٥ - فَخُوضُوا فيهِ حِفْظاً واعْتِقَاداً ... تَنَالُوا جِنْسَ أصْنافِ المَنَالِ

٦٦ - وكُونُوا عَوْنَ هذا العَبْدِ دَهْراً ... بِذِكْرِ الخَيْرِ في حالِ ابْتِهالِ

٦٧ - لَعَلَّ اللهَ يَعْفُوهُ بِفَضْلٍ ... ويُعْطِيهِ السَّعَادَةَ في المآلِ

٦٨ - وإنّي الدَّهرَ أدعُو كُنْهَ وُسْعي ... لِمَنْ بالخيرِ يوماً قد دعا لي

مقدمة الشارح

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الذي وجب وجود ذاته، وثبت وُجودُه وشهودُ صفاته، وظهورُ أفعاله الحميدة في صحائف[1] مصنوعاته. والصَّلاةُ والسَّلامُ على زبدة مخلوقاته، وعُمدة موجوداته، وعلى آله وأصحابه وأتباعه في حركاته وسكناته.

أمَّا بعد.

فيقول المُلتجئ إلى حَرَم ربِّه الباري عليُّ بن سلطان محمد القاري: لمَّا شرعتُ في شرح الفقه الأكبر، للإمام الأعظم، والهُمام الأقدم، كان في نيَّتي وطويَّتي أن يكون مختصراً بحيث يرتفع به[2] المبتدي ويقتنع به المنتهي، ثمَّ انجرَّ الكلام إلى الكلام حتَّى خرج عن نظام المرام، فسنح[3] ببالي وخيالي أن أضع شرحاً موجزاً على قصيدة بدء الأمالي، ليكون مفيداً للأداني والأعالي، ويصير موجباً لترقِّي حالي، وسبباً لحسن مآلي، وسمَّيتُه بـ «ضوء المعالي[4]».

فأقول: قال النَّاظم، وهو الشَّيخ العلامة أبو الحسن سراج الدِّين عليُّ بن عثمان الأوشي، سقى الله ثراه، وطيَّب مضجعه ومثواه:

---

(١) الصَّحائف جمع صحيفة، والمراد: ذوات المخلوقات الدَّالَّة على وجوده ووحدته وكمال صفاته. ح

(٢) هكذا في المخطوط، وفي المطبوع «ينتفع»، وكلاهما يعطي معنى صحيح.

(٣) سنح، أي: عرض ببالي.

(٤) في المطبوع: «ضوء المعالي لبدء الأمالي».

أراد بالعبد نفسه، أي: عبد الله، وصف نفسه بالعبوديّة اعترافاً للحقّ بالرُّبوبيّة، وتشريفاً لها بهذه النّعمة الجليلة، وتكريماً لها بهذه الصّفة العليّة، كما قال القائل:

لا تَدْعُني إلا بيا عبدَها فإنَّه أشرفُ أسمائي

والأمالي: جمع الإملاء، واللآلئ: جمع اللُّؤلؤ. و«التَّوحيد» متعلّق بـ«يقول» لا بـ«بدء» ولا بمقدَّر كما قيل، أي: لأجل توحيد عظيم لربٍّ كريم، وهو إثبات الوَحدانيَّة للذَّات الصَّمدانيَّة[1]. والمعنى: أقول في ابتداء أنواع الإملاء، لإظهار توحيد ربِّ السَّماء، بمنظوم مشتمل على مسالك الثَّناء، كنظم اللآلئ في الضياء الصَّفاء.

فصل
في توحيد الصانع والاستدلال عليه

فاعلم أنَّ أدلَّة التَّوحيد مشحون بها القرآنُ لأهل العرفان، قال الله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]، وقال سبحانه: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩][2]. وقد جُعلت كلمة التَّوحيد مفيدةً لنفي ما سواه في الألوهيَّة، وعدمِ غيره في استحقاق العبوديَّة، مع اعتراف جميع الكفَّار بتوحيد الرُّبوبيَّة[3] حيث قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَٰوَٰتِ

---

(١) الصَّمد: هو الذي يُصمَد إليه في الحوائج، أي: يُقصد، فهو من يستغني عن كلِّ شيء، ويفتقر إليه كلُّ شيء، وعليه: فالذَّاتُ الصَّمدانيَّة هي الذَّاتُ المستغنية عن كلِّ شيء، المُفتقرُ إليها كلُّ شيء.

(٢) فيه أنَّ هاتين الآيتين اللَّتين استدلَّ بهما الشَّارح على أنَّ القرآن مشحون بأدلَّة التَّوحيد، ليس فيهما استدلال على التَّوحيد، بل الأولى فيها إخبار عن التَّوحيد، والثانية أمرٌ بإقامة الأدلَّة على التَّوحيد، فكان من الأنسب أن يذكر نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]... الآية، فإنَّ فيها استدلالاً جليًّا على التَّوحيد وإبطال الشَّريك. والله أعلم.

(٣) ذهب بعض العلماء إلى تقسيم التَّوحيد إلى ثلاثة أقسام: توحيد الرُّبوبيَّة، وتوحيد الألوهيَّة، وتوحيد الأسماء والصِّفات.

﴿وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠].

(وزعمت المجوس والثنويّة[1]): أنَّ الصَّانع اثنان: أحدهما خالق الخير، والآخر خالق الشرّ[2]، ورُدَّ بقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، وأمَّا قوله تعالى: ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾ [آل عمران: ٢٦] فمن باب الاكتفاء[3]، أو من طريق الأدب في مقام

= - أمَّا توحيد الرُّبوبيَّة: فهو الاعتقاد بأنَّ الله وحده هو الخالق للعالم، وهو وحده المتصرِّف فيه بالمنع والعطاء وغير ذلك. ومعظمُ المشركين الذين بُعث فيهم الرُّسل عامَّةً وسيدنا محمد ﷺ خاصَّةً، كانوا يعتقدون توحيد الرُّبوبية، بدليل الآية التي ذكرها الشَّارح.
قول الشَّارح: «مع اعتراف جميع الكفار...» فيه أنَّ بعض الكفرة لم يكن يؤمن بتوحيد الرُّبوبيَّة، كالنُّمروذ وفرعون، فقولي: «ومعظم المشركين...» أقرب إلى الصَّواب، والله أعلم.
- وأمَّا توحيد الألوهيَّة: فهو إفراد الله تعالى وحده بالعبادة، والتَّوجُّه إليه بالدُّعاء، وهذا الذي كفر بسببه المشركون، حيث أشركوا مع الله غيره في العبادة.
- وأمَّا توحيد الأسماء والصِّفات: فهو تفرُّدُه تعالى بأسماء وصفات واختصاصه بها، بحيث لا يصحُّ إطلاقها على غيره تعالى.
فالتَّوحيدُ الذي أمر الله به عبادَه هو: إفراد المعبود بالعبادة مع اعتقاد تفرُّده تعالى بالإيجاد والإعدام والمنع والعطاء وغير ذلك، واختصاصه تعالى بأسماء وصفات.

(١) الثنويَّة: هم كالمجوس في معتقدهم من جهة أنَّ إله الخير النور، وأنَّ إله الشَّرِّ الظُّلمة. ويخالفون المجوس باعتقادهم أزليَّة الإلهين، فهم يقولون بتساويهما في القدم، واختلافهما في الجوهر والطَّبع والفعل والخير، والمكان والأجناس، وغير ذلك. اهـ الملل والنِّحل (١/ ٢٤٤).

(٢) قوله: «خالق الخير» يعني وخالق الصَّلاح والنَّفع. وقوله: «وخالق الشَّرّ» يعني وخالق الفساد والضُّرّ. ويسمُّون الأوَّل النُّور بالعربية، ويزدان بالفارسيَّة، والثاني الظُّلمة بالعربية وأهْرِمَن بالفارسية.

ومن معتقدهم: أنَّ إله الخير قديم وإله الشَّرّ حادث، وقالوا: إنَّ سبب خلق أهْرِمَن أنَّ يزدان فكَّر في نفسه أنَّه لو كان له منازع كيف يكون؟ وهذه الفكرة كانت رديئة، غير مناسبة لطبيعة النُّور، فحدث الظَّلام من هذه الفكرة، وسمِّي أهْرِمَن، وكان مطبوعاً على الشَّرّ وتوابعه اهـ. الملل والنحل (١/ ٢٣٢) وما بعدها.

(٣) أي: اكتفى بذكر الخير عن ذكر الشَّرّ، والتقدير: بيدك الخير، أي: والشَّرُّ، كما اكتفى بذكر الحَرّ عن ذكر البرد في قوله تعالى: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١]... أي: والبرد.

الثَّناء[1]، ومنه[2] قوله عليه السلام: «الخيرُ كلُّه بيديك، والشَّرُّ ليس إليك»[3] أي: لا يُنسب إليك الشَّرُّ تعظيماً[4]، كما لا يقال: خالق الكلب والخنزير تكريماً، وإلَّا فكما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]. و﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨].

وقال بعضهم: أحدهما الظُّلمة والآخر النُّور[5]. وفساده أظهر من الشَّمس؛ لأنَّهما عَرَضان مفتقران إلى مُوجدهما كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، فهما مجعولان له سبحانه، مسخَّران لأمره كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ﴾ [الإسراء: ١٢].

ودليلُ التَّمانُع في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] قطعيٌّ إجماعيٌّ لا ظنِّي إقناعي[6] كما توهَّم بعضهم[7] على ما بيَّناه في محلِّه الأليق به[8].

وزعم الطَّبائعيُّون أنَّ الصَّانع أربعة: الحرارة، والبرودة، والرُّطوبة، واليبوسة. وزعم الأفلاكيُّون أنَّه سبعة: زُحَل، والمشتري، والمرِّيخ، والزُّهرة، وعُطارِد،

---

(١) أي: لأنَّه لمَّا وعد النَّبيُّ ﷺ أمَّته مُلكَ فارس والرُّوم قال المنافقون: هيهات هيهات، فنزل قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ [آل عمران: ٢٦] الآية، فهو ثناء من النبيِّ ﷺ.

(٢) أي: ومن الوارد الدَّالِّ على عدم نسبة الشَّرِّ إلى الله تعالى أدباً وإن كان منسوباً خلقاً وإيجاداً.

(٣) أخرجه مسلم في صلاة المسافرين، باب (٢٦) رقم (٧٧١) عن علي رضي الله عنه ضمن حديث طويل، وفيه: «والخيرُ كلُّه في يديك، والشَّرُّ ليس إليك» وغيره.

(٤) وقال بعضهم: ومعناه الشَّرُّ ليس يتقرَّب به إليك.

(٥) انظر ت (١، ٢)، ص(٥٦).

(٦) أي: دلالة الآية على الوحدانيَّة دلالةٌ قطعيَّة، لا ظنيَّة إقناعية، وسمِّي الدَّليل الظَّنِّي إقناعياً؛ لأنَّه يقتنع به من لا يحتمل كُلفة البرهان.

(٧) قوله: «بعضهم» أراد به الشَّيخ السَّعد التفتازاني، حيث نصَّ في شرح العقائد على كون الآية حجَّةً إقناعيَّة، فشنَّع عليه غيرُ واحد، فانتصر له تلميذه علاء الدِّين البخاري، انظر شرح العقيدة الطحاوية للغنيمي ص (٣٢) بتحقيقنا.

(٨) أراد به شرحه على الفقه الأكبر للإمام الأعظم أبي حنيفة رحمه الله.

يَقُولُ العَبْدُ فِي بَدْءِ الأمالِي ... لِتَوْحِيدٍ بِنَظْمٍ كَاللآلِي
إلَهُ الخَلْقِ مَوْلانا قَدِيمٌ ... وَمَوْصُوفٌ بِأَوْصافِ الكَمالِ

والشَّمس، والقمر. وبطلانُهما ظاهر عقلاً ونقلاً. وعبدةُ الأصنام مع أنَّهم الجُهلاء أقرب إلى معرفة الرَّبِّ من هؤلاء الذين يزعمون أنَّهم الحكماء، فإنَّهم يعترفون بربوبيَّته سبحانه، وإنَّما يعبدون الآلهة ليقرِّبوهم إليه تعالى، وليكونوا لهم شفعاء لديه.

وأمَّا التَّوحيدُ الصِّرف الذي يقول به الوُجوديَّةُ والحُلوليَّةُ والاتِّحاديَّةُ من أنَّ الحقَّ هو الوجودُ المطلَق، فشرٌّ من كفر الثنوية.

والحاصل أنَّ توحيد أهل الإيمان هو تصديقٌ بالجَنان، وإقرارٌ باللِّسان على أنَّه تعالى أحدٌ في ذاته، واحدٌ[1] في صفاته، وخالق لمصنوعاته كما أشار إليه بقوله:

إلَهُ الخَلْقِ مَوْلانا قَدِيمٌ ... وَمَوْصُوفٌ بِأَوْصافِ الكَمالِ

المراد بـ«الإله» المعبود بالحقِّ، وبـ«الخلق» المخلوق وهو ما سوى الله سبحانه وتعالى. و«المَوْلى»: هو السَّيِّد والنَّاصر والمربِّي والمتولِّي الأمر. و«القديم»: ما لم يُسبَق بالعدم، وما ثبت قِدَمه استحال عدمه. فهو متضمِّن لِنَعْت البقاء، فهو الأوَّلُ بلا ابتداء والآخِرُ بلا انتهاء[2]، والظَّاهرُ بالصِّفات والباطن بالذَّات[3]، وهو مولانا يَعُم

---

(١) قال في التَّسهيل: اعلم أنَّ وصف الله تعالى بالواحد الأحد له ثلاثة معان، كلُّها صحيحة في حقِّه تعالى: الأوَّل: أنَّه واحد لا ثاني معه، فهو نفي للعدد. والثاني: أنَّه واحد لا نظير له ولا شريك له، كما تقول: فلان واحد في عصره، أي: لا نظير له. والثالث: أنه واحد لا ينقسم ولا يتبعَّض.

(٢) اعلم أنَّ الأوَّل والآخِر اسمان من أسمائه تعالى، والأوَّل مأخوذ من الأوَّليَّة بمعنى السَّبق على الأشياء. والآخِرُ مأخوذ من الآخِريَّة بمعنى البقاء بعد فناء الخلق.

(٣) معناه: أنَّه تعالى ظهر لعباده وتعرَّفوا عليه بآثار صفاته، فالعالَمُ وما حوى من سموات وجبال وأرضين، كلُّها تدل على قدرة الصَّانع وعلى إرادته وغير ذلك من صفاته.
ومعنى كونه باطناً بالذَّات، أنَّ ذاته لا تدركها عقولنا، فهي غَيْبٌ بالنِّسبة لنا، ولا يدرك حقيقة ذاته تعالى إلَّا هو، وما تعرَّفنا على ذاته إلَّا من خلال آثار صفاته، لأنَّ الصِّفات لا بدَّ لها من موصوف تقوم به.

إِلَـهُ الـخَـلْـقِ مَـوْلانَـا قَـدِيـمٌ وَمَـوْصُـوفٌ بِـأَوْصَـافِ الـكَـمَـالِ

هُـوَ الـحَـيُّ الـمُـدَبِّـرُ كُـلَّ أمـرٍ هـو الـحَـقُّ الـمُـقَـدِّرُ ذُو الـجَـلالِ

المولى ونِعْم النَّصير، ليس كمثله شيء وهو السَّميع البصير، وهو متَّصف بأوصاف الكمال من نعوت الجلال وصفات الجمال[1]، الذَّاتيّة والأفعاليّة، والثُّبوتيّة والسَّلبيّة، فهو كما أنَّه موصوف بأوصاف الكمال منزَّه عن سمات النُّقصان والزَّوال.

ثمَّ الخَلْق من صفات الأفعال، وهي قديمة عندنا، فإنَّه سبحانه كان خالقاً قبل أن يخلق الخلق، خلافاً للأشاعرة[2]، فما قال شارحٌ من أنَّ «مَن قال: إنَّه لم يكن خالقاً قبل أن يَخلُق الخلق فقد كَفَر» نشأ من جهله بتحقيق المسألة.

الله

هو الحي المدبر المقدر

قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلْحَىُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [غافر: ٦٥] وقال: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ [السجدة: ٥] وقال: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٧٨] أي: ذي العظمة والرَّحمة.

قال أهل السُّنَّة[3]: الحياة من صفات الذَّات، وهي صفة حقيقيَّةٌ[4] قائمة بالذَّات، تقتضي صحَّة وجود الصِّفات، من العلم والإرادة والقدرة ونحوها، لِمَن قامت به.

---

(١) تنقسم الصِّفات إلى:
ـ صفات جلال، وهي الدَّالَّة على البطش والقهر، نحو: الجبَّار والقهَّار والمنتقم ومنشؤها النِّقمة.
ـ صفات جمال، وهي الدَّالَّة على البسط، نحو: الرَّحمن والغفور والمنعم، ومنشؤها الرَّحمة.

(٢) انظر تحقيق المسألة ﷺ عند قول الناظم: صفات الذات والأفعال.

(٣) قال الفاضل العدويُّ في حاشيته على شرح الشَّيخ عبد السلام: وأهلُ السُّنَّة من اتَّصف بمزاولتها والعَمَل بمقتضاها من أشاعرة وماتريديَّة، وهي: أقواله ﷺ وأفعاله وتقريراته وغير ذلك. وإنَّما لم يُسمَّوا بأهل الكتاب؛ لما فيه من الإيهام، إذ أهل الكتاب المرادُ بهم اليهود والنَّصارى. حا

(٤) تنقسم صفات الله تعالى إلى أربعة أقسام: الصِّفة النَّفسيَّة، وصفات المعاني، والصِّفات المعنويَّة، والصفات السَّلبيَّة. هذا ويطلق على صفات المعاني تسميات أخرى، فيقال:
=

هُـوَ الـحَـيُّ الـمُـدَبِّـرُ كُـلَّ أمـرٍ	هـو الـحَـقُّ الـمُـقَـدِّرُ ذُو الـجَـلالِ
مُـرِيـدُ الـخَـيْـرِ والـشَّـرِّ الـقَـبِـيـحِ	ولَـكِـنْ لـيـسَ يَـرْضَـى بـالـمُـحـالِ

وقالت المعتزلة: هي عدم امتناع العلم والقدرة.

ثُمَّ (المدبِّر): هو العالم بعواقب الأمور. و(الحقُّ): هو الثَّابتُ، وهو من أسمائه سبحانه. و(المقدِّر): موجِدُ الأشياء على قدر مخصوص، وقيل: الموجد الذي يصحُّ منه الفعل والتَّركُ. و«كلَّ أمرٍ» مفعول «المدبِّر»، ومفعول «المقدِّر» محذوف تقديره: «كل أمر» بقرينة ما تقدَّم، فكلُّ شيء من خير وشرٍّ، ونَفْعٍ وضُرٍّ، وحُلْوٍ ومرٍّ، بقضائه وقدره في الأزل، فلا يتبدَّل ولا يتغيَّر. وفيه إشارة إلى دخول أفعال العباد في مخلوقاته ردّاً على المعتزلة.

بيان أنَّ الإرادة والمشيئة تغايران الرضا والمحبَّة

الإرادة[1] من صفات الذَّات، تقتضي ترجيح أحد الجائزَيْن من التَّرك والفِعْل بالوقوعِ[2]، وترادفُها المشيئة، والرِّضا والمحبَّةُ سواءٌ، هذا مذهب أكثر أهل السُّنَّة. وقالت المعتزلة وبعض الأشاعرة: الرِّضا والمحبَّةُ نفس الإرادة والمشيئة.

واختصَّت المعتزلة بقولهم: إنَّ الخير من الله والشَّرَّ من العبد[3]. ونقول: نعم يظهر من العبد بحسب كسبه، لكن بخَلْق الله سبحانه فيه، فالكلُّ منه.

= الصِّفات الذَّاتيَّة، والصِّفات الوجوديَّة، والصِّفات الثُّبوتيَّة، والصِّفات الحقيقيَّة، فيكون المراد بقوله: «وهي صفة حقيقية» أنَّها من صفات المعاني، والله أعلم.

(١) الإرادة لغة: مطلق القصد.
واصطلاحاً: صفة قديمة زائدة على الذَّات قائمة بها تُخصِّص الممكن ببعض ما يجوز عليه.

(٢) أراد بذلك أنَّ قيام الإرادة بالذَّات يستلزم أن يكون من قامت به مختاراً.

(٣) قالت المعتزلة: يستحيل على الله تعالى إرادة الشُّرور والقبائح، مستدلِّين بأدلَّة:
منها: قوله تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩].
أجيب: إنَّ التقدير: «وما أصابك من سيئة فمن فعل نفسك» لئلا يضيف الشَّرَّ إلى الله عند =

ثمَّ «القبيح» بالجرّ صفة كاشفة[1] للشَّرّ، وتسميتُه شرّاً وقبيحاً بالنِّسبة إلى تعلُّقه بنا وضرره لنا، لا بالنِّسبة إلى صدوره منه سبحانه، وهذا أحد معاني حديث «والشَّرُّ ليس إليك».

ثمَّ القُبح والحُسْن يعرفان بالشَّرع، وعند المعتزلة بالعقل[2].

= الانفراد مراعاة للأدب، وإن كان ذلك من العبد بتخليق الله، لأنَّ الإضافة على نوعين: إضافة تحقيق وإضافة إكرام، فأمَّا إضافة التحقيق فمثل قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٨٩]، وأمَّا إضافة الإكرام فمثل قوله تعالى: ﴿نَاقَةُ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٧٣] و﴿رَسُولَ اللَّهِ﴾ [النساء: ١٥٧]، ثمَّ الطَّاعة مَكرُمةٌ مرضيَّة فجاز أن تضاف إلى الله عند الانفراد، فيقال: «الخير من الله»، والمعصية ليست بمحلّ الإكرام حتَّى تضاف إلى الله عند الانفراد، بل عند الجملة، كما قال: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨]، لذا لا يقال: «يا خالق الخنازير» مراعاة للأدب، بل يقال: يا خالق كلّ شيء. حا

ومنها: أنَّ إرادة الشَّرّ شرٌّ، وإرادة القبيح قبيحة، والله تعالى منزَّه عن الشُّرور والقبائح.

أجيب: بأنَّه لا يقبح من الله شيء، غاية الأمر أنَّه يخفى علينا وجه حسنه. فإن قيل: إذا كان لا يقبح من الله شيء، فيلزم عليه أن تكون الأمور كلّها حسنة ولا قبيح.

الجواب: القبيح إن نظرنا إليه من جهة كونه مخلوقاً لله تعالى فهو حسن، وإن نظرنا إليه من جهة كونه منهياً عنه فهو قبيح.

(١) الأصل في الصِّفة التَّخصيص في النكرات، والتَّوضيح في المعارف، ثمَّ يتفرَّع على ذلك وجوه، وهي: البيان والكشف عن حقيقة الموصوف، أو مجرَّد الثَّناء والتعظيم، أو ما يضاهي ذلك من الذَّمّ والتَّنفير والتَّأكيد.

ثمَّ الوصفُ إن كان مُبيِّناً ماهيَّة الشَّيء، بأن يكون لاصقاً لازماً مختصّاً به يسمَّى صفة كاشفة، وإن كان وصفاً مفارقاً يسمَّى صفة مخصِّصة، والأوَّل يكون لتمييز الشَّيء من بين الماهيَّات المختلفة، والثاني من متَّفقتها.

(٢) حَكَّمت المعتزلة العقل فقالت: القبيح ما قبَّحه العقل، والحسن ما حسَّنه العقل، ثمَّ بيَّنوا كلاً منهما فقالوا:

- القبيحُ ما يكون متعلَّق الذَّمّ في العاجل - أي: الدُّنيا -، والعقاب في الآجل - أي: الآخرة - فيكون القبيح هو الحرام بخصوصه.

- والحسن: ما لا يكون متعلَّق الذَّمّ والعقاب، فيشمل الواجب والمندوب والمباح والمكروه وخلاف الأولى إن لم ندخله في المكروه، فهذه أمور كلّها حسنة عندهم.

=

مُـرِيـدُ الـخَـيْـرِ والـشَّـرِّ الـقَـبِـيـحِ ... ولَـكِـنْ لـيـسَ يَـرْضَـى بـالـمُـحـالِ

صِـفَـاتُ اللهِ لـيـسـتْ عَـيْـنَ ذاتٍ ... ولا غَـيْـراً سِـواهُ ذا انْـفِـصَـالِ

و«المُحال» بضمِّ الميم: ما لا يمكن في العقلِ تقديرُ وجوده في الخارج، وقيل: المحال والمستحيل: ما تقتضي ذاتُه عدَمَه، والمراد به هنا: ما كان بعيداً عن الصَّواب عند أولي الألباب، كالكفر والمعصية، فإنَّه سبحانه مريدٌ لهما غيرُ راضٍ بهما؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠][1]، وقوله: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]. ولمَّا كانت عبارة النَّاظم بـ «مريد الخير والشَّرّ» مُظِنَّة تُوهِم رضاه بهما استدرك.

وممَّا يدلُّ لاستعمال المحال على غير المَرضيّ من الخصال قول من قال:

تـعـصـي الإلَـه وأنـتَ تُـظـهِـرُ حُـبَّـه ... هٰـذا مُـحـالٌ فـي الـفِـعـال بـديـعُ

لـو كـان حـبُّـكَ صـادقـاً لأَطـعْـتَـهُ ... إنَّ الـمـحِـبَّ لـمـن يـحـبُّ مـطـيـعُ

بيان أن صفاته تعالى ليست عين ذاته ولا غيرها

أطلق النَّاظم صفات الله، فشملت صفات الذَّاتِ وصفات الأفعال، فهي ليست عينَ الذَّات ولا غيرَها، كما هو مذهب أهل السُّنَّة، ومذهبُ الحكماء أنَّ الصِّفات عينُ الذَّات، ومذهبُ المعتزلة أنَّها غيرها كذا ذكره ابن جماعة، والمشهورُ عن المعتزلة نفيُ الصِّفات بالكلِّيَّة، حيث زعموا أنَّ صفاته عين ذاته، بمعنى: أنَّ ذاته تسمَّى باعتبار التَّعلُّق بالمعلومات عالماً، وبالمقدورات قادراً إلى غير ذلك[2]، نظراً

= وأمَّا أهل السُّنَّة والجماعة فالحسنُ عندهم ما حسَّنه الشَّرع، والقبيح ما قبَّحه الشَّرع، وإنَّما العقل آلة لإدراك ما ورد عن الشَّرع.

(١) ففي الآية دلالة على أنَّ الخير والشَّرَّ، والطَّاعة والمعصية واقع بإرادته تعالى وقضائه وقدره.

(٢) اعلم أنَّ الحكماء والمعتزلة والصوفية وكثير من المحقِّقين ذهبوا إلى القول بأنَّ الصِّفات عين الذَّات، هذا وقد قال الشيخ عبد الوهاب الشَّعراني في القواعد الكشفية: صفاته عينه، وإن =

إلى أنَّ في إثباتها إبطالاً للتَّوحيد، للزوم تعدُّد القدماء[1].

والضَّمير في «سواه» عائد إلى الذَّات، وذُكِرَ مراعاةً للأدب وتنزيهاً للرَّبِّ، و«سواه» بدل من غير للتَّوكيد.

وقوله: «ذا انفصال» مشيرٌ إلى أنَّ المراد بالغيريَّة الغيريَّة الاصطلاحيَّة، وهو الذي يمكن انفصاله عن الذَّات[2]، لا الغيريَّة اللُّغويَّة بظهور التَّغاير بين الذَّات والصِّفات.

أمَّا كونها ليست عين الذَّات فلأنَّ الصِّفة ليست عين الموصوف، وأمَّا أنَّها ليست غيرها؛ فلأنَّ صفاته تعالى لا تنفكُّ عن ذاته أزلاً وأبداً، بخلاف صفات مخلوقاته.

= لم تصل إلى ذلك إلا بالسُّلوك على شيخ وجب عليك السُّلوك ليرفع عنك الحجاب ا.هـ النبراس (١٢٤ ـ ١٢٥).

(١) ولم يقل: إنَّ في إثباتها إبطالاً للتوحيد إلا المعتزلة، فتنبَّه.
أورد المعتزلة النافون لصفات المعاني شبهة وهي: أنَّ في إثبات الصِّفات إبطال التَّوحيد؛ لما أنَّها موجودات قديمة مغايرة للذَّات بالمفهوم، فيلزم قدم غير الله تعالى، وتعدُّد القدماء.
والجواب: أنَّ المحظور المبطل للتَّوحيد إنَّما هو تعدُّد القدماء المتغايرة المنفكَّة، بحيث تكون ذواتٍ مستقلَّة، وليست الصِّفات مغايرةً للذَّات بهذا المعنى، فلا يلزم التَّعدُّد المبطل للتَّوحيد، حتى يلزم الكفر.

(٢) أي: الصِّفات ليست غيراً منفكّاً عن الذَّات، بحيث يمكن أن تقوم بذاتها، بل هي غير قائم بالذَّات، وهذا لا ينافي أنَّ حقيقتها غير حقيقة الذَّات، فهي ليست غيراً منفكاً وإن كانت غيراً ـ أي: بالمفهوم ـ ملازماً.

بيان الفرق بين صفات الذات وصفات الأفعال

اعلم أنَّ صفات الذَّات ما يلزم من نَفْيه نَقيضُه، وصفاتِ الأفعال ما لا يلزم من نفيه نقضيه.

والفرق بين الذَّات والصِّفة: أنَّ الذَّات كلُّ ما يمكن أن يُتصوَّر بالاستقلال، بخلاف الصِّفة فإنَّها كلُّ ما لا يمكن تصوُّره إلا تَبَعاً.

والتَّحقيق: أنَّ من قال: «الصِّفات غير الذَّات» نظر إلى أنَّ الصِّفة قائمة بالذَّات وتقدُّمُ الذَّات من الضَّروريَّات، ومن قال: «الصِّفاتُ عينُ الذَّات» نظر إلى أنَّ الذَّات غير منفكَّة عن الصِّفات، ومَن قال: «لا عين ولا غير» نظر إلى أنَّها لو كانت عيناً لكانت ذاتاً، ولو كانت غيراً لزم التَّركيب، وهو من المحالات. والله أعلم بحقيقة الحالات، والعجزُ عن دَرْك الإدراك إدراكٌ.

صفات الذات

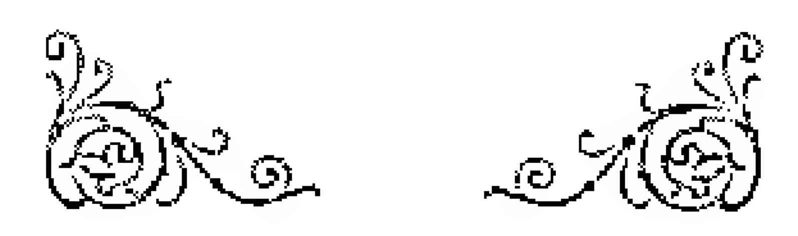
ثمَّ صفات الذَّات: الحياةُ، والعلم، والقدرة، والإرادة، والكلام، والسَّمع، والبصر، قديمة بالإجماع[1]، وأمَّا الفعليَّةُ وهي التَّكوين المعبَّرُ عنه بخَلْق الأشياء

(١) لأنَّها لو كانت حادثة في ذاته لزم خُلوُّ ذاته في الأزل عنها، ثمَّ اتِّصافُه بها، فيلزم حينئذ تغيُّر ذاته عمَّا كان عليه، وهو من أمارات الحدوث، فتكون ذاته محلاً للحوادث، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث، وقد ثبت أنَّه قديم بالذَّات. اهـ حا.

ورَزق الأحياء، والإبداع والإنشاء، والإحياء والإفناء، والإنبات والإنماء وأمثال ذلك، ففي كونها قديمة النِّزاعُ : فمذهبُ أئمَّتنا الحنفيَّة أنَّها قديمة[1]، ومذهبُ الأشاعرة والمعتزلة أنَّها حادثة[2] وقيل: المنازعةُ في القضيَّة لفظيَّةٌ لا حقيقيَّة.

وقوله: «طُرًّا» بضمِّ الطَّاء وتشديد الرَّاء، أي: كافة، ونصبه على الحال من الضَّمير المستكن في «قديمات».

ومعنى «مصونات الزَّوال» أي: محفوظات من الزَّوال عن الذَّات الموصوف بها، أو من الزَّوال بمعنى الفناء والعدم، فإذا ثبت قدمه استحال عدمه، فالمعنى: أنَّ جميع صفاته صمديَّة أزليَّة أبديَّة.



---

(١) أثبت الشَّيخ أبو منصور الماتريدي وأتباعُه صفة التَّكوين لله تعالى وقالوا بِقِدَمِها، ونقلوا ذلك عن القدماء الذين كانوا قبل الشَّيخ الأشعريِّ، وعمدةُ ما احتجُّوا به عليه أنَّه مكوِّن الأشياء بالأدلَّة العقليَّة والنَّقليَّة، وليس معنى للمكوِّن إلا المتَّصف بالتَّكوين، والصِّفةُ غير الموصوف، فهو صفةٌ موجودة زائدةٌ على الذَّات قديمةٌ؛ لامتناع قيام الحوادث بذاته تعالى، وهو يتنوَّع بتنوُّع متعلَّقاته، فمن حيث تعلُّقه بالمخلوق تخليق، وبالمرزوق ترزيق، وبالمصوَّر تصوير، وبالحياة إحياء، وبالموت إماتة، فيكون تعدُّده وتنوُّعه اعتبارياً.
ومن حُجَجهم على ثبوت التَّكوين له تعالى، أنَّ الباري جلَّ جلالُه تمدَّح في الأزل بأنَّه الخالق البارئ المصوِّر، ولو لم يثبت التَّكوين في الأزل لكان كَذِباً وتمدُّحاً بما ليس فيه.

(٢) وجه هذا القول: أنَّ حدوثها عند الأشاعرة باعتبار تعلُّقها التَّنجيزيِّ، وهو حادث، وأمَّا باعتبار تعلُّقها الأزليِّ فهي قديمة؛ لأنَّ التَّكوين باعتبار رجوعه إلى صفة القدرة يكون أزليّاً، فالتَّخليقُ مثلاً هو القدرة باعتبار تعلُّقها بالمخلوق، والتَّرزيقُ هو القدرة باعتبار تعلُّقها بإيصال الرِّزق، فحينئذ لا خلاف في المعنى. اهـ ح ا.

=

جواز إطلاق لفظ الشيء عليه تعالى

«نسمِّي» صيغة متكلِّم معلوم، لا غائب مجهول كما في بعض النُّسخ، إذ يردُّه نصبُ قوله: «وذاتاً». و«الأشياء» معرفة، ويستقيم الوزن بنقل حركة الهمزة، وفي نسخة «كأشياء» منكَّرة، وفي أخرى «كشيء» وهي ليست بشيء.

نحن معشرَ أهل السُّنَّة نسمِّي الله تعالى شيئاً[1]، إلا أنَّه ليس كسائر الأشياء ذاتاً وصفة، بناءً على أنَّ الشَّيء بمعنى الموجود، فهو أولى بإطلاقه عليه؛ لأنَّه سبحانه واجب الوجود وغيرُه ممكن أو ممتنع الشُّهود[2].

وممَّا يدلُّ على جواز إطلاقه عليه قوله سبحانه: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٩]، وأمَّا إذا قيل: الشَّيء مصدر شاء، فإن أريد به معنى الفاعلية وهو المريدية، فيجوز إطلاقه على الله كما سبق، وإن أريد به معنى المفعولية فلا كقوله تعالى: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [الزمر: ٦٢].

---

(١) اعلم أنَّه يطلق الشَّيء على الموجود، وفي ذلك يقول اللَّقاني رحمه الله في الجوهرة: «وعندنا الشَّيءُ هو الموجود»، فباعتبار تميُّز الموجود في الخارج عمَّا عداه يسمَّى شيئاً، وباعتبار تحقُّقه في الخارج يسمَّى موجوداً، والشَّيئيَّةُ هي تميُّزه في الخارج عمَّا عداه، والوجودُ هو تقرُّره في الخارج بحيث يمكن رؤيته.

(٢) أي: غيره ممكن كذواتنا، أو ممتنع كشريكه. و«الشُّهود» تنازعه كلٌّ من ممكن وممتنع، تقول: غيره ممكن الشُّهود أو ممتنع الشُّهود.

وفي المسألة خلاف الجهمية حيث قالوا: إنَّه سبحانه لا يوصف بأنَّه شيء، ولا بكلِّ ما يشاركه المخلوق في إطلاقه.

ثمَّ قوله: «وذاتاً» أي: ونسمِّيه ذاتاً لا كسائر الذَّوات، كما أشار إليه بقوله: «عن جهات السِّتِّ خالي» لأنَّ حقيقته تعالى مخالفة لسائر الحقائق والذَّوات، كما أنَّ صفاته مخالفة لسائر الصِّفات.

والدَّليلُ على جواز إطلاق الذَّات عليه بعد الإجماع قولُه عليه الصَّلاة والسَّلام: «لا تتفكَّروا في ذات الله».

ثمَّ اعلم أنَّ ما ورد الشَّرع بإطلاقه على الله سبحانه: إن كان مشتركاً بينه وبين غيره وجب عند إطلاقه نفيُ المماثلة فيه كالشَّيء والذَّات، بخلاف ما لم يرد الشَّرع بإطلاقه، فلا يقال: «جسم لا كالأجسام» مثلاً، خلافاً للكرَّامية في تجويزهم ذلك.

والجهاتُ السِّتُّ: فوق وتحت ويمين ويسار وأمام وخلف. وقوله: «عن جهات السِّتِّ» متعلِّق بـ «خالي»، وهو خبر مبتدأ مقدَّر، والجملة صفة «ذاتاً».

وفيه ردٌّ على المعتزلة والقدرية أنَّ الله في كلِّ مكان[1]، وعلى المشبِّهة

---

(١) إنَّ قول الشَّارح بأنَّ المعتزلة يقولون: «إنَّ الله في كلِّ مكان» لا بدَّ من شرحه وبيان مرادهم به؛ لئلا يوهم بأنَّهم يقولون بالتَّجسيم والحلول، مع أنَّ أساس قيام مذهبهم هو تنزيه الباري جلَّ جلاله، لذلك أقول: اختلفت أقوال المعتزلة في المكان:
- فذهب الجمهور منهم إلى أنَّ الله بكلِّ مكان، قاصدين بذلك أنَّه تعالى مدبِّر لكلِّ مكان، وأنَّ تدبيره موجود في كلِّ مكان.
- وقالت طائفة منهم: «الله لا في مكان»، بل هو على ما لم يزل عليه.
- وانفرد من بينهم حسين النَّجار فقال: إنَّه في كلِّ مكان على الحقيقة، موافقاً في ذلك الفلاسفة بما ذهبوا إليه.
ومما تقدَّم يتَّضح لديك أنَّ في إطلاق نسبة هذا القول إلى المعتزلة نظر، ولمزيد فائدة انظر مقالات الإسلاميين (١٥٧)، وأصول الدين للبزدوي المسألة (١٤).

والكرَّاميَّة أنَّه على العرش[1] سبحانه وتعالى وهو ربُّ العرش العظيم، أي: خالقه وحامله[2]، فإنَّه قيّوم العُلويّات والسُّفليّات.

---

(١) انظر ص (٨٠) وما بعدها.

(٢) أي: حافظه، فإنَّه ـ أي: الله ـ قيُّوم السموات والأرضين، أي: قائم بتدبيرهما وما فيهما. حا بتصرف.

بيان هل الاسم عين المسمى أم غيره

إثبات همزة الاسم لحن ولو ضرورة، كما صرَّحوا به في قوله «كلُّ سرٍّ جاوزَ الاثنينِ شاع».

و«البصيرة» نورٌ في القلب يُدرِك به الأشياء[1]. والمراد بأهلها أهلُ السُّنَّة. و«خير» بالجرِّ صفة أو بدل، ويجوز رفعه ونصبه، والمعنى: ليس الاسم غير المسمَّى عند أهل السُّنَّة، بل هو عينه[2]. كما قاله شارحوه، فلو قال: «وإنَّ الاسم عينٌ للمسمَّى» لكن أظهر وأسمى.

ثمَّ المسألة اختلف فيها على مذاهب:

---

(١) إطلاقه الأشياء فيه نظر؛ لأنَّ الإطلاق يعمُّ الأمورَ المدرَكة بالبصر ـ وهي المحسوسات ـ، والأمورَ المدرَكة بالقلب ـ وهي المعنويات ـ، والبصيرةُ يُدرَك بها ما لا يُدرَك بالبصر، لذا لزم تقييد قوله: (الأشياء) بـ «المعنويَّة» ليستقيم التَّعريف. والله أعلم.

(٢) مراده ـ والله أعلم ـ بأهل السُّنَّة عامَّتهم؛ وذلك لأنَّه ذهب كثير منهم إلى أنَّ الاسم غير المسمَّى، ونصَّ الإمام الغزالي رحمه الله في المقصد الأسنى على أنَّه التَّحقيق من بين أقوال ذكرها وذكر استدلالتها، وإليك خلاصة ما ذهب إليه المحققون في هذه المسألة: أنَّه إن أريد من الاسم اللَّفظ فهو غير مسمَّاه قطعاً، وإن أريد به ما يفهم منه فهو عينه. انظر المقصد الأسنى شرح أسماء الله الحسنى للإمام الغزالي، وتحفة المريد للشيخ الباجوري (٢٠).

فائدة:

معنى قولهم: «الاسم عين المسمَّى» أنَّ الحكم الوارد على الاسم حكم على المسمَّى. والله أعلم.

أحدها: إنَّ الاسم عين المسمَّى والتَّسمية، وهو بعيد جداً[1].

وثانيها: إنَّه غيرهما، وهو المنقول عن الجهميَّة والكرَّاميَّة والمعتزلة، وقال ابن جماعة: وهو الحقُّ. ولعلَّه نظر إلى ظهور الفرق في الاستعمالات اللُّغويَّة والعرفية[2].

وثالثها: إنَّه عينُ المسمَّى وغيرُ التَّسمية، وهو والمصحَّح، ودليله قوله سبحانه: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] أي: ذاته.

ورابعها: لا عين ولا غير، قال ابن جماعة: ـ وكان عين التَّحقيق ـ سُمع من مشايخنا مَن يقول: عجبتُ من العقلاء كيف اختلفوا في هذه المسألة. قلتُ: وقد نبَّه الإمام الرَّازيُّ[3] والآمديُّ[4] على أنَّه لا يظهر في هذه المسألة ما يصلُح محلّاً لنزاع العلماء، وقد أوضح العلَّامة البيضاويُّ[5] في أوَّل تفسيره هذا المعنى، وقد

(١) وجه البعد: أنَّ الاسم لا يطلق على التَّسمية اتِّفاقاً.

(٢) تقدَّم معك في كلام الشارح من (٧٢) أنَّ المحقِّقين من أهل السُّنَّة ذهبوا إلى أنَّ الاسم غير المسمَّى، والفرق بينهم وبين المعتزلة ومن نبع منهجهم: أنَّ أهل السُّنَّة قاطبة يقولون بقدم أسمائه تعالى، ثمَّ منهم من قال: هي عين المسمَّى، ومنهم من قال: هي غيره. أمَّا المعتزلة فيقولون: هي حادثة ومن وضع الخلق. فتنبَّه لذلك وانظر ت (٢) ص (٧٢).

(٣) محمد بن عمر بن الحسين أبو عبد الله، فخرُ الدِّين الرَّازي، الشَّافعي المفسِّر المتكلِّم، أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل، نسبته إلى الرَّيِّ، ولد فيها سنة (٥٤٤)، وتوفي رحمه الله سنة (٦٠٦)هـ، من تصانيف: مفاتيح الغيب في تفسير القرآن الكريم، المعروف بتفسير الرازي. اهـ شذرات الذهب (٥/ ٢١).

(٤) علي بن محمد بن سالم الثَّعلبي، أبو الحسين سيف الدِّين الآمدي، أصوليٌّ باحث، توفي بدمشق سنة (٦٣١)هـ، من تصانيف: الإحكام في أصول الأحكام. اهـ الأعلام (٤/ ٣٣٢).

(٥) عبد الله بن عمر بن علي، ناصر الدِّين الشِّيرازي البيضاوي، قاضي القضاة، الإمام العلامة، المفسِّر الفقيه، توفي سنة (٦٨٥)هـ، من تصانيفه: أنوار التنزيل وأسرار التأويل في تفسير القرآن العظيم. انظر الأعلام (٤/ ١١٠). بغية الوعاة (٢/ ٥٠).

سبقه حُجَّة[1] الإسلام في المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى.



(١) زين الدِّين حجَّة الإسلام أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الطُّوسي الشَّافعي، أحد الأعلام، فيلسوف متصوِّف، نسبته إلى صناعة الغزل ـ عند من يقول بتشديد الياء ـ حيث كان أبوه يغزل ويبيع، أو إلى غزالة من قرى طوس عند من قال بتخفيف الياء، توفي رحمه الله سنة (٥٠٥)هـ، له نحو مائتي مصنف، منها: المقصد الأسنى شرح الأسماء الحسنى، وإحياء علوم الدين. اهـ الأعلام (٧/ ٢٢)، شذرات الذهب (٤/ ٦٠).

بيان أن الله ليس بجوهر ولا جسم ولا كل ولا بعض

«ما» هنا نافية، وكذا «إن» وهي زائدة لتأكيد النّفي، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦].

والجوهر: هو الجزء المتحيِّزُ الذي لا يتجزَّأ[1]. والجسمُ: هو المتحيِّز المركَّب من جزأين فصاعداً، وهو يقبل القسمة[2].

والكلُّ: اسم لجملة مركَّبة من جزأين فأكثر من أجزاءٍ محصورة. والبعضُ: اسم لجزء يتركَّب الكلُّ منه ومن غيره.

فأشار المصنِّف في هذا البيت إلى بعض الصِّفات السَّلبيَّة، وهو أنَّ الله ليس بجوهر، ولا جسم، ولا كلٍّ، ولا بعض مشتمل بالكلِّ ـ أي: داخل فيه ـ، إذ هو

(١) لا يصحُّ إطلاق الجوهر بهذا الاعتبار على الله تعالى؛ لأنَّ الجوهر متناهٍ ومتحيِّز، وكلاهما من علامات الحدوث، والله قديم منزَّه عن ذلك.
هذا وقد عرَّف بعضهم الجوهر بالموجود الغنيِّ عن الموضع. وهو بهذا الاعتبار يصح إطلاقه على الله تعالى، لكنَّه يتوقَّف على إذن الشَّارع، ولم يرد. انظر العقائد النسفية (٩٢).

(٢) لا يصحُّ إطلاق لفظ الجسم على الله تعالى؛ لأنَّ الجسم مركَّب متحيِّز، وذلك أمارة الحدوث؛ لأنَّ المركَّب محتاج إلى أجزائه، والمتحيِّز محتاج إلى حيِّزه، والاحتياج من خواص الحوادث. وكذا يقال في الكلِّ والبعض.

وفــي الأذهــانِ حَــقٌّ كَــوْنُ جُــزْءٍ		بــلا وَصْـفِ الــتَّـجـزّي يـا ابـنَ خـالـي

ليس بمشتمل بمكان ولا زمان ولا بشيء من المكوِّنات بحال، إذ المذكورات على واجب الوجود محال؛ لحدوثها وافتقارها إلى بارئها.

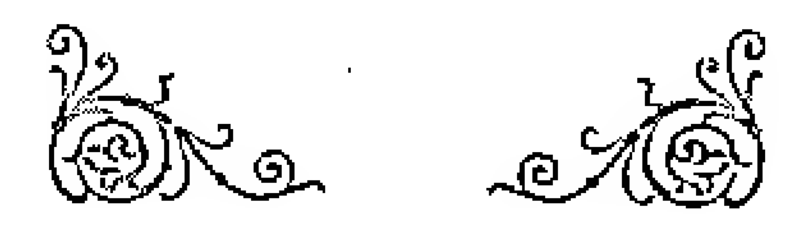
مطلب
في إثبات الجزء الذي لا يتجزأ

الأذهان: جمع ذهن، وهو الفِطنة، والمراد به هنا العقل. و«الحقُّ» الثابت. و«الكون» الوجود.

واعلم أنَّ هذا البيت في بعض المتون الصَّحيحة موجود هنا، وفي بعضها متأخِّر عن هذا المحلِّ، ومضمونُه مستفاد من سابقه.

والحاصل أنَّ المتكلِّمين من أهل السُّنَّة ذهبوا إلى إثبات وجود الجزء الذي لا يتجزَّأ في الخارج، وإن لم يُرَ عادةً إلَّا بانضمامه إلى غيره، وعبَّروا عنه بالنُّقطة، وقالوا: إنَّها شيءٌ ذو وَضْع غير منقسم، فإن كانت مشتملةً بذاتها فهي الجزء، وإلَّا كان محلُّها غيرَ منقسم، وإلَّا لزم انقسامُ الحالِّ بانقسامه فيلزم الجزء. وذهب الفلاسفة وبعض المعتزلة إلى امتناع وجود الجزء الذي لا يتجزَّأ.

وهذا من جملة الفوائد وليس من ضروريات العقائد.



القرآن كلام الله غير مخلوق

«ما» هنا بمعنى ليس. و«القرآن» يطلَق ويراد به القراءة، ويراد به المُصحف[1]، ويراد به المقروء[2]، وهو المراد هنا، فإنَّه: الكلام النَّفسيُّ القائم بذاته سبحانه. و«كلامُ الرَّبِّ» فاعل «تعالى» أي: تعظَّم وتقدَّس كلامُ الحقِّ عن أن يكون من جنس مقول الخلق، وهو الحروف والأصوات التي هي مخلوقة، فيكون مخلوقاً. وفي الكلام إشارة إلى أنَّه يقال: «كلام الله غير مخلوق» ولا يقال: «القرآن غير مخلوق» لئلا يسبق إلى الفهم أنَّ المؤلَّف من الأصوات والحروف قديم، كما نقل عن بعض الحنابلة.

واتَّفق المسلمون على إطلاق لفظ المتكلِّم على الله، لكنَّهم اختلفوا في معناه:

---

(١) أي: المجموع المؤلَّف من الحروف، المبدوء بالفاتحة، المختوم بسورة النَّاس، وهو بهذا المعنى حادث، وإضافتُه إلى الله تعالى بهذا المعنى باعتبار أنَّه ليس من تأليفات البشر، بل من تأليفات خالق القوَى والقُدَر، ولهذا يقال: «القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق» ولا يقال: «القرآن غير مخلوق» لئلا يسبق إلى الفهم أنَّ المؤلَّف من الحروف والأصوات قديم، كما أشار إلى ذلك الشَّارح اهـ. حا بتصرف.

(٢) قوله: «ويراد به المقروء، وهو المراد هنا، فإنَّه الكلام النَّفسي...» فيه نظر؛ لأنَّ القرآن إذا أُطلق وأُريد به المقروء، فهو مخلوق لأنَّه ليس إلا حروفاً وأصواتاً، وهي مخلوقة، والمشهور قوله عند أهل السُّنَّة: «القرآن بمعنى الكلام النَّفسيِّ ليس بمخلوق، وأمَّا القرآن بمعنى اللَّفظ الذي نقرؤه فهو مخلوق» انظر تحفة المريد (٢٢٣).

ـ فذهب أهلُ الحقّ[1] إلى أنَّ كلامه تعالى معنى قائم بذاته، ليس بحرف ولا صوت.

ـ وذهب الباقون إلى أنَّه متكلِّم بالحروف والأصوات[2]. ثمَّ اختلف هؤلاء؛ فذهب الحنابلة منهم ـ على ما نقل عنهم ـ إلى أنَّها قديمة قائمة بذاته تعالى. وذهب المعتزلة إلى أنَّها حادثة قائمة بغير ذاته[3]. وذهب الكرَّاميَّة إلى أنَّها حادثة قائمة بذات الله تعالى[4].

ودليلُ أهل الحقّ: أنَّ الحرف والصَّوت مخلوقان، وكلامَ الله غيرُ مخلوق؛ لامتناع قيام الحوادث بذاته تعالى، إذ هو من أمارات الحدوث. نعم القرآن مقروء بألسنتنا، محفوظ في صدورنا، مكتوب في مصاحفنا، كما نقول: الله مذكور بألسنتنا، معبود في مساجدنا، مسجود له في محاريبنا، غيرَ حالٍّ فينا ولا فيها. قال العزّ بن جماعة: رُوِّينا بالسَّند عن الرَّبيع عن أحمد[5] أنَّ رجلاً سأله، أصلِّي خلف

---

(١) أراد بهم أهلَ السُّنَّة والجماعة.

(٢) وهذا فاسد لأنَّ الحروف في الحقيقة أصوات مختلفة، فإنَّ الكاف مثلاً صوت يقع على اللَّهاة، والحاء صوت يقع في الحلق، والباء صوت يقع على الشَّفة، ولهذا سمِّيت حروفاً لأنَّ الحرف هو الجانب، وهذه الحروف تصير حروفاً بوقوعها على حروف الفم من حيث الصَّوت، وهي أعراض حادثة، مشروط حدوث بعضها بانقضاء بعض؛ لأنَّ امتناع التَّكلُّم بالحرف الثاني بدون انقضاء الأوَّل بديهي، فمن قال بقدم الحروف والأصوات فقوله باطل بالبرهان المتقدِّم، ومن قال بحدوثها فقوله باطل لما يلزم عليه من قيام الحادث بالقديم وهو ممنوع.

(٣) وهذا الغير إمَّا اللَّوح المحفوظ، أو جبريل عليه السَّلام، أو لسان النَّبي ﷺ، أو شجرة سيِّدنا موسى عليه السَّلام أو غير ذلك. وهذا بناء على قولهم: «إنَّ الكلام النَّفسي باطل، واللَّفظي حادث لا يقوم بذاته تعالى».

(٤) انظر ت (٢) من هذه الصحيفة.

(٥) أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله إمام المذهب الحنبلي، أحد الأئمة الأربعة عند الأهل =

من يشرب الخمر؟ فقال: لا، فقال: أصلّي خلف من يقول: إنَّ القرآن مخلوق؟ فقال: سبحان الله! أنهاك عن مسلم، وتسألني عن كافر.



= السنة. سجنه المعتصم (٢٨) شهراً لا متناعه عن القول بخلق القرآن، له مصنفات أجلُّها «المسند» توفي سنة (٢٤١) هـ انظر شذرات الذهب (٢/ ٩٦) سير أعلام النبلاء (١١/ ١٧٧).

بيان أن الله تعالى منزه عن الجهة

«ربُّ العرش» أي: خالقه ومالكه، والإضافةُ للتَّشريف كربِّ البيت وربِّ جبريل، وهو أعظمُ المخلوقات ومحيطٌ بالموجودات، وقد قال سبحانه: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥].

ومذهبُ الخلف جوازُ تأويل الاستواء بالاستيلاء، ومختارُ السَّلف عدم التَّأويل، بل اعتقادُ التَّنزيل مع وصف التَّنزيه له سبحانه عمَّا يوجب التَّشبيه، وتفويضُ الأمر إلى الله وعلمه في المراد به، كما قال الإمام مالك[١]: «الاستواء معلوم، والكيفُ مجهول، والسُّؤالُ عنه بدعة، والإيمان واجبٌ» واختاره إمامنا الأعظم[٢]. وكذا كلُّ

---

(١) مالك بن أنس بن الأصبحي أبو عبد الله، إمام دار الهجرة، أحد الأئمة المجتهدين، توفي رحمه الله سنة (١٧٩) هـ في المدينة المنورة، كان صلباً في دينه، بعيداً عن الأمراء والملوك، سأله المنصور أن يضع كتاباً للنَّاس يحملهم على العمل به، فصنَّف الموطأ، وله كذلك رسالة في الرَّدِّ على القدريَّة، وغير ذلك. انظر سير أعلام النبلاء (٨/٤٨)، شذرات الذهب (١/٢٨٩).

(٢) أي: واختار عدمَ التَّأويل، بل اعتقادَ التَّنزيل مع وصف التَّنزيه، الإمامُ الأعظم أبو حنيفة رضي الله عنه، حيث قال في الفقه الأكبر: «وله يَدٌ ووَجْهٌ ونَفْسٌ كما ذكره الله في القرآن، فما ذكر الله تعالى في القرآن من ذكر الوجه واليد والنَّفس، فهو له صفات بلا كيف، ولا يقال: إنَّ يده قدرته أو نعمته؛ لأنَّ فيه إبطال الصِّفة، وهو قول أهل القَدَر والاعتزال، ولكن اليد صفة بلا كيف».

ما ورد من الآيات والأحاديث المتشابهات، من ذكر اليد والعين والوجه ونحوها من الصّفات. ومنه لفظ «فوق» في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨]، وفي قوله سبحانه وتعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠] فلا يؤوّلونه بالعظمة والرِّفعة، كما قال به الخلف.

ولمّا عبّر النّاظم بالفوقيّة وغيّر العبارة القرآنية لضرورة النَّظم، استدركه بقوله: «لكن بلا وصف التّمكُّن واتّصال» أي: بلا وصف الاستقرار، ولا نعت الاتّصال؛ لأنَّ كلاهما في حقِّ الله من المحال.

وفيه رَدٌّ على الكرّاميّة والمُجسّمة في إثبات الجهة، فإنَّ الكرّاميّة يثبتون جهة العلوّ من غير استقرارٍ على العرش. والمجسّمة ـ وهم الحشويّة ـ يصرّحون بالاستقرار على العرش بظاهر الآية، ولا حجّة فيها؛ لأنَّ الاستواء له معانٍ، كالاستيلاء، ومنه قول الشاعر:

قَدِ استوى بِشْرٌ على العراقِ مِنْ غيرِ سيفٍ ودَمٍ مِهْرَاقِ

وكالتّمام والكمال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ [القصص: ١٤]، وكالاستقرار ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ﴾ [هود: ٤٤] فلا استدلال مع تعدُّد الاحتمال.

فإن قيل: فما الفائدة حينئذ في نزول المتشابهات؟ أجيب: بأنَّ فائدته إظهارُ عجز الخلق وقُصورِ فهمِهم عن كلام ربِّهم، وتعبُّدهم بإيمانهم، فيقول الرّاسخون في العلم منهم: آمنّا به كلٌّ من عند ربّنا، فالتّفويضُ إلى الله، والاعتقادُ بحقيقة مراد الله من غير أن يعرف مرادَه، من كمال العبوديّة في العبد، ولهذا اختاره السّلفُ، والتّعرُّضُ إلى تفسير المتشابهات وتأويلها، كما اختاره الخَلَف غيرَ جازمين بأنّه مراده سبحانه، عبادةٌ في العبد، إلا أنَّ العبوديّة أقوى من العبادة؛ لأنَّ العبوديّة هي: الرِّضا بما يفعل الرّبُّ، والعبادة: هي فعل ما يَرضى به الرّبُّ، والرِّضا فوق

العمل، حتَّى كان تركُ الرِّضا كفراً، وتركُ العمل فسقاً، ولذلك تسقط العبادة في الآخرة، والعبوديَّةُ لا تسقط في الدَّارين، وبهذا تبيَّن أنَّ مذهب السَّلف أسلم وأعلم، ومذهب الخلف أحكم.

مذهب أهل السنة إبطال التعطيل والتشبيه

«ما» نافية بمعنى ليس، وخبرها «وجهاً». و«الصَّون» الحفظ، و«الأهالي» جمع أهل، والمراد بهم أهل السُّنَّة والجماعة، أي: ليس التَّشبيهُ له سبحانه طريقاً مستحسناً، فاحفظ عن ذلك الاعتقاد الفاسد أهلَ العلم الذين لا يروج عندهم الأمر الكاسد، وكن بوَصْف التَّنزيه بين التَّعطيل والتَّشبيه، لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] فإنَّ الجملة الأولى تردُّ على المشبِّهة في الذَّات[١]، والجملة الثانية تردُّ على المعطِّلة النَّافية للصِّفات[٢].

---

(١) أي: قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] دالٌّ على تنزيه الله تعالى عن مماثلة الحوادث له، ففيها ردٌّ على المجسِّمة القائلين بأنَّ الله جسم ـ وقد تقدَّم الكلام عنهم في ص(٧٥) انظرها وانظر ما كتب عليها من حواشٍ ـ، وفيها ردٌّ على الجهويَّة القائلين بأنَّ الله في جهة الفوق، وفي كفرهم قولان، والمعتمد عدم كفرهم إن اعتقدوا جهة العلوِّ، فإن اعتقدوا جهة السُّفل كفروا.

(٢) أي: قوله ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] يردُّ على المعطِّلة النَّافين لجميع الصِّفات، وإنَّما كان إثبات الصِّفتين ردّاً على من نفاها كلَّها؛ لأنَّ نفيهم لجميع الصِّفات سالبة كليَّة، لأنَّه في قوَّة «لا شيء من الصِّفات بثابت لله» وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] متضمِّن لموجبة جزئيَّة، وهي «السَّمع والبصر ثابتان لله»، والموجبة تناقض السَّالبة الكليَّة، أي: توجب كذبها. والمعطِّلة صنفان:

ـ صنف عطَّلت الباري عن الصِّفات، أي: نفتها عنه، وهو المراد هنا.

ـ وصنف عطَّلت المصنوعات عن الصَّانع، وقالوا: لا صانع لها، وإنما هي أرحام تدفع، وأرض تبلع، وما يهلكنا إلا الدَّهر. اهـ انظر الدسوقي (٨٣، ٨٤).

وذكر ابن جماعة أنَّ «الرَّحمن» اسم مختصٌّ بالله، لا يُستعمل في غيره، ثمَّ قال: فإن قلت: قد أطلق في قول بني حنيفة على مسيلمة[1] «رحمان اليمامة»، وقول شاعرهم:

وأنتَ غيثُ الورى لا زِلتَ رحمانا

قلت: المختصُّ المعرَّفُ بالألف واللام دونَ غيره، وأمّا جواب الزَّمخشري[2] بأنَّه من باب تعنُّتِهم فغيرُ مستقيم.



(١) مسيلمة بن ثمامة بن كبير، الحنفي الوائلي، أبو ثمامة، متنبئ، من المعمرين، الملقَّب بـ «مسيلمة الكذّاب»، وفي الأمثال: أكذب من مسيلمة. ادَّعى النُّبوَّة في عهد النَّبيِّ ﷺ، أكثر من وضع أسجاع يضاهي بها القرآن، توفي عليه الصلاة والسلام قبل القضاء على فتنته، ولمّا انتظم الأمر لأبي بكر أرسل له جيشاً على رأسه أعظم قوّاده «خالد بن الوليد»، وانتهت المعركة بانتصار المسلمين ومقتل الكذّاب سنة (١٢) هـ. انظر الأعلام (٧/ ٢٦٦).

(٢) محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري، جار الله، من أئمّة العلم والأدب، جاور مكة زمناً. كان معتزلياً طيلة عمره، وفي آخر حياته رجع عن اعتزاله، توفي رحمه الله سنة (٥٣٨)هـ، له تصانيف كثيرة من أشهرها: الكشاف في تفسير القرآن الكريم. انظر بغية الوعاة (٢/ ٢٧٩)، وفيات الأعيان (٥/ ١٦٨).

بيان أن الله تعالى
لا يجري عليه زمان

«الدَّيَّان» المجازي، مأخوذ من الدِّين بمعنى الجزاء، ومنه قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] وقوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦]، وحديث: «كما تَدِين تُدان»[2]، وهو من أسمائه سبحانه، كما رواه البخاري[3] في باب قول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ: ٢٣].

---

(١) قال العلماء: وجوده تعالى ليس في الزّمان، ومعنى كونه في الزّمان: أن لا يمكن حصوله إلا في الزّمان. وفي المواقف: إنّ هذا ممّا لا نعرف للعقلاء فيه خلافاً. فالله قبل الزّمان ومعه وبعده.

(٢) الحديث أخرجه معمر بن راشد في الجامع (١١/١٧٨)، وهو بتمامه: عن أبي قلابة رضي الله عنه قال: قال رسول ﷺ: «البِرُّ لا يَبلى، والإثْمُ لا يُنسى، والدَّيّان لا يموت، فكن كما شئتَ، كما تَدِين تُدان».
أخرجه ابن عاصم في السُّنَّة (١/٣٠٥) (٦٩٦) عن أنس بن مالك عن رسول ﷺ من خطاب الله تعالى لسيدنا موسى عليه السلام ضمن حديث طويل. وأخرجه البيهقي في الزهد (٢/٢٧٧) (٧١٠) عن أبي قلابة باللّفظ المتقدّم، إلا أنّه قال: «والدَّيّان لا ينام». قال ابن حجر في فتح الباري (١٧/٤٥٨): ووقع مرسل أبي قلابة «البرُّ لا يبلى، والإثم لا ينسى...» ورجاله ثقات، أخرجه البيهقي في الزهد. وقال في كشف الخفاء (١/٢٣٦) (٩٠٢): أخرجه أبو نعيم وابن عدي والديلمي عن ابن عمر. وعبد الرزاق في الزهد عن أبي قلابة مرسلاً، وأحمد عن أبي الدرداء موقوفاً. انظر كشف الخفاء (٢/١٦٥) (١٩٩٦).

(٣) والحديث كما رواه البخاري في التوحيد، عن عبد الله بن أنيس قال سمعت النبي ﷺ يقول: «يَحشُر الله العباد، فيناديهم بصوت يسمعه مَن بَعُدَ كما يسمعه مَن قَرُب: أنا الملك، أنا الدَّيّان».

والوقتُ والزَّمانُ بمعنى واحد[1]، ولعلَّه أراد بالوقت الوقتَ المعيَّن، وبالأزمان الأزمنة المختلفة. والحال صفةٌ غير راسخة[2]. والمعنى: لا يجري عليه سبحانه ولا يقارنه وقتٌ بحيث لا يمكن انفكاكه عنه، فإنَّه تعالى منزَّه عن أن يمضي عليه وقت وحالٌ؛ لأنَّ الزَّمان والمكان والحال والشَّأن مخلوقة لله، فتمضي على المخلوقين لا على خالقهم؛ لئلا يلزم قَبول الحوادث والتَّغيُّر، فإنَّ كلاً منها من أمارات الحدوث، وقد ثبت قدمه سبحانه.

وقوله: «بحال» أي: في حال من أحوال الإنسان وغيره من ذوي الأحوال، لئلا يلزم التَّناقض في كلام النَّاظم في هذا المقام[3]. وقال ابن جماعة: ليس سبحانه بزمان؛ لئلا يلزم أن يكون حالاً في الحوادث.

والحاصل أنَّه سبحانه وتعالى خلق الأمكنة والأزمنة والأحوال المختلفة، وكان الله ولم يكن معه شيء، فالآن على ما كان.

ولو جعل هذا البيت بعد قوله: «وذاتا عن جهات السِّتِّ خالي» لكان أنسب في الجمع بين نفي الزَّمان والمكان. هذا وفي المواقف: إنَّ الرَّبَّ تعالى لو كان في جهة ومكان، لزم قِدَم المكان، وقد برهنَّا أنْ لا قديم سوى الله تعالى، وعليه الاتِّفاق.

---

(١) الزَّمان عندنا: عبارة عن متجدِّد معلوم يُقدَّر به متجدِّدٌ آخر. وإليك بيان هذا الكلام: المتجدِّدُ حادث يحدث شيئاً فشيئاً، ولا يثبت على حال واحدة، ولا شكَّ أنَّ بعض المتجدِّدات معلوم وبعضها مجهول، فإذا قُدِّر المجهول بالمعلوم، فهذا المعلوم هو الزَّمان عند الأشاعرة، وقد ينعكس التَّقدير لانعكاس العلم والجهل، فإذا قيل: متى قدم الأمير؟، فيقال: يوم ذهب زيد، إن كان السَّائل عالماً بيوم ذهابه، وإذا قيل: متى ذهب زيد؟، فيقال: يوم قدم الأمير، إن كان السَّائل مستحضراً ليوم قدومه، فعلى الأوَّل يكون ذهاب زيد زماناً لقدوم الأمير، وعلى الثاني بالعكس. وتختلف الأزمنة لاختلاف التَّقديرات على حسب اصطلاحات النَّاس، فإذا قيل: كم جلس الأمير؟، فيقول القارئ: قَدْرَ ما يقرأ سورة البقرة، ويقول الخيَّاط: قَدْرَ ما يخاط الثَّوب، وهكذا. نبراس.

(٢) أي: غير ثابتة، بمعنى أنَّها تمرُّ وتنقضي.

(٣) أي: بين قوله «أحوال» وقوله: «بحال». اهـ حا.

بيان أنه تعالى غني عن الزوجة والأولاد

أراد بالنِّساء الزَّوجات ونحوها من المملوكات. وقوله: «إناث» بالجرِّ بدل من «أولاد» بدل البعض من الكلِّ، والمراد به التَّفصيل على قصد التَّكميل، وإلا فالولد يشمل الذَّكر والأنثى لغة وشرعاً، قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا مَا ٱتَّخَذَ صَٰحِبَةً وَلَا وَلَدًا﴾ [الجن: ٣] يعني: الزَّوجة وما يتولَّد منها، وقال الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ١-٤].

وفيه تنبيه على أنَّه أحَديُّ الذَّات وأحَديُّ الصِّفات، مُستغنٍ عن الكائنات، ومرجعُهم في قضاء الحاجات، لم يحدث عن شيء، ولم يحدث عنه شيء، والمعنى: ليس بحادث وبمحلِّ حادث، فليس له والد ولا والدة ولا ولد، ولا شبيه له من ولد ولا من صاحبة ولا من غيرهما.

وفي البيت ردٌّ على النَّصارى في زعمهم الزَّوجيَّة في مريم، والإبنيَّة في عيسى، وعلى كفَّار مكَّة في قولهم: «الملائكة بنات الله»، وقد قال سبحانه وتعالى على الأوَّلين: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [المائدة: ٧٣] إلى أن قال: ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾ [المائدة: ٧٥] أي: يحتاجان إلى أكلهما، بل يفتقران إلى خروج فضلاتهما، فيبولان ويتغوَّطان، فكيف يصلحان للألوهيَّة. وقال الله تعالى في الآخرين: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا

وَمُسْتَغْنِ الْإِلـٰـهُ عَنْ نِسَاءِ ... وأولادٍ إِنَـاثٍ أو رِجَـالِ
كَـذا عَـنْ كُـلِّ ذي عَـوْنٍ ونَـصْـرٍ ... تَـفَـرَّدَ ذُو الـجَـلالِ وذُو الـمَـعَـالِـي

﴿أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ﴾ [الزخرف: ١٩]، وقال الله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: ٥٧] الآيات.

ولا بدَّ من تقدير مضاف في البيت ليستقيم معنى الكلام، أي: ومستغنٍ إلهي عن اتِّخاذ نساء، إذ لا يلزم من الاستغناء عن الشَّيء التَّنزُّه عنه، فلو قال: «وقل ربِّي المنزَّه عن نساء» لكان أحسن بناء.

بيان أنه تعالى
غني عن المعين والنصير

«العَوْن» هنا بمعنى الإعانة، و«النَّصر» هنا بمعنى النُّصرة، أو الإعانة عطف عليه، يقال: «تفرَّد بالأمر» إذا قام به من غير مشارك له فيه، والمعنى: إنَّ الله تعالى كما هو منزَّهٌ عن النِّساء والأولاد، منزَّهٌ عن المُعين والنَّاصر من العباد في البلاء، فإنَّ الله غنيٌّ عن العالمين، وقد قال: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُ وَلِيٌّ مِّنَ الذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا﴾ [الإسراء: ١١١]. قال العزُّ ابن جماعة: وهذا البيت مَسُوق للرَّدِّ على النَّصارى والوثنيَّة والثنوية. انتهى، والمرادُ بالوثنيَّة عبدةُ الأوثان، وبالثنوية المجوس القائلون بإلهين اثنين، وقال الله: ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ [النحل: ٥١].

وأطلق التَّفرُّد ليشمل مع التَّفرُّد عمَّا ذكر التَّفرُّدَ بالأحديَّة التي هي صفة ذاتيَّة، وبالوحدانيَّة التي هي صفة فعليَّة، كما أشار إليهما بالوصفين، وهما ذو الجلال وذو المعالي، كما قال الله تعالى: ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٧٨] أي: ذي العظمة والهيبة والإنعام والرَّحمة، فهو سبحانه موصوف بنعوت الكمال الشَّاملة لأوصاف الجلال والجمال.

بيان أنه تعالى
يحيي ويميت

نصب «قهراً» على التَّمييز، أي: يميت المخلوقات من جهة الجلاليَّة، ثمَّ يُحييهم بتجلِّي الجماليَّة. فسبحان من قهر العباد بالموت، كما قال الله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] و﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦] و﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨] إلَّا ما استثناه كالحور العين وغيرهنَّ عند بعض أهل السُّنَّة، كأبي حنيفة[1] ومن تبعه.

وفي بعض النُّسخ «طرّاً» بدل «قهراً» فهو حَال، أي: جميعاً عند النَّفخة الأولى، ثمَّ يحييهم جميعاً عند النَّفخة الثانية، وما بينهما أربعون يوماً، يقول الله سبحانه: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٦] ويجيب ذاته بذاته: ﴿لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦].

بيان معنى
البعث والحشر والنشر

وفي البيت دلالة على البعث للحشر والنَّشر والجزاء بالأعمال على حسب الأفعال؛ لقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ ٱلنَّاسُ أَشْتَاتًا لِّيُرَوْا۟ أَعْمَٰلَهُمْ ۝ فَمَن يَعْمَلْ

(١) النُّعمان بن ثابت أبو حنيفة، الإمام الأعظم، الفقيه المجتهد المحقِّق، أحد الأئمَّة الأربعة عند أهل السُّنَّة، كان يبيع الخزَّ ويطلب العلم في صباه. كان رحمه الله قويَّ الحجَّة، من أحسن النَّاس منطقاً، جواداً حسن المنطق والصُّورة، أراده المنصور على القضاء، فأبى فسجنه إلى أن مات في السِّجن سنة (١٥٠)هـ، له مسند جمعه تلامذته. اهـ سير أعلام النبلاء (٦/ ٣٩٠)، تهذيب التهذيب (٥/ ٦٢٩) برقم (٨٢٩٦).

مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٦-٨] فلأهل الجنَّة درجات، ولأهل النَّار دركات.

والمراد من الخلق هنا الحيوانات[١]، لا الجمادات والنَّبات، فإنَّ الله يبعث من في القبور وأجواف الوحوش وحواصل الطُّيور، بأن يجمع أجزاءهم الأصليَّة بعد إعادة ما فنيَ منها بالكلِّيَّة بعينها، ويجمع أجزاءها، ويعيد الأرواح إليها بالنَّفخة الثانية وهذا هو البعث[٢] والنَّشر. ثمَّ يسوقهم إلى الموقف[٣]، وهذا هو الحشر، وقد قال تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٦]. وقال: ﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧] وعن ابن عباس: أنَّ النَّاس مجزيُّون بأعمالهم، إنْ خيراً فخير وإن شرّاً فشرٌّ. فالجزاءُ عامٌّ لكلِّ مكافأة، فإنَّه يستعمل تارة في معنى المعاقبة، وأُخرى في معنى الإثابة.. و«يَجزي» بفتح الياء، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُوا۟﴾ [الإنسان: ١٢].

وذهب بعض الكرَّاميَّة إلى إثبات الإعادة بمعنى جَمْع ما تفرَّق من الأعضاء والأجزاء، لا بمعنى إعادة ما عُدم من الأشياء، ونقله العلامة ابن جماعة عن بعض أهل السُّنَّة[٤].

---

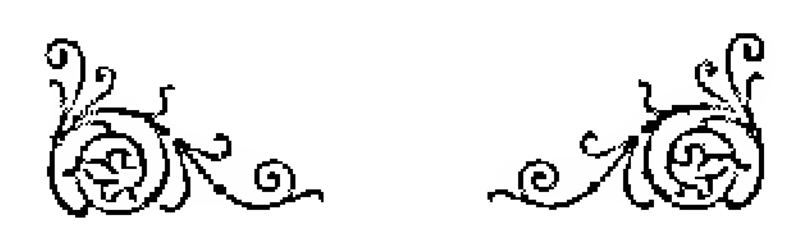
(١) اعلم أنَّه بعد أن اتُّفق عامَّة المسلمين على حشر الوحوش والدَّوابِّ والحشرات ومن لم يَرِد من جنسه التَّكليف، اختلفوا في مصيرهم بعد الحشر:
- فذهب أهل السُّنَّة والجماعة إلى أنَّهم بعد الحشر يُسألون عن الله تعالى فَيُقِرُّونَ به، ثمَّ يجعلون تراباً.
- وذهب المعتزلة إلى أنَّهم يحشرون للبقاء، كما يحشر من كان أهلاً للتكليف. انظر كتاب أصول الدين للبزدوي المسألة (٤٣) فإن فيه مزيد بيان وفائدة.

(٢) والحاصل، أنَّ البعث هو عبارة عن إحياء الموتى وإخراجهم من قبورهم بعد جمع الأجزاء الأصليَّة، وهي التي من شأنها البقاء من أوَّل العمر إلى آخره، ولو قطعت قبل موت، بخلاف التي ليس من شأنها ذلك كالظُّفر.

(٣) الموقف: هو الموضع الذي يقفون فيه من أرض القدس المبدَّلة التي لم يُعصَ الله عليها؛ لفَصْل القضاء بينهم.

(٤) الحاصل: لقد اتَّفق المسلمون على إعادة الأجسام يوم القيامة، والجسمُ الثاني المعاد هو الجسم الأول بعينه لا مثله، وإلا لزم أنَّ المثاب أو المعذَّب غير الجسم الذي أطاع أو عصى، وهو باطل بالإجماع.

وأنكر الفلاسفة حشر الأجساد مطلقاً، وزعموا أنَّ الحشر إنَّما يكون للأرواح دونَ الأشباح، وهو باطل بالنُّصوص القرآنية[1] وبالقواطع الفرقانيَّة وبيانِ الأحاديث النَّبويَّة[2]، وأنكر كثير من المعتزلة حشر من لا خطاب عليهم، وهو مردود بما ورد من أنَّ الله يحيي الحيوانات للاقتصاص إظهاراً لكمال العدل، فَيُقتصُّ للشَّاة الجمَّاء من القَرْناء[3]، ثمَّ يقول لهنَّ: كنَّ تراباً، فيصرن تراباً، وحينئذ فيقول الكافر: يا ليتني كنت تراباً.



(١) كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٧] وقوله: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا﴾ [الإسراء: ٩٧]. وغيرها من الآيات.

(٢) الأحاديث النَّبويَّة في هذا الفصل كثيرة:

منها: ما رواه البخاري في الرقاق باب الحشر (٦٥٢٧)، ومسلم في الجنَّة وصفة نعيمها باب: فناء الدنيا وبيان الحشر يوم القيامة (٢٨٥٩)، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال النَّبيُّ ﷺ: «يحشر النَّاس يوم القيامة حفاةً عراةً غُرلاً» قلت: يا رسول الله النِّساء والرِّجال جميعاً ينظر بعضهم إلى بعض؟! قال: «يا عائشة الأمر أشدُّ من أن ينظر بعضهم إلى بعض».

ومنها: ما أخرجه البخاري في الزكاة باب: الصدقة باليمين (١٣٥٧)، ومسلم في الزكاة، باب: فضل إخفاء الصدقة (١٠٣١)، عن أبي هريرة عن النَّبيِّ ﷺ قال: «سبعة يُظلُّهم الله تعالى في ظِلِّه يوم لا ظِلَّ إلا ظِلُّه......» الحديث.

(٣) أخرج الحاكم في المستدرك (٢/ ٣٤٥) (٣٢٣١) في تفسير سورة الأنعام عن أبي هريرة في قوله عزَّ وجلَّ ﴿أُمَمٌ أَمْثَالُكُم﴾ [الأنعام: ٣٨] قال: يُحشر الخلق كلُّهم يوم القيامة، البهائمُ والدَّوابُّ والطيرُ وكلُّ شيء، فيبلغ من عدل الله أن يأخذ للجمَّاء من القرناء، ثم يقول: كوني تراباً، فذلك ﴿وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنتُ تُرَابًا﴾ [النبأ: ٤٠].

الثواب بفضله تعالى والعقاب بعدله

هذا البيان لتفصيل الأحوال ممَّا سبق من قوله: «فيجزيهم على وَفْقِ الخِصال» على طريق الإجمال. و«نُعمى» بضم النُّون والقصر لغة في النِّعمة بالكسر. و«الإدراك» بالكسر اللُّحوق والاتِّصال. و«النَّكال» بفتح النُّون العقوبة والوبال، وفي نسخة «أدراك» بفتح الهمزة، فهو جمع «دَرَك» بفتحتين أو بفتح وسكون، فيكون طبقة من طبقات النَّار، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥] والمعنى: للأبرار جنَّات ودرجات من النِّعمة والقربة بمقتضى فضله، وللكفَّار طبقات ودَرَكات من الحرقة والفرقة بموجب عدله، ولا يجب على الله تعالى شيء من إثابة المطيع وعقوبة العاصي، خلافاً للمعتزلة[١].

ثمَّ مذهب أهل الحقِّ أنَّ الجنَّة والنَّار مخلوقتان الآن، خلافاً للمعتزلة ومن تبعهم من أهل البدعة، قال الله تعالى في الجنَّة ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، وفي النَّار ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤] وفي بعض نسخ المتون هنا بيت زائد وهو قوله:

---

(١) الصَّحيح أنَّ المعتزلة اختلفوا فيما بينهم في مسألة إثابة المطيع وعقوبة العاصي، فمنهم من وافق أهلَ السُّنَّة، ومنهم من خالفهم، ومنهم من فصَّل وأتى بما لم يأتِ به غيره، وعلى كلِّ حال لا ينبغي نسبة الخلاف إلى المعتزلة جملة، وللوقوف على المسألة محقَّقة ارجع إلى كتاب مقالات الإسلاميين ص(٢٥٦) وص(٢٧٠ ـ ٢٧٨).

بيان أن الجنة والنار دارا إقامة على التأبيد

الجنان ـ بكسر الجيم ـ جمع الجنَّة، والمعنى: أنَّ الجنَّة والنَّار وأهلهما يبقون بوصف التَّخليد والتَّأبيد، كما نطق به الكتاب والسُّنَّة[1]، خلافاً للجهميَّة ومن تبعهم من أهل البدعة، حيث يقولون بفنائهما وفناء أهلهما.

(١) قال الله تعالى في سورة هود/١٠٦ ـ ١٠٨/ : ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ (هود: ١٠٦-١٠٨). وغيرها من آيات القرآن الكريم.

ومن السُّنَّة ما أخرجه البخاري في الرقاق باب صفة الجنة والنار (٦٥٤٨)، ومسلم في الجنة باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء (٢٨٥٠) عن ابن عمر رضي الله عنه عن النَّبيِّ ﷺ قال: «إذا صار أهل الجنَّة في الجنَّة، وأهلُ النَّار في النَّار، جِيءَ بالموت حتى يُجعل بين الجنَّة والنَّار، ثمَّ يذبح، ثمَّ ينادى: يا أهل الجنَّة خلود بلا موت، ويا أهل النَّار خلود بلا موت، فيزداد أهل الجنَّة فرحاً إلى فرحهم، ويزداد أهل النَّار حزناً إلى حزنهم».

رؤية المؤمنين ربهم
يوم القيامة

الضَّميرُ البارز في يراه يرجع إلى الله سبحانه الدَّال عليه لفظ «مستغن إلهي»، أي: يراه المؤمنون الأبرار، دون الكفَّار فإنَّهم عن ربِّهم يومئذ لمحجوبون، رؤيةً بغير كيفيَّة ولا إدراك إحاطة، فلا ينافي قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣][1]، ولا بنوعٍ من مثال صورةٍ وهيئةٍ قال الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]، وقال عليه السلام: «سترون ربَّكم كما ترون القمر ليلة البدر لا تضامون»[2]

(١) دلَّت الآية بظاهرها على أنَّه تعالى لا يدرك بالبصر، والإدراكُ هو الرُّؤية، فلا يرى بالبصر، والجواب: إنَّ المراد بالرُّؤية في الآية رؤية مخصوصة، وهي التي تكون على وجه الإحاطة، بحيث يكون المرئيُّ منحصراً بحدود ونهايات، فيكون المنفيُّ في الآية هو هذه الرُّؤية، لا مطلقَ الرُّؤية، لأنَّه لا يلزم من نفي الخاصِّ نفيُ العام.

(٢) الحديث أخرجه البخاري في المواقيت، باب: فضل صلاة العصر، برقم (٥٥٤) عن جرير قال: كنَّا عند النَّبيِّ ﷺ، فنظر إلى القمر ليلةً ـ يعني البدر ـ فقال: «إنَّكم سترون ربَّكم كما ترون هذا القمر، لا تضامون في رؤيته، فإن استطعتم أن لا تُغلَبوا على صلاة قبل طلوع الشَّمس وقبلَ غروبها فافعلوا، ثمَّ قرأ: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾ [طه: ١٣٠]».
معنى قوله عليه الصلاة والسلام: «تضامون»: قال النوويُّ رحمه الله تعالى: بتشديد الميم وتخفيفها، فمن شدَّدها فتح التاء، ومن خفَّفها ضمَّ التَّاء. ومعنى المشدَّد: هل تتضامون وتتلطَّفون في التَّوصُّل إلى رؤيته؟. ومعنى المخفَّف: هل يلحقكم ضيم؟، وهو المشقة والتعب.
تنبيه:
التَّشبيه الوارد في الحديث تشبيهٌ للرُّؤية بالرُّؤية في عدم الشَّكِّ والخفاء، لا تشبيه للمرئيِّ بالمرئيِّ كما قد يتوهم.

وفي رواية «لا تضارون»[1]، والمعنى: لا تشكُّون في رؤيته كما لا تشكُّون في رؤية القمر حال البدر. وقال الله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] وفسَّر النبيُّ ﷺ الحسنى بالجنَّة والزِّيادة بالرُّؤية[2]، رزقنا الله هذه النِّعمة.

وفي حديث ابن عمر عند الترمذي وغيره في أهل الجنَّة: «وأكرمُهم على الله من ينظر إلى وجهه غُدوةً وعشيّاً»[3]. قيل: وتحصل الرُّؤية بأن ينكشف انكشافاً تامّاً منزَّهاً عن المقابلة والمكان والجهة والصُّورة[4].

ثمَّ وقوع الرُّؤية لمؤمني هذه الأمَّة بإجماع أهل السُّنَّة، وفي الأمم السَّابقة احتمالان لابن أبي جمرة[5]، وقال: الأظهر مساواتهم لهذه الأمَّة في الرُّؤية. وفي

---

(١) قال النووي رحمه الله: بتشديد الراء وبتخفيفها والتَّاء مضمومة فيهما، ومعنى المشدَّد هل تضارُّون غيركم في حالة الرُّؤية بزحمة أو مخالفة في الرُّؤية أو غيرها لخفائه كما تفعلون أوَّل ليلة من الشهر؟. ومعنى المخفَّف: هل يلحقكم في رؤيته ضير وهو الضَّرر.

(٢) أخرجه مسلم في الإيمان، باب: إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربَّهم (١٨١) عن صهيب عن النبي ﷺ قال: «إذا دخل أهلُ الجنَّة، قال: يقول الله تبارك وتعالى: تريدون شيئاً أزيدكم؟ فيقولون: ألم تُبيِّض وجوهَنا؟ ألم تُدخِلْنا الجنَّة وتنجِّنا من النَّار؟ قال: فيكشف الحجاب، فما أعطوا شيئاً أحبَّ إليهم من النَّظر إلى ربِّهم عزَّ وجلَّ» ثم قال: حدثنا يزيد بن هارون عن حمَّاد بن سلمة بهذا الإسناد وزاد «ثم تلا هذه الآية: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾» [يونس: ٢٦].

(٣) الترمذي في صفة الجنة، باب (١٧) رقم (٢٥٥٣) عن ابن عمر قال: قال رسول ﷺ: «إنَّ أدنى أهل الجنَّة منزلة لَمَن ينظر إلى جنانه و أزواجه ونعيمه وخدمه وسرُره مسيرة ألف سنة، وأكرمهم على الله من ينظر إلى وجهه غدوةً وعشيَّةً، ثمَّ قرأ رسول ﷺ ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ...﴾ [القيامة: ٢٢] وأخرجه أحمد (٢/ ٦٤) رقم (٥٣١٧).

(٤) هذا وقد عرَّف الشَّيخ عبد السلام اللَّقَّاني الرُّؤية عن أهل السُّنَّة فقال: هي قوَّة يجعلها الله تعالى في خلقه، ولا يشترط فيها اتِّصال الأشعَّة ولا مقابلة المرئيّ ولا غير ذلك، ولكن جرت العادة في رؤية بعضنا بعضاً بوجود ذلك على جهة الاتِّفاق، لا على سبيل الاشتراط.

(٥) لعلَّه: عبد الله بن سعد بن سعيد بن أبي جمرة، أبو محمد الأندلسي المالكي، من علماء الحديث، توفي بمصر سنة (٦٩٥)هـ، من تصانيفه: جمع النِّهاية اختصر به صحيح البخاري. اهـ الأعلام (٤/ ٨٩).

آكام المرجان[1]، نقلاً عن القواعد الصُّغرى لابن عبد السَّلام[2] ما يقتضي أنَّ الرُّؤية خاصَّة بالبشر، وأنَّ الملائكة والجِنَّ لا يرونه، وبسط الكلام في ذلك، ومن أراد فليرجع هنالك. وفي شرح شرح جمع الجوامع[3] لابن جماعة نحوُه.

والمنقولُ عن الإبانة في أصول الدِّيانة لإمام أهل السُّنَّة والجماعة الشَّيخ أبي الحسن الأشعريِّ: أنَّ الملائكة يرونه، وتابعه على ذلك البيهقي في كتاب الرُّؤية له، وممَّن قال بذلك من المتأخِّرين الحافظ العلامة ابن القيِّم[4]، ثمَّ الجلال البُلقيني[5]، كما نقله عنهما شيخنا الحافظ الجلال السُّيوطي[6]، ثمَّ قال: وهو الأرجح بلا شك

---

(١) «آحكام المرجان في أحكام الجانّ» تصنيف القاضي بدر الدين محمد بن عبد الله الشِّبلي الحنفي، المتوفى سنة (٧٦٩). يقع الكتاب في مجلَّد، رتَّبه المصنِّف على مائة وأربعين باباً في أخبار الجِنِّ وأحوالهم. اهـ كشف الظنون (١/ ١٤١).

(٢) عزُّ الدِّين شيخ الإسلام أبو محمد عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القسم، الإمام العلَّامة، وحيد عصره، سلطان العلماء، الدمشقي ثمَّ المصري الشافعي، برع في الفقه والأصول والعربية حتى بلغ رتبت الاجتهاد، توفي رحمه الله بمصر سنة (٦٦٠) هـ، من تصانيفه: القواعد الصغرى ـ التي ذكرها الشارح ـ في فروع الشَّافعيَّة. اهـ شذارات الذهب (٥/ ٣٠١)، الأعلام (٤/ ٢١).

(٣) ابن جماعة عز الدين محمد بن أبي بكر تقدمت ترجمته. أمَّا جمع الجوامع فهو كتاب في أصول الفقه، تصنيف تاج الدين عبد الوهاب بن عليٍّ السبكي الشافعي، المتوفى سنة (٧٧١). كشف الظنون (١/ ٥٩٥).

(٤) محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزُّرعي الدمشقي، تتلمذ للشيخ ابن تيمية حتى كان لا يخرج عن شيء من أقواله، نعته ابن العماد فقال: الفقيه الحنبلي، بل المجتهد المطلق، المفسِّر النحوي، الأصولي المتكلم، الشهير بابن قيم الجوزية اهـ، كان حسن الخلق محبوباً عند الناس، توفي رحمه الله سنة (٧٥١)هـ، من تصانيفه: إعلام الموقعين. اهـ الأعلام (٦/ ٥٦) شذرات الذهب (٦/ ١٦٨).

(٥) جلال الدِّين عبد الرحمن بن عمر بن رسلان أبو الفضل، القاهري الشافعي البُلقيني، مفسِّر محدِّث، نحوي، فقيه، أصولي، واعظ أديب. توفي رحمه الله سنة (٨٢٤)هـ، من تصانيفه: نكت على الحاوي الصغير للقزويني في فروع الفقه الشافعي. اهـ معجم المؤلفين (٥/ ١٦٠).

(٦) عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد جلال الدين السُّيوطي، إمام حافظ مؤرخ أديب، له

انتهى، ومقتضى ما نقله عن البُلقيني الميلُ إلى حصول الرُّؤية لمؤمني الجنِّ أيضاً، ثمَّ قال: في النِّساء أقوال حكاها ابن كثير[1] في أواخر تاريخه:

الأول: أنَّهنَّ لا يرين؛ لأنَّهنَّ مقصورات في الخيام، ولا يخفى ضعفه.

الثاني: أنَّهنَّ يَرَين، أخذاً من عمومات النُّصوص الواردة في الرُّؤية، وهو الظَّاهر بلا مرية.

الثالث: أنَّهنَّ يرين في مثل أيَّام الأعياد في الدُّنيا، عند تجلِّيه لأهل الجنَّة تجلِّياً عامّاً في الأيَّام المذكورة، كما في حديث رواه الدارقطني في كتاب الرؤية.

ثمَّ مذهب أهل السُّنَّة أنَّه يَرى ويُرى في الدَّار الآخرة[2].

ومذهب أبي الهزيل العلَّاف: أنَّه تعالى لا يَرى ولا يُرى، ويردُّه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق: ١٤]، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

ومذهبُ المعتزلة أنَّه يَرى ولا يُرى، وقد سبق ما يردُّه. وذكر عن ابن جماعة أنَّه قال: قال بعض أشياخي: أفحشُ ما للمعتزلة مسألتان، هذه وقِدَم العالم. قلت: في نسبة الثانية إليهم تساهل. أقول: ولعلَّ وجه الأفحشيَّة أنَّ المعتزليَّ ولو دخل الجنة يكون محروماً من الرُّؤية.

وقالت النجَّاريَّة: الرُّؤيةُ حقٌّ، ولكن بالقلب. وقالت الكرَّامية: يُرى الله في الآخرة جسماً، تعالى الله عن ذلك.

= نحو (٦٠٠) مصنف، اعتزل الناس لمَّا بلغ الأربعين من العمر نألف أكثر كتبه. كان الأغنياء والأمراء يزورونه ويعرضون عليه الأموال والهدايا فيردُّها، توفي رحمه الله سنة (٩١١) هـ، من كتبه: الإتقان في علوم القرآن. الأعلام (٣/ ٣٠١) شذرات الذهب (٨/ ٥١)

(١) عماد الدين اسماعيل بن عمر بن كثير أبو الفداء، الدمشقي الشافعي. محدِّث، مؤرخ، مفسِّر فقيه. تتلمذ على الشيخ ابن تيمية، ولما توفي سنة (٧٧٤) دفن بمقبرة الصوفية عند شيخه ابن تيمية. له تصانيف منها: البداية والنهاية في التاريخ. اهـ معجم المؤلفين (٢/ ٢٨٣).

(٢) أي: يراه المؤمنون في الآخرة، ويراهم في الدُّنيا والآخرة. حا

بإشباع هاء الضَّمير للوزن. والمنادى محذوف، ونصب «خسران» بفعل مقدَّر تقديره: فيا قوم احذروا خسرانَ المعتزلة في ربح تحقيق هذه المسألة، كقول الشَّاطبيِّ[١] رحمه الله: «فيا ضيعة الأعمار تمشي سبهللا»، وكما في التَّنزيل على قراءة الكسائي[٢]: ﴿ألا يا اسجدوا﴾ بتخفيف اللام على أنَّه للتَّنبيه، و«اسجدوا» صيغة أمر، والمنادى محذوف، أي: يا قوم، وأمَّا قول الشَّارح المقدسي: إنَّ قوله: «خسران» مبتدأ سوَّغ الابتداء به كونُه موصوفاً تقديره: خسران عظيم، فغيرُ مستقيم عند ذي فهم قويم.

وأشار المصنِّف إلى أنَّ سائر أنواع النَّعيم في جنب لقاء الله الكريم، كخردلة بالنِّسبة إلى الكنز العظيم، وقد روى هشام بن حسَّان عن الحسن أنَّه قال: إنَّ الله عزَّ وجلَّ ليتجلَّى لأهل الجنَّة، فإذا رأوه نسوا نعيم الجنَّة.

وفي البيت إشارة إلى حرمان المعتزلة عن نعمة الرُّؤية ولو دخلوا الجنة، وذلك بسبب إنكارهم جزاءً وفاقاً؛ لإصرارهم وللحديث القدسي: «أنا عند ظنِّ عبدي بي»[٣] وذلك هو الخسران المبين.

---

(١) القاسم بن فِيُّرة بن خلف بن أحمد الرعيني، أبو محمد الشاطبي، إمام القرَّاء، كان ضريراً، عالم بالحديث والتفسير واللُّغة، توفي رحمه الله سنة (٥٩٠) هـ، له: حرز الأماني في القراءات، المشهورة بالشاطبية. اهـ الأعلام (٥/ ١٨٠).

(٢) هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله، المعروف بالكسائي ثمَّ البغدادي أحد أئمة النحو، وأحد القرَّاء العشرة. توفي سنة (١٨٩)هـ، من تصانيفه «كتاب القراءات» وقصص الأنبياء. اهـ هدية العارفين (١/ ٦٦٨).

(٣) أخرجه البخاري في التوحيد، باب قول الله تعالى ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران: ٢٨] (٦٩٧٠) ومسلم في الذكر والدعاء والتوبة، باب: الحث على ذكر الله تعالى (٢٦٧٥) عن أبي هريرة قال: قال النبيُّ ﷺ: «يقول الله تعالى: أنا عند ظنِّ عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأ ذكرتُه في ملأ خيرٍ منهم، وإن تقرَّب إليَّ شبراً تقرَّبتُ إليه ذراعاً، وإن تقرَّب إليَّ ذراعاً تقرَّبتُ إليه باعاً، وإن أتاني يمشي أتيتُه هرولةً».

حكم القول بالصلاح والأصلح

«ما» نافية وكذا «إن» وجمع بينهما تأكيداً. ووزن البيت ينقل حركة همزة «اصلح» إلى ما قبله من تنوين «فعلٌ» المرفوع على أنّه اسم «ما»، و«أصلح» صفتُه. وقوله: «ذا افتراض» بالنّصب خبرُها على اللُّغة الفصحى، كقوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، وقوله: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، وفي أكثر النُّسخ: «ذو افتراض» بالرَّفع، فيحمل على اللُّغة الأخرى.

والحاصل: أنَّ مذهب أهل السُّنَّة أنَّ الأصلح للعبد ليس بواجب على الله تعالى. وجمهورُ المعتزلة على أنّه واجب[1]، وذهب بعضهم إلى وجوب رعاية المصلحة لا وجوب الأصلح وردُّ كلامهم:

---

(١) المشهور عن المعتزلة قولهم: «يجب على الله فعل الصَّلاح والأصلح»، والشَّارح لم ينصَّ إلا على الثاني وهو الأصلح، ولم يتعرَّض لبيان معناه، لذا وإتماماً للفائدة أقول: اعلم أنَّ للمعتزلة عبارتين:

الأولى: وجوب الصَّلاح، والمرادُ به: ما قابل الفساد، كالإيمان في مقابلة الكفر، فيقولون: إذا كان هناك أمران: أحدهما صلاح، والآخر فساد، وجب على الله أن يفعل الصَّلاح منهما دون الفساد.

الثانية: وجوب الأصلح، والمراد به: ما قابل الصَّلاح، ككونه في أعلى الجنان في مقابلة كونه في أسفلها، فيقولون: إذا كان هناك أمران: أحدهما صلاح والآخر أصلح منه، وجب على الله أن يفعل الأصلح منهما، دون الصَّلاح. ولمزيد تفصيل وبيان انظر أصول الدين للبزدوي المسألة (٣٣)، وتحفة المريد (٢٥٥) وما بعدها.

أوَّلاً: بأنَّ الأولوهيَّة تنافي الوجوب المختصَّ بالعبوديَّة، ولا يسئل عمَّا يفعل.

وثانياً: بأنَّ الأصلح بحسب الظَّاهر أن يهدي الخلق جميعاً، وقد قال سبحانه: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [النحل: ٩٣] مع قوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النحل: ٩] فما أراد باختلاف العباد إلا إظهار عَدْله، وإيثارَ فضله، وأيضاً قال تعالى: ﴿إِنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓا إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨] مع أنَّ الإملاء لزيادة الإثم ليس بصلاح عند العقلاء. فلله الحُجَّةُ البالغة، والحِكَمُ السَّابقة.

وفي تخصيص ذكر الهادي(١) إيماءٌ إلى أنَّه لو كان وجودُ الأصلح أو المصلحة واجباً عليه سبحانه، لما كان له مِنَّة على العباد في هدايتهم إلى طريق المراد، النَّافع لهم في المبدأ والمعاد، فقد قال تعالى: ﴿بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الحجرات: ١٧]، وذلك لأنَّ من أدَّى حقّاً واجباً عليه لا مِنَّة له على المؤدَّى إليه. وهذا القولُ يُبطل الحمدَ والشُّكرَ، مع أنَّهما ثابتان له سبحانه.

الهداية
معناها والخلاف فيها

ثمَّ هدايته سبحانه تارةً يراد بها خَلْقُ الاهتداء، كقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [القصص: ٥٦]، وتارةً يراد بها مجرَّد البيان والدِّلالة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [فصلت: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢].

والمعتمدُ عند أهل السُّنَّة أنَّها الدِّلالة المطلقة إلى البغية، سواءٌ حصلت أم لم تحصل. وعند المعتزلة: هي الدِّلالة الموصلة إلى البغية.

ثمَّ قوله: «المقدَّس ذي التعالي» إشارة إلى تنزيهه تعالى عن وجوب شيء عليه، أو نسبة عدم حكمة إليه.

---

(١) أي: من بين أسمائه تعالى. حا

الإيمان بالرسل والملائكة

سكون السِّين لغة واختاره ضرورةً. و«أملاكٍ كِرامٍ بالتَّوال» بالنُّون، وفي بعض النُّسخ بالتاء، وسيأتي بيانهما.

فاعلم أنَّ قوله: «فرض لازم» خبر مقدَّم لقوله: «تصديقُ رسل». وأكَّد الفرض باللزُّوم للدِّلالة على أنَّه فرض عين لا فرضَ كفاية؛ إيماءً إلى أنَّه قطعيٌّ لا ظنِّي. و«الرُّسل» جمع رسول، والمراد بهم الأنبياء جميعهم، إذ فُرِض علينا الإيمانُ بهم وتصديقُهم في أخبارهم.

ولعلَّ النَّاظم ذهب إلى أنَّ النَّبيَّ والرَّسولَ مترادفان، كما قال بعضهم، واختاره ابن الهمام[1]، لكنَّه مخالف لما عليه جمهور العلماء الأعلام من أنَّ الرَّسول أخصُّ من النَّبيِّ؛ لأنَّه إنسان أوحي إليه، سواء أُمِر بتبليغه أم لا، والرَّسولُ مأمور بالتَّبليغ[2].

---

(١) محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السيواسي، ثمَّ الإسكندري، المعروف بابن الهمام الحنفي، عالم مشارك في الفقه والأصول والتفسير وعلم الطبيعة والفرائض والحساب والتصوف والنحو والصرف وغير ذلك، توفي بالقاهرة سنة (٨٦١)، من تصانيفه: فتح القدير شرح فيه الهداية في فروع الحنفية. اهـ شذرات الذهب (٤/٢٩٨).

(٢) تعريف النَّبيِّ كما ذكره غير تامٍّ، لأنَّه من شرط التَّعريف أن يكون جامعاً مانعاً، لذا أقول: النَّبيُّ لغة: إمَّا مأخوذ من النَّبأ، وهو الخبر، لأنَّه مخبِر عن الله، أو لأنَّه مخبَر من قِبَل جبريل عليه السَّلام. أو مأخوذ من النُّبوة، وهي الرِّفعة؛ لأنَّه مرفوع الرُّتبة أو لأنَّه رافع رتبة من تبعه.
واصطلاحاً: إنسان ذكر حرٌّ من بني آدم، سليمٌ عن منفِّرٍ طبعاً، أوحي إليه بشرع يُعمل به وإن لم يؤمر بتبليغه، فإن أمر بالتبليغ فرسول.

و«الأملاك» جمع ملك، كأجمال وجمل، وهو عطف على رسل. ويجب الإيمان بوجودهم، وأنّهم عباد مُكرَمون، لا يعصون الله ما أمرهم، ولا يُوصفون بذكورة ولا بأنوثة، وحقيقتُهم لطيفةٌ نورانيّة، قادرةٌ على التّشكّل بصور مختلفة، وقويّةٌ على أفعال شاقّة.

ثمَّ الأظهر أنَّ الكرام صفة للملائكة، وهو لا ينافي كونَ الرُّسل مكرمين أيضاً، إلا أنَّ الملائكة وُصِفوا بهذا الوصف في الكتاب العزيز[1]، دونَ الأنبياء والرُّسل.

وقوله «بالنَّوال» متعلّق بكرام، وهو بفتح النون بمعنى العطاء والنَّصيب على ما في القاموس[2]. والمعنى: أنّهم مكرمون بأنواع العطاء وأصناف الجزاء. وأمّا قول بعض الشُّرّاح أنَّ قوله: «بالتوالي» متعلّق بمحذوف تقديره: جاؤوا بالتَّوالي، وعليه فيجب الإيمان بإرسال الرُّسل متوالين، أي: متتابعين، فبعيدٌ من جهة الإعراب، وكذا غريب من جهة المعنى على وجهِ الصَّواب. وبيانُه: أنّه يقتضي حينئذٍ أنْ لا فترة بين الرُّسل، وهو مخالف لقوله تعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [المائدة: ١٩] وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾ [المؤمنون: ٤٤] أي: واحداً بعد واحد، وقوله: ﴿وَقَفَّيْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ بِٱلرُّسُلِ﴾ [البقرة: ٨٧]، وكذا يقتضي عدَمَ إرسال نَبيَّين[3]، وهو منتفٍ بنحو موسى وهرون، وإبراهيم ولوط، فالظّاهرُ أنَّ التَّوالي على تقدير صحته، فينبغي أن يقال: إنّه متعلّق بقوله «فرض»، ومعناه بالتَّواتر القطعي نقله إلينا من الكتاب والسُّنَّة وإجماع الأمّة، ولا يبعد أن يكون نعتاً للملائكة، والمعنى: كائنين بالتَّوالي والتَّتابع للمحافظة على العباد وكتابة ما يقع منهم فيما يتعلّق بالمعاد.

---

(١) أي: في قوله تعالى: ﴿كِرَامًا كَٰتِبِينَ ۝ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار: ١١-١٢].

(٢) القاموس المحيط والقاموس الوسيط الجامع لما ذهب من كلام العرب، للإمام مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي الشيرازي، المتوفى سنة (٨١٧). اهـ كشف الظنون (٢/ ١٣٠٦).

(٣) أي: في زمن واحد.

الحكمة من إرسال الرسل

ثمَّ اعلم أنَّ الله تعالى لمَّا خلق الجنَّة لأوليائه والنَّارَ لأعدائه، وليس في عقول النَّاس إمكانُ معرفة ما يجب عليهم علماً وعملاً إلا بتعليمه سبحانه كرماً وفضلاً، ولا مناسبةَ بين ما خُلق من التُّراب وربِّ الأرباب، فاقتضت حكمتُه أن يرسل رسلاً مبشِّرين ومنذرين؛ لتحقيق السُّبل لئلا يكون للنَّاس على الله حجَّةٌ بعد الرُّسل، فيكونون وسائطَ بين الحقِّ والخلق، وأنَّهم يستفيضون الأنوار من الله سبحانه بواسطة الملائكة الرُّوحانيِّين المقرَّبين؛ لغلبة النُّورانيَّة والرُّوحانيَّة على الأنبياء والرُّسل المؤيَّدين بالأسرار الصَّمدانيَّة بالنِّسبة إلى سائر الأفراد الإنسانيَّة.

ثمَّ المعتقَدُ والمعتمد أنَّ خواصَّ البشر أفضلُ من خواصِّ الملك. وفي المسألة خلاف للمعتزلة وبعض أهل السُّنَّة.

محمد ﷺ
خاتم الأنبياء والرسل

«ختمُ الرُّسل» مبتدأ خبره «بالصَّدر»، وهو العضو المعروف من البدن، استعير له لشرفه، وتخصيصُه به لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]، وصدرُ الشَّيء أيضاً أوَّلُه، ففي التَّعبير به إيماءٌ إلى أنَّه أوَّل الرُّسل وجوداً، كما أنَّه آخرهم شهوداً، على ما ورد «أوَّل ما خلق الله نوري ـ أو روحي ـ وكنتُ نبياً وآدمُ بين الماء والطِّين»[(١)].

و«المعلَّى» بتشديد اللام المفتوحة صفةٌ له، ومعناه: المرتفعُ الشَّأن، عليُّ البرهان. و«نبي» وما بعده يجوز فيه الجرُّ بدلاً، أو عطف بيان، والرَّفعُ على أنَّه خبر مبتدأ محذوف، كذا قرَّره الشُّراح، ويجوز نصبُه بتقدير «أعني».

وفي بعض النُّسخ «ذو جمال» بالواو، فيتعيَّن رفعه إمَّا على ما سبق، وإمَّا على أنَّ «نبي» هو الخبر. وقوله: «بالصَّدر» ظرف، أي: في المقام الأعلى، والمرام الأغلى.

---

(١) لم أعثر عليه بهذا اللفظ، ولكن أخرج الترمذي في المناقب، باب: في فضل النبي ﷺ (٣٦٠٩) عن أبي هريرة قال: قالوا: يا رسول الله متى وجبت لك النُّبوَّة؟ قال: «وآدم بين الروح والجسد» قال الترمذي: حديث حسن صحيح.
قال: المباركفوري في تحفة الأحوذي (١٠/ ٥٦): قال في المرقاة: قال ابن ربيع أخرجه أحمد والبخاري في تاريخه وصححه الحاكم، وروى أبو نعيم في الدلائل وغيره من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «كنت أوَّل النبيِّين في الخلق وآخرهم في البعث»، وأمَّا ما يدور على الألسنة بلفظ «كنت نبياً وآدم بين الماء والطين» فقال السخاوي: لم أقف عليه بهذا اللفظ، فضلاً عن زيادة «وكنت نبياً ولا ماء ولا طين»، وقال الحافظ ابن حجر في بعض أجوبته: إنَّ الزيادة ضعيفة وما قبلها قوي. وقال الزركشي: لا أصل له بهذا اللفظ. اهـ باختصار.

ثمَّ النَّبيء مهموز باعتبار أصله، وقد قرأ نافع[1] به، والجمهورُ أبدلوا الهمزة ياء وأدغموه في مثله. وهو فعيل بمعنى المخبِر أو المخبَر[2]، فإنَّ كلاً منهما صادق عليه. وقيل: إنَّه بالتَّشديد فعيل مأخوذ من النَّبوة بمعنى الرِّفعة[3]، فأصله نبيو، فأبدل الواو ياء وأدغم في مثله.

و«الهاشمي» نسبة إلى هاشم، خَصَّ جدَّ أبيه؛ لأنَّ قبيلته أفضل قبائل قريش، وأمَّا كونه ذا جمال فلأنَّه نبي الرَّحمة، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧] وقال: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

والحاصل: أنَّه كان موصوفاً بنعوت الكمال من نعتي الجلال والجمال، حيث كان مظهراً لكمال الله تعالى، إلا أنَّ نعت الجمال كان غالباً عليه تخلُّقاً بأخلاق الله، حيث ورد في الحديث القدسي: «سبقت رحمتي غضبي»[4] وكذا كان حال إبراهيم عليه السلام، حيث قال: ﴿وَمَنْ عَصَانِى فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [إبراهيم: ٣٦]، وكذا كان حال عيسى عليه السلام حيث قال: ﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨] بخلاف حال نوح وموسى عليهما السَّلام حيث كانت الجلالية غالبةً عليهما ولذا قال نوح: ﴿رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا﴾ [نوح: ٢٦]، وقال موسى: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ [يونس: ٨٨]. والعلماء ورثة الأنبياء، ولذا قال الصِّديق[5] الأكبر لمَّا كان مَظهَر الجمال، حينَ

---

(١) هو: نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي، أصله من أصفهان، أحد القراء العشرة، توفي سنة (١٦٩)هـ بالمدينة.

(٢) أي: إما أن يكون فعيل بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول، انظر ت (٢) ص (١٠٣).

(٣) انظر ت (٢)، ص (١٠٣).

(٤) أخرج البخاري في التوحيد، باب قول الله تعالى ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ﴾ [البروج: ٢١] (٧١١٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النَّبيِّ ﷺ قال: «لمَّا قضى اللهُ الخلقَ كتبَ كتاباً عنده: غَلَبَتْ ـ أو قال: سَبَقَتْ ـ رحمتي غضبي، فهو عنده فوق العرش».

(٥) عبد الله بن أبي قُحافة عثمان بن عامر، التَّيمي القرشي، أبو بكر، أوَّل الخلفاء الرَّاشدين، =

المشاورة يومَ بدر: هم إخوانك وأقاربك، فاقبل منهم الفداء، وقال الفاروق: هم أئمَّة الكفر اقتُلْهم، فمال عليه السَّلام من جملة المقال إلى ما ظهر من آثار الجمال.

والحاصل أنَّه عليه السَّلام خاتم الأنبياء والرُّسل الكرام؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠] ولحديث مسلم: «وخُتِم بي النَّبيُّون»[١] ولحديث: «لا نبيَّ بعدي»[٢]، فأوَّلُ الرُّسل والأنبياء آدم عليه السَّلام، فيجب الإيمان بجميعهم من غير تعيين لعددهم، وإن ورد في مسند أحمد[٣]: «أنَّ الأنبياء مائة ألف وأربعة وعشرون ألف نبيٍّ، والرُّسل منهم ثلثمائة وثلاثة عشر».

= وأوَّل من آمن برسول الله ﷺ من الرجال، وأحد عظماء العرب في الجاهلية والإسلام، كان عالماً بأنساب العرب وأخبارها، شهد مع رسول الله المشاهد كلها، كان موصوفاً بالحلم والرَّأفة، خطيباً لَسِناً، شجاعاً بطلاً. توفي رضي الله عنه سنة (١٣) هـ. انظر الإصابة (٢/ ٣٤١) رقم (٤٨١٧)، صفة الصفوة (١/ ٢٣٥) رقم (٢).

(١) والحديث بتمامه كما أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة (٥٢٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ قال: «فُضِّلتُ على الأنبياء بستٍّ: أعطيتُ جوامع الكلم، ونُصرتُ بالرُّعب، وأُحلَّت لي الغنائم، وجُعلت ليَ الأرض طَهوراً ومسجداً، وأُرسلتُ إلى الخلقِ كافَّة، وخُتم بي النَّبيُّون».

(٢) أخرج مسلم في الفضائل، باب: في أسمائه ﷺ (٢٣٥٤) عن جُبير بن مُطعِم أنَّ رسول الله ﷺ قال: «إنَّ لي أسماء: أنا محمد، وأنا أحمد، وأنا الماحي الذي يمحو الله بيَ الكفر، وأنا الحاشر الذي يُحشر الناس على تدميَّ، وأنا العاقب الذي ليس بعده أحد»، وأخرجه البخاري دون قوله: «الذي ليس بعده أحد»، والترمذي في الأدب، باب: ما جاء في أسماء النبي ﷺ (٢٨٤٠)، وقال في آخره: «وأنا العاقب الذي ليس بعدي نبيٌّ» وقال: حسن صحيح.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٥/ ٢٦٥، ٢٦٦) عن أبي أمامة في حديث طويل، وكذا ابن حبان في صحيحه (٣٦١).

بيان أنَّه عليه الصلاة والسلام إمام الأنبياء

اعلم أنَّ البشر ثلاثة أقسام: كامل مُكمِّل وهم الأنبياء، وكامل غيرُ مُكمِّل وهم الأولياء، ومن والاهم ممن عداهم.

فالأصفياءُ جمع صَفي، وهم الصَّافون عن الكُدُورات النَّفسيَّة، والموصوفون بالحالات القدسيَّة والمقامات الأنسيَّة. وفي البيت إشارة إلى ما وقع له عليه التَّحيَّةُ والثَّناء من إمامته للأنبياء عليهم السَّلام في المسجد الأقصى أو في السَّماء، ولا يبعد أن يكون المراد به أنَّه مقدَّم الأنبياء في العقبى حالَ نشر اللِّواء؛ لقوله عليه السَّلام: «ما من نبيٍّ يومئذٍ، آدم فمن سواه، إلا تحت لوائي يومَ القيامة، ولا فخر» رواه الترمذي[1]، وفي رواية له: «أنا أكرم الأوَّلين والآخِرين على الله ولا فخر»[2].

وأما قول الشَّارح المقدسي: معناه أنَّ نبينا ﷺ مقتدى للأنبياء بلا اختلاف في ذلك بين الأئمَّة، فليس في محلِّه كما لا يخفى على أهله.

ولكون التَّاج أشرف أنواع الحليِّ وأظهرها؛ لشرف محلِّه وظهوره لأهله، خُصَّ بذكره. ولعلَّ اختيار الأصفياء على الأولياء ليعمَّ العلماء والشُّهداء وسائر الأتقياء.

---

(١) الحديث كما قال المصنف أخرجه الترمذي في المناقب، باب: فضل النَّبيِّ ﷺ (٣٦١٥) وهو بتمامه عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا سيِّد ولدِ آدمَ يومَ القيامة، وبيدي لواءُ الحمد ولا فخر، وما من نبيٍّ يومئذٍ آدمُ فمن سواه إلَّا تحت لوائي، وأنا أوَّل ما تنشقُّ عنه الأرض ولا فخرَ».

وأخرجه الترمذي كذلك ضمن حديث طويل في التفسير، باب: من سورة بني إسرائيل (٣١٤٨).

(٢) أخرجها الترمذي في المناقب، باب: فضل النَّبيِّ ﷺ (٣٦١٦) ضمن حديث طويل.

الإسلام ناسخ لجميع الشرائع غير منسوخ

يشير إلى أنَّ شريعته ناسخة غيرَ منسوخة إلى يوم القيامة وارتحال النَّاس من العاجلة إلى الآجلة؛ وهذا لأنَّه خاتم النَّبيِّين، ولا نبيَّ بعده ينسخ شرعَه بشرع ذلك النَّبيِّ، إذ لا نسخ إلا بوحي إلى نبيٍّ.

وقوله: «في كلِّ وقت» رَدٌّ لما ينسب إلى الجهمية من انتهاء شريعته ﷺ أو شيء منها بنزول عيسى على نبيِّنا وعليه السَّلام؛ لما ورد في الصَّحيحين وغيرهما «أنَّ عيسى يضع الجزية»[1] ومعناه كما قال المحقِّقون: إنَّه يبطل تقرير الكفَّار بالجزية، فلا يقبل منهم لرفع السَّيف عنهم إلَّا الإسلام لا غير.

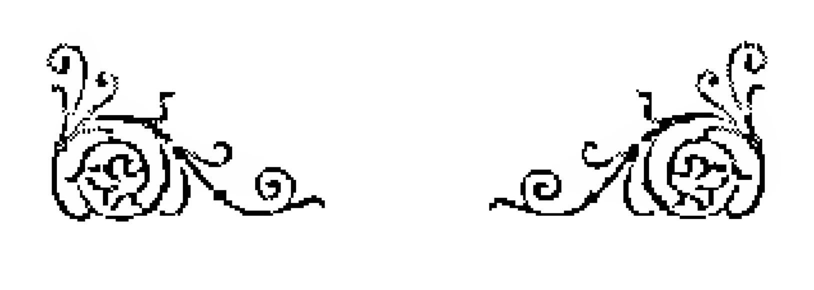
والجواب: أنَّ نبيَّنا ﷺ قد بيَّن أنَّ التَّقرير بالجزية ينتهي وقتُ شرعيَّته بنزول عيسى عليه السَّلام، وأنَّ الحكم في شرعنا بعد نزوله عدمُ التَّقرير بها، فعملُه في ذلك وغيرِه بشريعتنا لا بغيرها، كما نصَّ على ذلك العلماء، كالخطَّابيِّ في معالم السُّنن و النَّوويّ[2] في شرح مسلم، ووردت فيه أحاديث ثابتة من غير نزاع، وانعقد

(١) أخرج البخاري في البيوع باب: قتل الخنزير (٢١٠٩)، ومسلم في الإيمان، باب: نزول عيسى بن مريم حاكما بشريعة نبينا محمد ﷺ (١٥٥) عن أبي هريرة قال: قال رسول ﷺ: «والذي نفسي بيده لَيُوشِكَنَّ أن ينزل فيكم ابنُ مريم حَكَماً مُقسِطاً، فيكسرُ الصَّليبَ ويقتلُ الخنزيرَ ويضع الجزية ويَفيضُ المال حتى لا يقبله أحد».

(٢) يحيى بن شرف الدِّين الحزامي الحوراني الشافعي، أبو زكريا، محيي الدين النووي، علَّامة بالفقه والحديث، توفي رحمه الله سنة (٦٧٦) هـ في نوى، له مؤلفات كثيرة، منها: شرحه على صحيح مسلم، رياض الصالحين. اهـ النجوم الزاهرة (٧/ ٢٧٨).

عليه الإجماع. فالحقُّ أنَّ عيسى عليه السَّلام عند نزوله تابعٌ لنبيِّنا ﷺ؛ لأنَّ شريعته قد نُسخت بشريعته، فلا يكون له بعد نزوله وحيٌ بنَصْب حكم شرعيٍّ، بل يكون خليفةَ رسول الله ﷺ وعلى ملَّته، كما رواه أحمد والطبراني والبزار من حديث سَمُرة رضي الله عنه مرفوعاً[1].

وإنَّما قلنا بنصب حكم شرعيٍّ؛ لأنَّه قد يوحى إليه بغير[2] ذلك ممَّا لا حكم فيه، كما ورد في آخر صحيح مسلم في حديث يأجوج ومأجوج[3]، وفيه: «فبينما هم كذلك إذ أوحى الله إلى عيسى عليه السَّلام: إنِّي أخرجت عباداً لا يدان[4] لأحد بقتالهم، فاحرز عبادي إلى الطُّور» الحديث[5].



(١) أخرج أحمد في المسند (٥/ ١٣) ضمن حديث طويل عن سمرة بن جندب، جاء فيه: «...ثم يجيء عيسى بن مريم عليهما السلام من قِبَل المغرب مصدقاً بمحمد صلى الله عليه وسلم وعلى ملّته...».

(٢) فيه ردٌّ لما توهَّمه العلَّامة التفتازاني من عدم الإيحاء إليه لنسخ شريعته. والجواب: أنَّ نسخ شريعته لا يستلزم عدم الإيحاء إليه. حا عن التونسي.

(٣) «يأجوج ومأجوج» بالهمز وتركه، اسمان أعجميان لقبيلتين، وهم من أولاد يافث بن نوح عليه السلام. اهـ حا.

(٤) «يدان» تثنية يد. قال العلماء: معناه لا قدرة ولا طاقة، يقال: مالي بهذا الأمر يَدٌ، ومالي به يدان؛ لأنَّ الدَّفع والمباشرة إنَّما يكون باليد.

(٥) حديث طويل أخرجه مسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب: ذكر الدجال (٢٩٣٧) عن النوَّاس بن سمعان.

الإسراء والمعراج

«حقٌّ» خبر مقدَّم على مبتدئه، وهو «أمرُ معراجٍ»، و«صِدقٌ» عطف على «حقٌّ» أي: ثابتٌ أمرُه وصادقٌ خبرُه ومطابقٌ وقوعه. و«فيه» بالإشباع لغة وقراءة لا ضرورة، وضميره راجع إلى «أمر المعراج». و«أخبار» جمع خبر، و«عوالي» جمع عالي صفة، ويجوز جمع فاعل على فواعل في بعض مسائل، منها أن يكون صفة لمذكَّر غير عاقل، كذا قاله شارح. ولا يبعد أن يكون جمع عالية، والمعنيُّ بها أحاديث مشتهرة كادت أن تكون متواترة.

أما الإسراء[١] من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى فثبوتُه بالكتاب[٢]، ولذا يُكفر منكره، وأمَّا المعراج[٣] إلى السَّماء فقد قالوا: إنَّ منكره مبتدع لا كافر[٤].

---

(١) الإسراء لغة: سير اللَّيل، قيل: «أسرى» سار من أوَّل الليل، و«سرى» سار من آخره.
واصطلاحاً: هو الذَّهاب ليلاً برسول الله ﷺ من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى.

(٢) في أول سورة الإسراء، وهو قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾ [الإسراء: ١] الآية (١).

(٣) المعراج لغة: السُّلَّم، ومنه ليلة المعراج، يقال: عُرج بالرُّوح والعمل: صعد بهما. اهـ اللسان.
واصطلاحاً: هو الصُّعود برسول الله ﷺ إلى السَّموات العُلا فما فوقها.

(٤) وذلك لعدم ثبوته بالتَّواتر، بل بالأحاديث المشهورة في الصِّحاح وغيرها، هذا وقد ذكر حديث المعراج البخاري في مواضع من صحيحه، منها: كتاب بدء الخلق، باب: ذكر الملائكة (٣٠٣٥)، وفي كتاب فضائل الصحابة، باب: المعراج (٣٦٧٤)، وأخرجه مسلم في الإيمان، باب: الإسراء برسول الله ﷺ (١٦٢).

وحَقٌّ أمرُ مِعْراجٍ وصِدْقٌ ... ففيه نَصُّ أخبارٍ عَوَالي

ومَرْجُوٌّ شَفَاعةُ أَهْلِ خَيرٍ ... لِأَصْحَابِ الكَبَائرِ كالجِبالِ

وأطلق النَّاظم أمر المعراج ليشمله يقظة ومناماً، والصَّحيحُ أنَّه كان يقظة ببدنه وروحه، لا بمجرَّد روحه، مع أنَّه عُرج به مرَّات متعدِّدة، وبهذا يجمع بين روايات مختلفة، قال ابن جماعة: المذاهب الممكنة في المسألة خمسة أشياء:

- إثباتهما، أي: إثبات الرُّوحاني والجسماني، وهو مذهب أهل السُّنَّة[1].

- وإنكارهما، يعني به مذهب المعتزلة.

- وإثباتُ الجسماني فقط، وفيه أنَّه غريب وعجيب.

- وإثباتُ الرُّوحاني فقط، أي: يقظة أو مناماً، وقد قال به بعضهم[2]، والوقف عن كيفيَّته مع اعتقاد حقِّيَّته.

وفي بعض الشُّروح زاد هنا بيتاً وهو قوله:

ومَرْجُوٌّ شَفَاعةُ أَهْلِ خَيرٍ ... لِأَصْحَابِ الكَبَائرِ كالجِبالِ[3]

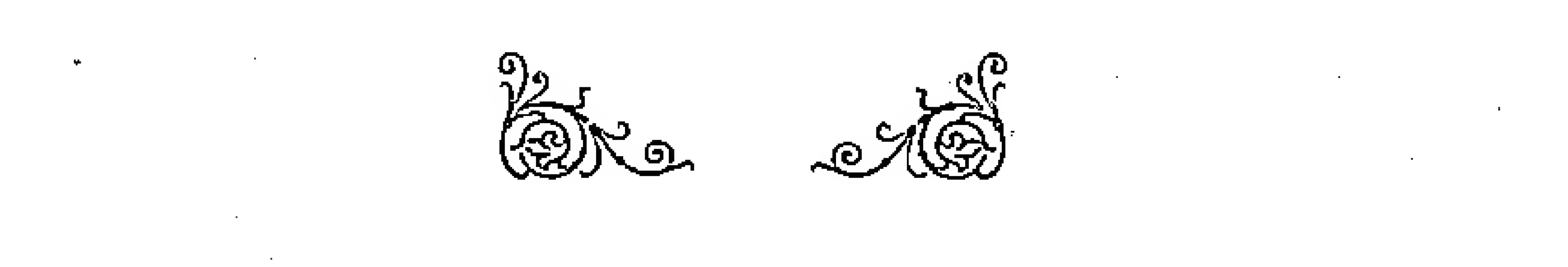
---

(١) أي: مذهب الجمهور منهم، وإلَّا فقد ذهب بعض أهل السُّنَّة إلى أنَّ المعراج كان بالرُّوح دون الجسد.
واستدلَّ الجمهور بقوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ١]، ووجه الاستدلال: أنَّ الظَّاهر في قوله (بعبده) أنَّه بروحه وجسده، ولا يُعدل عن الظَّاهر والحقيقة إلى المجاز، إلَّا عند تعذُّر الحقيقة، وليس في الإسراء والمعراج بجسده يقظة استحالة؛ لأنَّ الأمر منوط بقدرته تعالى.
هذا ولو كان الإسراء والمعراج في المنام، لما كان فيه آية ولا معجزة، ولَمَا استبعده الكفَّار ولا كذَّبوه، ولا ارتدَّ الضُّعفاء ممَّن أسلم، ولَمَا افتتنوا في ذلك؛ لأنَّ وقوع مثل هذا في المنام لا ينكر.

(٢) والفرق بين كونه مناماً وبين كونه بالرُّوح، أنَّه على كونه مناماً يكون في حالة النَّوم، وعلى كونه بالرُّوح لا نوم أصلاً، بل الرُّوح تذهب للأمكنة المخصوصة، والجسدُ في هذه الحالة يكون كالغافل. اهـ تحفة المريد.

(٣) هذا البيت مكرَّر، وسيأتي مزيد بيان وتفصيل من الشَّارح عليه، انظر البيت رقم (٥٨).

والمراد بأهل الخير الأنبياء؛ لقوله عليه السَّلام: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي»[1].



(١) أخرجه الحاكم (١/ ١٣٩) (٢٢٨) وقال: صحيح على شرط الشيخين، وأقره الذهبي، والترمذي في صفة القيامة، باب: ما جاء في الشفاعة (٢٤٣٥) وقال: حسن صحيح غريب من هذا الوجه، وابن حبان (١٤/ ٣٨٦) (٦٤٦٨) عن أنس بن مالك، بلفظه.

إثبات العصمة للأنبياء

«العصيان» مخالفة الأمر قصداً، بخلاف الزَّلَّة فإنَّها مخالفة الأمر سهواً، فالأنبياءُ عليهم السَّلام معصومون عن أنواع الكفر مطلَقاً، قبل البعثة وبعدها بالإجماع، وكذا عن سائر الكبائر عمداً باتِّفاق العلماء المعتبرين، ومحلُّه بعد البعثة كما يشير إليه تعبيره بالأنبياء. وأمَّا سهواً فَجُوِّز وقوعُها منهم عند الأكثرين، كما في شرح العقائد. وأمَّا الصَّغائر فما كان منها دالّاً على الخِسَّة، كسرقة لقمة، فلا خلاف في عصمتهم منه مطلقاً، وما لا يدلُّ على ذلك فالمختار لجمهور أهل السُّنَّة عصمتهم عن عمده، وأمَّا سهوه فنقل ابن جماعة أنَّ المعصية ضدُّ الطَّاعة، وأنَّ الأنبياء معصومون من الكبائر والصَّغائر عمداً وسهواً، خلافاً للحنفيَّة في سهو الصَّغائر. انتهى، وهو مخالفٌ لما حكى التَّفتازانيُّ [1] فيه الاتِّفاقَ.

وأمَّا قول الشَّارح المقدسي: لعلَّ مراده اتِّفاق الحنفيَّة، فغيرُ صحيح لما بيَّنه في شرح العقائد أنَّه أراد به الإجماع، ولعلَّ مراده إجماع المتقدِّمين أو جمهورهم. فلا ينافيه المنقول عن الأستاذ أبي إسحق[2] الإسفرايني وأبي الفتح

(١) مسعود بن عمر بن عبد الله سعد الدِّين التفتازاني، من أئمّة العربية والبيان والمنطق، توفي بسمرقند سنة (٧٩١)هـ، من تصانيفه: شرحه العقائد النسفية. اهـ بغية الوعاة (٢/ ٢٨٥)، الدُّرر الكامنة (٥/ ١١٩).

(٢) أبو إسحاق ابراهيم بن محمد بن ابراهيم بن مهران الأصولي المتكلم الشافعي أحد الأعلام، كان يلقَّب بركن الدِّين، وكانت له مناظرات مع المعتزلة، يقال: إنَّه بلغ رتبة الاجتهاد، توفي سنة (٤١٨) يوم عاشوراء بنيسابور، له مصنفات، منها: الجامع في أصول الدِّين. اهـ شذرات الذهب (٣/ ٢٠٩)، وفيات الأعيان (١/ ٢٨).

الشهرستاني[1] والقاضي عياض[2]، أنَّهم معصومون عن الكبائر والصَّغائر عمداً وسهواً، واختاره السُّبكيُّ، ولا يبعد أن يقال: المراد بالاتّفاق هو التَّجويز، ومورِدُ الاختلاف الوقوع، والله أعلم.

هذا ويقال في الأنبياء معصومون، وفي الأولياء محفوظون، لفرق دقيق بينهما ليس هنا محلُّ بسطه.

ثمَّ قوله: «وانعزال» عطف على قوله: «العصيان» والمعنى: أنَّ الأنبياء لفي أمان من العزل عن مرتبة النُّبوَّة والرِّسالة، وحكى شارح الطَّوالع[3] فيه إجماعَ الأمَّة، وهذا بخلاف حال الأولياء، فإنَّه قد تُسلَب منهم الولاية كما يسلب الإيمان من المؤمن في الخاتمة، نسأل الله العافية، ويؤيِّده أنَّه سُئل الجنيد[4] هل يزني العارف بالله؟ فقال: وكان أمر الله قَدَراً مقدوراً. لكن ذكر بعضهم أنَّ مَن رجع إنَّما رجع من الطَّريق، لا مَن

---

(١) محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني أبو الفتح. فقيه شافعي، متكلم على مذهب الأشعري، توفي سنة (٥٤٨)هـ، من تصانيفه: الملل والنحل. اهـ معجم المؤلفين (١٠/ ١٨٧).

(٢) عياض بن موسى بن عياض اليَحصُبي، المالكي الحافظ، كان إمام وقته في علوم شتَّى، مفرطاً في الذَّكاء، وبالجملة كان عديم النظير، حسنة من حسنات الأيام، شديد التَّمسُّك بالسُّنَّة، توفي بمرَّاكش مسموماً سنة (٥٤٤) هـ، من تصانيفه: الشفا بتعريف حقوق المصطفى. اهـ شذرات الذهب (٤/ ١٣٨)، الأعلام (٥/ ٩٩).

(٣) صنف القاضي عبد الله بن عمر البيضاوي المتوفى سنة (٦٨٥) مختصراً في الكلام سمَّاه «طوالع الأنوار»، وبعد ذلك شرحه غير واحد، أمَّا الشارح الذي ذكره المصنف فلم أقف على اسمه.

(٤) الجنيد بن محمد القواريري ـ نسبة لعمل القوارير، وعرف كذلك بالخزاز لأنه كان يعمل الخز. قال في هدية العارفين: الزاهد الحنفي مفتي الثقلين اهـ. قال الكعبي المعتزلي، لبعض الصوفية: رأيت لكم ببغداد شيخاً يقال له: الجنيد، ما رأت عيني مثله، كانت الكتبة يحضرونه لألفاظه، والفلاسفة لدقَّة كلامه، والشعراء لفصاحته، والمتكلمون لمعانيه وكلامه ناء عن فهمهم. اهـ، قال ابن العماد: مناقبه كثيرة ولو أرسلنا عنان العلم لسوَّدنا أسفاراً من مناقبه اهـ، توفي رحمه الله سنة (٢٩٨). انظر شذرات الذهب (٢/ ٢٢٨)، هدية العارفين (١/ ٢٥٨).

وصل إلى الغريق، كما قال شيخ مشايخنا أبو الحسن البكري[1]: الإيمانُ إذا دخل القلب أمن من السَّلب، ويشير إليه قوله تعالى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا﴾ [البقرة: ٢٥٦] ويؤيِّده حديث هرقل: «وكذلك الإيمان حين تَخْلُط بشاشتُه القلوب لا يسخطه أبداً» رواه البخاري[2].

---

(١) محمد بن محمد بن عبد الرحمن البكري الصِّدِّيقي، أبو الحسن مفسِّر، متصوِّف، مشارك في بعض العلوم، توفي رحمه الله سنة (٩٥٢) هـ، من تصانيفه: تسهيل السبيل في تفسير القرآن، شرح منهاج النووي. اهـ معجم المؤلفين (١١/٢٢٩).

(٢) هو كما قال الشَّارح أخرجه البخاري في الجهاد، باب: دعاء النبي ﷺ إلى الإسلام والنبوة (٢٧٨٢) عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ضمن حديث طويل.

بيان شروط النبوة

أي: ذو فعل قبيح، وأراد بالافتعال السِّحر والكذب كما تُؤذِن به الصِّيغة، قال ابن جماعة: مذهب أهل التَّحقيق أنَّ الذُّكوريَّة شرط للنُّبوَّة[1]، خلافاً للأشعريِّ ثمَّ القُرطبيِّ[2].

ومن الشَّرائط أيضاً: الحرِّيَّةُ؛ لأنَّ الرِّقِّيَّة أثر الكفر[3]. وعَدَمُ الكذب لعدم الوُثوق بقوله.

ثمَّ قال: وقع الاختلاف في وقوع نُبوَّة أربع نسوة: مريم، وآسية، وسارة، وهاجر، وزاد العلَّامة المُتقِن السِّراج ابن الملقِّن[4]، في شرحه لعمدة الأحكام: حوَّاءَ وأمَّ موسى عليه السَّلام.

---

(١) لأنَّ الأنوثة صفة نقص، فلا تليق بمقام النُّبوَّة، إذ المرأة لا تصلح للسَّلطنة والقضاء في الحدود وكذا في القصاص، ولأنَّ الله لم يَستثنِ امرأة في قوله: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ إِلَّا رِجَالٗا﴾ [الأنبياء: ٧]؛ ولأنَّ الرِّسالة تقتضي الاشتهار بالدَّعوة، والأنوثة تقتضي السِّتر؛ لأنَّ النِّساء مأمورات بالقَرار في البيوت، ممنوعات عن الكلام الجهر والخروج والدُّخول إلَّا لحاجة، ومن الاجتماع على غير المحارم، وهو ينافي الاشتهار ودعوى النُّبوَّة. اهـ حا.

(٢) محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجيُّ الأندلسيُّ، أبو عبد الله القرطبيُّ، من كبار المفسِّرين، كان إماماً عَلَماً من الغوَّاصين على معاني الحديث، حسن التصنيف، جيد النَّقل. توفي رحمه الله سنة (٦٧١) هـ، من كتبه: الجامع لأحكام القرآن. اهـ شذرات الذهب (٥/ ٣٣٤)، الأعلام (٥/ ٣٢٢).

(٣) أي: غالباً، وقد تقرَّر أنَّه لم يكفر أحد من الأنبياء بالله طرفة عين؛ ولأنَّه لا ولاية له على نفسه فكيف يكون له ولاية على غيره. اهـ حا.

(٤) سراج الدِّين عمر بن علي بن أحمد أبو حفص الأنصاريُّ الأندلسيُّ الشافعيُّ، المعروف بابن
=

وما كانت نبيّاً قطُّ أنثى ... ولا عبدٌ وشخصٌ ذو افتعالِ

وذو القرنين لم يُعرَف[1] نبيّاً ... كذا لقمانُ فاحذَرْ عن جِدالِ

ثمَّ ممَّا يؤكِّد شرطَ الحريّة أنَّ الرِّقِّيَّة وصفُ نقص، ويستنكف النَّاسُ لها أن يقتدوا به.

بيان من اختلف في نبوته

أي: مجادلة إلَّا بالتي هي أحسن، وهو أنَّ ظاهر الأدلَّة تشير إلى نفي النُّبوَّة عن الأنثى وعن ذي القرنين ولقمان ونحوهما كتُبَّع، فإنَّه عليه السَّلام قال: «لا أدري إنَّه نبيٌّ أم مَلِك»، وكالخضر فإنَّه قيل: نبيٌّ، وقيل: وليٌّ، وقيل: رسول على ما في التَّمهيد[2]، فلا ينبغي لأحد أن يقطع بنَفْي أو إثبات، فإنَّ اعتقاد نبوَّة مَن ليس بنبيٍّ كُفْر، كاعتقاد نفي نبوَّة نبيٍّ من الأنبياء.

قال ابن جماعة: اختلف في نبوَّة الإسكندر، فقيل: ليس بنبيٍّ، بل مَلِك مؤمن عادل، وهو الحقُّ، وقال مقاتل[3]: هو نبيٌّ، ويؤيِّده ما في سورة الكهف بحسب

الملقِّن. فقيه، أصولي، محدِّث، مؤرخ، مشارك في بعض العلوم. توفي سنة (٨٠٤)هـ، مصنفاته كثيرة منها: شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي. والإعلام شرح عمدة الأحكام عن سيِّد الأنام ـ وهو الكتاب الذي ذكره المصنف ـ وعمدة الأحكام تصنيف تقي الدين عبد الغني بن عبد الواحد بن علي الحنبلي، المتوفي سنة (٦٠٠)هـ. انظر معجم المؤلفين (٧/ ٢٩٧)، كشف الظنون (٢/ ١١٦٥، ١١٦٤).

(١) معنى «لم يعرف» لم يعلم، فإنَّ العلماء اختلفوا اختلافاً كثيراً، فأورث ذلك شبهة، والعقائد إنَّما تكون بأمر متيقَّن. اهـ حا.

(٢) التَّمهيد لما في الموطَّأ من المعاني والأسانيد، تصنيف الحافظ أبو عمر ابن عبد البَرّ يوسف بن عبد الله القرطبيّ، المتوفي سنة (٤٦٣) هـ، قال ابن حزم: هو كتاب في الفقه والحديث، ولا أعلم نظيره. اهـ كشف الظنون (٢/ ١٩٠٧).

(٣) مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي الخراساني أبو الحسن المروزي، الفقيه، اللغوي، توفي بالبصرة سنة (١٥٠) هـ، من تصانيفه: تفسير القرآن، وكتاب في الرَّدِّ على القدرية. اهـ هدية العارفين (٦/ ٤٧٠).

الظَّاهر[1]، ووافقه الضَّحاك[2] قال: واختلف في لقمان، فقيل: نبيٌّ، وقيل: لا بل هو وليٌّ، وهو الحقُّ، قال: والإسكندر اثنان، روميٌّ وهو صاحب الخضر، ويونانيٌّ وهو صاحب أرسطو، ومحلُّ النِّزاع هو الأوَّل، قال: ولقمان تلمذ لألف نبيٍّ. ونُقل عن المفسرين منهم مجاهد[3] أنَّهم قالوا: مَلَك الدُّنيا شَرْقاً وغرباً مؤمنان، سليمان وذو القرنين، وكافران بختنصَّر والنُّمرود ابن كنعان. انتهى، وقال القرطبي: وسيملكها من هذه الأمَّة خامس، وهو المهديُّ.

وقيل: سمِّي الإسكندر ذا القرنين لأنَّه بلغ مغرب الشمس ومطلعها، كما قاله الزُّهريُّ واختاره البغويُّ[4]، وقيل: عمره ألف وستمائة، وقيل ألفان كما روي: أنَّ قُسَّ بن ساعدة[5] لمَّا خطب بسوق عكاظ قال في خطبته: يا معشر إياد بن الصَّعب، ذو القرنين ملك الخافقين[6]، وأذلَّ الثَّقلين، وَعمِّر ألفين، ثمَّ كان ذلك كلحظة العين.

---

(١) أي: من قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾ [الكهف: ٩٤]. ويجاب: بأنَّ المراد بالوحي هنا الإلهام، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾ [النحل: ٦٨]. وإنَّما سمِّي الإلهام وحياً؛ لأنَّ الوحي في اللُّغة الإعلام الخفي. اهـ حا.

(٢) ضحَّاك بن مزاحم الهلالي البلخي التابعي المفسِّر، المتوفى سنة (١٠٢)هـ، له تفسير القرآن. اهـ هدية العارفين (٥/ ٤٢٨).

(٣) مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المكي، تابعي مفسِّر، من أهل مكَّة، قال الذهبي: شيخ القراء والمفسرين، أخذ التفسير عن ابن عباس، قرأه عليه ثلاث مرَّات، يقف عند كلِّ آية يسأله: فيم نزلت وكيف كانت. يقال: إنَّه مات وهو ساجد سنة (١٠٤). اهـ سير أعلام النبلاء (٤/ ٤٤٩)، الأعلام (٥/ ٢٧٨).

(٤) الحسين بن مسعود بن محمد، المعروف بابن الفرَّاء البغوي، الشافعيُّ، فقيه، محدِّث، مفسِّر. توفي سنة (٥١٦)هـ، من تصانيفه: معالم التنزيل في التفسير، ومصابيح السنة اهـ معجم المؤلفين (٤/ ٦١).

(٥) قُسُّ بن ساعدة بن عمرو بن عديٍّ الإيادي، من بني إياد، أحد حكماء العرب، ومن كبار خطبائهم، أدرك النبيَّ ﷺ قبل النبوة، توفي سنة (٢٣)، قبل الهجرة. انظر الأغاني (١٥/ ٥٥٧٠)، البيان والتبيان (١/ ٣٠٨).

(٦) أي: المشرق والمغرب، سمِّيا بذلك لخفقان اللَّيل والنَّهار فيهما، أي: لاضطرابهما فيهما اهـ حا.

وذُو القَرْنَيْنِ لَمْ يُعْرَفْ نَبِيًّا   كذا لُقمانُ فَاحْذَرْ عن جِدَالِ
وعِيسَى سَوْفَ يأتي ثُمَّ يَتْوِي   لِدَجَّالٍ شَقِيٍّ ذي خَبَالِ

والأكثرون على أنَّ ذا القرنين كان في زمن إبراهيم عليه السَّلام، وهو صاحب الخضر حين طلب عين الحياة، فوجدها الخضر ولم يجدها هو، وقيل: كان في الفترة بين عيسى ونبيِّنا عليهما السَّلام، وبه جزم عبد الحقِّ في تفسيره، وأغرب بعضهم فجمع بين القولين بأنَّه عمرَّ طويلاً حتى أدرك زمن الفترة.

خروج المسيح عيسى
وقتله الدجال

التَّويُ ـ بالمثنَّاة الفوقيَّة والنصر ـ هلاك المال في الأصل، يقال: تَوِي المال ـ بالكسر ـ يتوي، أي: هلك، ثمَّ استعمل في مطلق الهلاك كما هنا، والإتواءُ الإهلاك، يعني: وسوف يأتي عيسى ثُمَّ يُهلِك الدَّجَّالَ بأن يقتلَه، والأظهر أنَّه من باب التَّنازع[1]، فقوله: «لدجالٍ» متعلِّق بيأتي أو يتوي وخبره يتوي. والخَبال ـ بفتح المعجمة ـ الفساد.

قال ابن جماعة: يشير إلى خروج الدَّجَّال ونزولِ عيسى وقَتْله له، والإيمانُ بكلِّ ذلك واجبٌ انتهى.

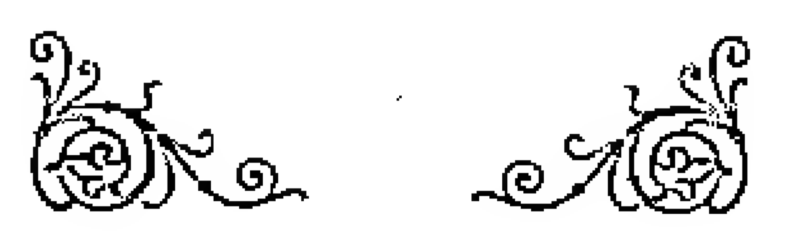
وإنَّما ينزل عيسى حين يُحاصر الدَّجالُ في قلعة القدس المهديُّ وأتباعُه، ينزل عيسى عليه السَّلام من السَّماء على المنارة الشَّرقيَّة في مسجد الشَّام، ويأتي القدس فيقتله بحربة في يده، وهو بمجرَّد رؤية عيسى يذوب كما يذوب الملح في الماء. وقد ثبتت هذه الأخبار والآثار عن سيِّد الأخيار، فيجبُ الإيمان بها، وفي فوائد الأخيار لأبي بكر الإسكاف[2] مسنداً إلى مالك بن أنس عن محمد بن المنكدر عن

---

(١) التنازع: أن يتوجَّه عاملان متقدِّمان أو أكثر، إلى معمول واحد متأخِّر أو أكثر، كقوله تعالى ﴿ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦].

(٢) محمد بن إبراهيم بن يعقوب أبو بكر الإسكاف الكلاباذي البخاري. محدِّث مشارك في
=

جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من كذَّب بالدَّجَّال فقد كفر، ومن كذَّب بالمهديِّ فقد كفر»[1] نقله الشَّارح المقدسي.



= العلوم، توفي سنة (٣٨٠)هـ، من آثاره: «التعرف لمذهب التصوف». اهـ معجم المؤلفين (٨/ ٢١٣).

(١) لم أعثر عليه بهذا اللفظ، ولكن أورده ابن حجر العسقلاني أبو الفضل في لسان الميزان (٥/ ١٣٠) (٤٣٧) فقال: وجدت في كتاب معاني الأخبار للكلاباذي خبراً موضوعاً حدَّث به ـ يعني محمد بن الحسن بن علي بن راشد الأنصاري ـ عن محمد بن علي بن الحسن عن الحسين بن محمد بن أحمد عن اسماعيل بن أبي أويس عن مالك عن بن المنكدر عن جابر رضي الله عنه رفعه «من أنكر خروج المهدي فقد كفر بما أنزل على محمد، ومن أنكر نزول عيسى فقد. . . . . .» الحديث.

بيان أنَّ
كرامات الأولياء حق

قوله: «لَها كَوْنٌ» أي: تحقُّقٌ أو ثُبوت. قوله: «فَهُم» أي: الأولياء، لأنَّ المراد بالوَليّ الجنس[1]. وقوله: «أهلُ النَّوال» أي: أهل العطاء والإفضال، ولو قال: أهل الوصال لكان أولى، لئلا يقع في الإيطاء بناء على نسخة «النَّوال» فيما تقدَّم.

تعريف الكرامة:

ثمَّ الكرامات جمع الكرامة، وهي: أمر خارق للعادة مقرونٌ بالمعرفة والطَّاعة، خالٍ عن دعوى النُّبوَّة، وبه فارق المعجزة.

تعريف الولي:

والوليُّ[2]: هو العارفُ بالله حَسْبَ ما يمكن من معرفة الذَّات والصِّفات، المواظب على الطَّاعات، المجتنبُ عن السَّيِّئات، المعرِضُ عن الانهماك في اللَّذات والشَّهوات، المُدْبِر عن الدُّنيا، المُقْبِلُ على العُقبى، المداوم على ذكر المولى.

وفي المسألة خلافُ المعتزلة في مَنْعِهِم جوازها مطلَقاً معلِّلين بأنَّ في جوازها وقوعَ الاشتباه بين المعجزة وغيرها، وخلافُ الأستاذ أبي إسحق الإسفرايني في بعضها، حيث قال: «كلُّ ما جاز تقديرُه معجزةً لنبيٍّ لا يجوز ظهورُ مثله كرامةً لوليٍّ».

---

(١) جواب عن مقدَّر، هو أنَّ لفظ الوليِّ مفرد، فكيف رجع إليه ضمير الجمع في قوله: «فهم».
(٢) سُمِّي وليّاً لتوالي طاعاته، فلا تتخلَّلها معصية، وإذا صدرت عنه معصية يُلْهم التَّوبة منها، أو لتولِّي الله أمره، ولا يخفى أنَّ هذا تعريف الوليّ شرعاً، وأمَّا لغةً فهو مطلق القريب. اهـ حا.

كَـرَامَـاتُ الـوَلِـيِّ بِـدَارِ دُنْـيَـا لَـهَـا كَـوْنٌ فَـهُـمْ أَهْـلُ الـنَّـوَالِ
وَلَـمْ يَـفْـضُـلْ وَلِـيٌّ قَـطُّ دَهْـراً نَـبِـيّـاً أَوْ رَسُـولاً فِـي انْـتِـحَـالِ

وأجيب: بأنَّ المعجزة شرطها دعوى النُّبوَّة، بخلاف الكرامة حيثُ يُقِرُّ صاحبها بالمتابعة، فإنَّ الوليَّ يخرج بدعوى النُّبوَّة عن الإسلام، فضلاً عن الولاية، وبهذا تبيَّن أنَّ كلَّ كرامة لوليٍّ تكون معجزةً لمتبوعه من نبيٍّ[1].

قوله: و«لم يَفضُل» بضمِّ الضَّاد، أي: لم يَزِد فضلُ وليٍّ أبداً في جميع الأزمنة السَّابقة واللَّاحقة على فَضيلةِ نبيٍّ أو رسولٍ، في انتساب لملَّة من مِلَل أهل الإسلام.

وكان الأولى تقديم «رسولاً» على «نبياً» كما لا يخفى؛ لتكون «أو» بمعنى «بل» للتَّرقِّي، وإن كان أريد بها التَّنويع، وذلك لأنَّ الوليَّ تابع للنَّبيِّ، ولا يكون التَّابعُ بأعلى مرتبةً من المتبوع؛ ولأنَّ النَّبيَّ معصوم مأمونُ العاقبة، والوليّ يجب أن يكون خائفاً من الخاتمة، ولأنَّ النَّبيَّ مكرَّم بالوحي ومشاهدة الملائكة الكرام، والرَّسولُ مأمور بتبليغ الأحكام وإرشاد الأنام بعد اتِّصافه بكمالات الوليِّ في المقامات الفِخام، فما نُقِل عن بعض الكرَّاميَّة من جواز كون الوليِّ أفضلَ من النَّبيِّ كفرٌ وضلالة.

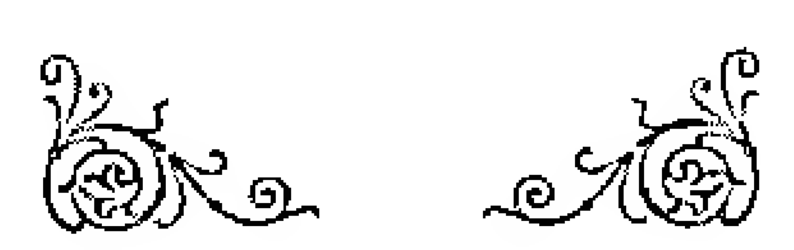
وعبارةُ النَّسفيِّ[2] في عقائده: «ولا يبلغُ وليٌّ درجةَ الأنبياء»، أولى من عبارة النَّاظم؛ لإفادتها نفي المساواة أيضاً، فلو قال: «ولم يبلغ» بدل «ولم يفضل» لبلغ المرام وفضلَ الكرام.

---

(١) يستثنى من هذه القاعدة معجزة القرآن الكريم، فلا يجوز أن يصدر نظيرها من الوليِّ مهما علت رتبته، نعم يمكن أن يُعطى الوليُّ بلاغةً في القول وفصاحةً تفوق بلاغة وفصاحة أهل عصره، ولكنَّها دون بلاغة وفصاحة القرآن، نجد ذلك واضحاً جليّاً في حِكَم ابن عطاء الله السَّكندريِّ، الذي قال العلماء في حقِّها: لو جازت الصَّلاة بغير القرآن لجازت بالحكم العطائية. وكذا نجد ذلك في كلام الحسن البصري، حيث قال السَّلف عنه: إنَّ كلامه يشبه كلام الأنبياء. والله أعلم.

(٢) عمر بن محمد بن أحمد، نجم الدين، أبو حفص النَّسفيُّ، مفسِّر، فقيه، محدِّث حافظ، متكلِّم، أصولي، مؤرِّخ، أديب، ناظم، لغوي، نحوي. توفي سنة (٥٣٧)هـ، من تصانيفه: العقائد. اهـ معجم المؤلفين (٧/ ٣٠٥).

ومن الأدلَّة الواضحة في هذا المقام قولُه عليه السَّلام: «ما طلعت الشَّمس ولا غربت على أحد بعد النَّبيِّين أفضل من أبي بكر» فإنَّه صرَّح عليه السَّلام بأنَّ النَّبيِّين أفضلُ من أبي بكر، وهو أفضل من غيرهم، فيكون أفضلَ من كلِّ وليٍّ، إذ من المعلوم أنَّ أولياء هذه الأمَّة أفضل من أولياء الأمم السَّابقة؛ لقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] الآية، فإذا كان من هو دون النَّبيِّين أفضلَ من جنس الوليِّ، فالنَّبيُّون أفضل من الأولياء، بل صرَّح النَّسفيُّ[١] في عمدته: أنَّ نبيّاً واحداً أفضل من جميع الأولياء.



(١) حافظ الدين عبد الله بن أحمد بن محمود، أبو البركات، النسفي الحنفي. فقيه، أصولي، مفسّر، متكلّم. توفي رحمه الله سنة (٧١٠)هـ، من تصانيفه: عمدة العقائد في الكلام، شرحها فسمَّاها بـ الاعتماد، وله مدارك التنزيل وحقائق التأويل في التفسير، ومنار الأنوار في الأصول. اهـ معجم المؤلفين (٧/ ٣٢).

تنبيه: النسفي هذا غير النسفي المتقدم صاحب العقائد النسفية.

مراتب الصحابة
رضوان الله عليهم

أولاً: أبو بكر الصديق

قال ابن جماعة: الحقُّ أنَّ أفضل الصَّحابة هو أبو بكر رضي الله عنه، وهو الخليفة بعده بالحقِّ. انتهى؛ لأنَّه عليه السَّلام جعله خليفة في قيام الصَّلاة[1]، التي هي عمدةُ أحكام الإسلام.

ولُقِّب أبو بكر بالصِّدِّيق لتصديقه النَّبيَّ ﷺ في النُّبوَّة من غير تلعثم، وفي المعراج بلا تردُّد. وفي الرِّياض للمحبِّ الطبريِّ: أنَّ النبيَّ ﷺ هو الذي لقَّبه بالصِّدِّيق.

والرُّجحانُ الفَضْلُ في الرُّتبة، و«الجليُّ» هو الأمر الظَّاهر، و«الاحتمال» الشَّكُّ والتَّردُّد والتَّجويز، فالمعنى: أنَّ لأبي بكر الصِّدِّيق ترجيحاً ظاهراً، وتفضيلاً باهراً على سائر الصَّحابة من غير احتمال تجويز خلافه، ولا شكٌّ ولا تردُّدٍ في صحَّة خلافته.

وفي المسألة خلافُ الشِّيعةِ وكثيرٍ من المعتزلة، حيث قالوا بتفضيل عليٍّ على سائر الصَّحابة رضي الله عنهم أجمعين.

---

(١) الثابت في صحيح البخاري كتاب الجماعة والإمامة، باب: حد المريض أن يشهد الصلاة (٦٢٣)، ومسلم في الصلاة باب. استخلاف الإمام إذا عرض له عذر (٤١٨) عن عائشة رضي الله عنها قالت: «لمَّا دخل رسول ﷺ وعلى آله وسلم بيتي نقال: «مروا أبا بكر فليصلِّ بالناس» .... الحديث.

وَلِلْفَارُوقِ رُجْحَانٌ وَفَضْلٌ   عَلَى عُثْمَانَ ذِي النُّورَيْنِ عَالِي
وَذُو النُّورَيْنِ حَقًّا كَانَ خَيْراً   مِنَ الكَرَّارِ فِي صَفِّ القِتَالِ

ثانياً: عمر بن الخطاب

الفاروق هو عمر[1] رضي الله عنه، لُقِّب به لفَرْقه بين الحقِّ والباطل. وفي تهذيب[2] النَّوويِّ ورياضِ المحبِّ الطَّبريِّ: أنَّه عليه السَّلام لقَّبه بذلك.

ثالثاً: عثمان بن عفان

وأمَّا وصفُ عثمان[3] بذي النُّورين؛ فلأنَّ النَّبيَّ ﷺ زوَّجه ابنته رُقيَّة، ولمَّا ماتت زوَّجه أمَّ كلثوم. وقوله: «عالي» أي: عالي القدر والمرتبة بالنِّسبة إلى سائر الصَّحابة على ما عليه جمهور أهل السُّنَّة، فإنَّ بعضهم ذهبوا إلى تفضيل عليٍّ على عثمان رضي الله تعالى عنهما.

قوله: «حقًّا» يحتمل أن يكون قَسماً، وأن يكون مصدراً لفعل مقدَّر، أي: حَقَّ

---

(١) عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي أبو حفص. ثاني الخلفاء الرَّاشدين، وأوَّل من لُقِّب بأمير المؤمنين، الصحابي الجليل، الشجاع الحازم، صاحب الفتوحات، فاروق الإسلام، أسلم قبل الهجرة، وشهد الوقائع كلَّها مع رسول الله ﷺ. قتله أبو لؤلؤة فيروز الفارسي غيلة بخنجر في خاصرته وهو في صلاة الصبح، سنة (٢٣)هـ. الإصابة (٢/٥١٨، ٥٧٣٦).

(٢) تقدمت ترجمة الإمام النووي رحمه الله. أمَّا التهذيب فهو: تهذيب الأسماء واللُّغات، جمع فيه الإمام النَّووي رحمه الله الألفاظ الموجودة في مختصر المزني والمهذَّب والوسيط والتَّنبيه والوجيز والرُّوضة. وقال: إن هذه السِّت تجمع ما يحتاج إليه من اللُّغات، وضمَّ إلى ما فيها جملاً مما يحتاج إليه مما ليس فيها من أسماء الرجال والملائكة والجنِّ، ليعمَّ الانتفاع، ورتَّب على قسمين، الأول في الأسماء، والثاني في اللغات اهـ كشف الظنون (١/٥١٤).

(٣) عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية القرشي، أمير المؤمنين، ذو النُّورين، ثالث الخلفاء الرَّاشدين، وأحد العشرة المبشَّرين بالجَنَّة، من أعماله العظيمة تجهيزه نصف جيش العسرة بماله، فبذل ثلاثمائة بعير بأقتابها وأحلاسها وتبرع بألف دينار. قتل رضي الله عنه صبيحة عيد الأضحى وهو يقرأ القرآن في بيته سنة (٣٥) هـ. الإصابة (٢/٤٦٢) (٥٤٤٨).

حقّاً، يعني: ثبت ثبوتاً كونُه أفضل من عليٍّ الموصوف بالحيدر الكرَّار في صفّ القتال، الذي لم يقع له نعتُ الفرَّار لا بالاختيار ولا بالاضطرار؛ وذلك لثبوت قلبه في مقام القرار.

رابعاً: علي بن أبي طالب

أي[1]: على غير المذكورين من الصَّحابة الكبار جميعاً، لا تُبالِ ولا تكترثْ بغير هذا القول من أقوال الأغيار. ولـمَّا سئل أبو الطُّفيل أعليٌّ[2] أفضل أم معاوية؟[3] قال: ألا يرضى معاوية أن يكون مساوياً لعليٍّ حتَّى يطمع في أن يكون أفضل منه.

وقوله: «بعد هذا» أي: بعدما ذكر من تفضيل الثلاثة عليه، أو بعد ذكر ذي النُّورين، وعلى هذين التَّقديرين فذِكْرُه تأكيدٌ للعلم به، أو للإشارة إلى الرَّدِّ على القائلين بتفضيل عليٍّ على الثَّلاثة، أو على القائلين بتفضيله على عثمان فقط، أو بالوقف عن المفاضلة بينهما.

---

(١) «أي» تفسيريَّة، يفسِّر الشارح بما بعدها قولَ الناظم: «وللكرَّار فضل... إلخ».

(٢) علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي، أبو الحسن، أمير المؤمنين، رابع الخلفاء الرَّاشدين، وأحد العشرة المبشَّرين بالجنَّة، وابن عم النَّبيِّ ﷺ وصهره، وأحد الأبطال الشجعان، ومن أكابر الخطباء والعلماء بالقضاء، وأول الناس إسلاماً بعد خديجة. توفي رضي الله عنه مقتولاً بيد عبد الرحمن بن ملجم المرادي غيلة في (١٧) رمضان سنة (٤٠)هـ. انظر الإصابة (٢/ ٥٠٧) رقم (٥٦٨٨)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢١١) رقم (٥٤٦٧)، صفة الصفوة (١/ ٣٠٨) رقم (٥٠).

(٣) معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية. أسلم يوم فتح مكة سنة (٨)هـ، من كتبة الوحي، كان فصيحاً حليماً وقوراً، وهو أحد عظماء الفاتحين في الإسلام. وهو أوَّل مسلم ركب بحر الروم للغزو. وهو أوَّل من جعل الخلافة في دمشق، وأوَّل من اتخذ الحرس والحجَّاب في الإسلام. تسلَّم الخلافة من الحسن بن علي رضي الله عنهم سنة (٤١)هـ، توفي رضي الله عنه سنة (٦٠)هـ. انظر تهذيب التهذيب (٥/ ٤٧٨) رقم (٧٧٦٥)، الإصابة (٣/ ٤٣٣) رقم (٨٠٦٨).

أول من آمن من الصحابة

واختلف في أوّل من آمن من الصّحابة، فقيل: عليٌّ لقوله:

سَبَقْتُكُم إلى الإسلام طُرّاً غلاماً ما بلغتُ أوانَ حلمي

وهذا دليل لأصحابنا أنَّ إسلام الصّبيِّ صحيح، خلافاً للشّافعيّ[1]، وقد ثبت أنّه عليه السّلام دعا علياً إلى الإسلام وهو ابن سبع سنين. وقيل: أبو بكر، وقيل: خديجة، وقيل: زيد بن أرقم، وجُمِع بأنَّ أوّل من آمن من الرِّجال أبو بكر، ومن الصّبيان عليٌّ، ومن النّساء خديجةُ، ومن الموالي زيد. ثمَّ قيل: العبرةُ بإيمان أبي بكر إذ لا مرتبة للصّبيِّ والمرأة والعتيق عند الناس.

ويُعلم من تفضيل كلٍّ من الأربعة على من بعده على التّرتيب المذكور، تفضيلُه على سائر الصّحابة، لانعقاد الإجماع على أفضليَّة الأربعة على سائر الصّحابة فمن بعدهم، واستحقاق هؤلاء الأربعة رتبة الخلافة على التّرتيب المذكور، كما يدلُّ قوله عليه السّلام: «الخلافة بعدي ثلاثون سنة»[2].

وذكر الشّارح القدسي أنّهم أفضل ممّن عدا أولاد النّبيِّ ﷺ من الصّحابة، وفيه بحث لا يخفى، لأنّه يأتي في كلام النّاظم ترجيحُ الصّدّيقة على فاطمة رضي الله

---

(١) محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان الهاشمي القرشي المطلبي، أو عبد الله أحد الأئمة الأربعة المجتهدين. توفي في القاهرة سنة (٢٠٤). كان ذكياً مفرطاً، قال الإمام أحمد: ما أحد ممن بيده محبرة أو ورق إلا وللشافعي في رقبته منّة. تذكرة الحفاظ (١/ ٣٦١) (٣٥٤) تهذيب التهذيب (٦٦٣٠).

(٢) لم أعثر عليه بهذا اللفظ، وهو عند الترمذي في الفتن، باب: ما جاء في الخلافة برقم (٢٢٢٦) عن سفينة قال: قال رسول الله ﷺ: «الخلافة في أمّتي ثلاثون سنة، ثمّ ملك بعد ذلك...» الحديث، وقال: هذا حديث حسن غريب، وابن حبان في صحيحه كتاب التاريخ، باب: إخباره ﷺ عما يكون في أمّته من الفتن و الحوادث، برقم (٦٦٥٧)، وأبو داود في السُّنّة، باب: في الخلفاء، برقم (٤٦٤٦)، (٤٦٤٧)، وأحمد (٥/ ٢٢١) (٢١٩٧٨).

وَلِلْكَرَّارِ فَضْلٌ بَعْدَ هَذَا عَلَى الأَغْيَارِ طُرّاً لا تُبَالي

وَلِلصِّدِّيقَةِ الرُّجْحَانُ فَاعْلَمْ عَلَى الزَّهْرَاءِ في بَعْضِ الخِلالِ

عنهما، وهي أفضل بنات النَّبيِّ ﷺ؛ لما روىٰ البزَّار من طريق عائشة أنَّه عليه السَّلام قال لفاطمة: «هي خير بناتي، إنَّها أصيبت بي»[1] يعني: من جملة فضيلتها أن أكون في صحيفتها؛ لأنِّي أموت في حياتها، بخلافهنَّ فإنَّهنَّ مُتْن في حياته ﷺ فكنَّ في صحيفته.

ثمَّ الإجماع قائم على تفضيل الأربعة على عائشة، فيكونون أفضل من أولاده ﷺ. نعم صرَّحوا بأنَّ الأصحَّ أنَّ أولاد عليٍّ رضي الله عنه من فاطمة أفضلُ من سائر أولاد الصَّحابة رضي الله عنهم.

وقد أغرب أيضاً حيث قال: «لا» في قوله: «لا تبالي» نافية لا ناهية، بدليل عدم جزم الفعل بعدها. انتهى، ولا يخفى غرابته إذ لا عبرة بكتابة الياء في «لا تبالي»، فإنَّه يحتمل أن تكون «لا» ناهية وعلامة جزمها حذف الياء التي هي لام الفعل، لأنَّه من بالى يبالي، وإنَّ هذه الياء للإشباع، ويحتمل أن تكون لا نافية، والياء أصليَّة، ولا شكَّ أنَّ المعنى على النَّهي ولو قدر أن تكون الصِّيغة للنَّفي.

المفاضلة بين الصديقة والزهراء

بكسر الخاء، جمع الخُلَّة ـ بضمِّها ـ بمعنى الخصلة، والمراد بالصِّدِّيقة عائشة[2]،

---

(١) لقد عزا الشارح هذا الحديث إلى البزار، وكذا فعل الشيخ المناوي في فيض القدير أثناء كلامه على الحديث رقم (٥٨٣٥)، ولكن بعد بحث طويل لم أقف عليه عند البزار، والذي عثرت عليه أنَّ هذا جاء في فضل زينب بنت رسول الله ﷺ، ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد، في المناقب، باب: ما جاء في فضل زينب بنت رسول الله ﷺ، برقم (١٥٢٣١)، ثم قال بعد ذلك: رواه الطبراني في الكبير والأوسط، والبزار ورجاله رجال الصحيح.

ولكن هذا لا يستقيم، لأن جميع الأحاديث الواردة في فضل بنات رسول الله ﷺ تدل على أن السيدة فاطمة الزهراء رضي الله عنها هي خيرهن وأفضلهنَّ. والله أعلم.

(٢) عائشة بن أبي بكر الصديق، أفقه نساء المسلمين وأعلمهنَّ بالدِّين والأدب، كانت تكنى بأمِّ =

وبالزَّهراء فاطمة رضي الله عنهما، ولُقِّبت بها لأنَّها لم تَحِض قطُّ، ولم يُرَ لها دم في ولادة حتَّى لا تفوتها صلاة، كما ذكره صاحبُ الفتاوى الظَّهيريَّة [1] من الحنفيَّة، والمحِبُّ الطَّبريُّ من الشَّافعية، وأورد فيه حديثين.

ثمَّ اعلمْ أنَّ المصنِّف أراد أنَّه لم يرد نصٌّ بتفضيل عائشة على فاطمة، وإنَّما ورد رجحانها عليها من جهة كثرة الرِّواية والدِّراية، أو من حيثيَّة كونها في الآخرة مع النَّبيِّ ﷺ في الدَّرجة العالية، وفاطمةُ مع عليٍّ رضي الله عنهما، فشتَّانَ ما بينهما، وهذا لا ينافي ما نقل عن الإمام مالك: «من أنَّ فاطمة بضعة من النَّبيِّ ﷺ [2]، ولا أفضِّل على بضعة منه أحداً» فإنَّه من هذه الحيثيَّة ليس يخالفه أحد في هذه القضيَّة.

وقد نقل بعض الشُّرَّاح تفضيل عائشة على فاطمة عن أكثر العلماء، ثمَّ حكى تفضيل فاطمة على عائشة عن بعض، وعن بعض آخر أنَّه لا فضل لإحداهما على الأخرى، وهو يحتمل التَّساوي والتَّوقُّف في المناضلة، بل الوقفُ هو المذهب الأسلم كما قاله ابن جماعة، وهو الذي مال إليه القاضي أبو جعفر الاستروشني [3]

= عبد الله. تزوجها النبي ﷺ في السنة الثانية بعد الهجرة، فكانت أحبَّ نسائه إليه وأكثرهنَّ رواية للحديث عنه، توفيت رضي الله عنها سنة (٥٨) هـ في المدينة. اهـ الإصابة (٤/ ٣٥٩)، صفة الصفوة (٢/ ١٥) رقم (١٢٧).

(١) الظهيرية كتاب في الفقه الحنفي، تصنيف ظهير الدِّين أبي بكر محمد بن أحمد البخاري الحنفي، المتوفى سنة (٦١٩) هـ.

(٢) وفي كون السَّيِّدة فاطمة رضي الله تعالى عنها بضعة من سيدنا رسول الله ﷺ أخرج البخاري في فضائل الصحابة، باب: مناقب فاطمة برقم (٣٥٥٦)، ومسلم في فضائل الصحابة، باب: فضائل فاطمة، برقم (٢٤٤٩)، واللفظ للبخاري عن المِسْور بن مخرمة رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «فاطمة بضعة منِّي، فمن أغضبها أغضبني».

(٣) محمد بن محمود بن الحسين الاستروشني، مجد الدين الفقيه الحنفي، المتوفى سنة (٦٣٦)هـ، من كتبه «جامع الصغار في الفروع». اهـ هدية العارفين (٢/ ١١٣) إلا أنه كنَّاه بـ أبي الفتح، والله أعلم.

من الحنفيّة وبعضُ الشّافعيّة، لتعارض الأدلّة في ذلك، لقوله عليه السّلام لفاطمة: «أما ترضين أن تكوني سيّدة نساء أهل الجنّة أو نساء المؤمنين» أو «نساء هذه الأمة»، ولقوله عليه السّلام: «فضل عائشة على النّساء كفضل الثّريد على سائر الطّعام» رواهما الشيخان[1]، وأراد الثّريد باللّحم، كما رواه معمر[2] في جامعه مفسّراً عن قتادة وأبان يرفعه فقال فيه: «كفَضْل الثّريد باللّحم».

قال السُّهيليُّ في روضته: ووجه التّفضيل من هذا الحديث أنّه قال في حديث آخر: «سيّدُ إدام الدُّنيا والآخرة اللّحم»[3] مع أنّ الثّريد إذا أطلق لفظه فهو ثريد اللّحم، كما أنشد سيبويه:

إذا ما الخبزُ تأدُمُه بلحمٍ ... فذلك أمانةُ اللهِ الثّريدُ

وقال السُّبكيُّ: فاطمة أفضل، ثمّ خديجة، ثمّ عائشة. ووافقه البُلقيني، وقد أوضحتُ الدّليل الأظهر في شرح الفقه الأكبر.

---

(١) الحديث الأوّل أخرجه البخاري في المناقب، باب: علامات النبوة، (٣٤٢٦) ضمن حديث طويل، واللفظ عنده: «أن تكوني سيّدة نساء أهل الجنّة أو نساء المؤمنين» فقط بهذا اللفظ. وأخرجه مسلم في فضائل الصحابة، باب: فضائل فاطمة برقم (٢٤٥٠) واللفظ عنده: «أن تكوني سيّدة نساء المؤمنين أو سيّدة نساء هذه الأمة».
الحديث الثاني: أخرجه البخاري في الأنبياء، باب قوله تعالى ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ﴾ [آل عمران: ٤٢] (٣٢٥٠) عن أبي موسى، ومسلم في فضائل الصحابة، باب فضل عائشة (٢٤٤٦) عن أنس. وزاد البخاري «كَمُل من الرِّجال كثير، ولم يكمُل من النّساء إلا مريم بنت عمران وآسية امرأة فرعون».

(٢) معمر بن راشد بن أبي عمرو الأزدي، أبو عروة، فقيه، حافظ للحديث، متقن ثقة. ولد بالبصرة، وسكن اليمن واشتهر فيها، وهو عند مؤرخي رجال الحديث أوّل من صنّف باليمن، توفي سنة (١٥٣)هـ. انظر شذرات الذهب (١/ ٢٣٥)، ميزان الاعتدال (٤/ ١٥٤).

(٣) أخرجه ابن ماجه في الأطعمة، باب: اللحم رقم (٣٣٠٥) بلفظ عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ: «سيِّد طعام أهلِ الدنيا وأهلِ الجنّة، اللَّحمُ». قال في الزوائد: في إسناده أبو مشجعة وابن أخيه مسلمة بن عبد الله، لم أر من جرحهما ولا من وثّقهما. وسليمان بن عطاء ضعيف، قال السدي: قلت: قال الترمذي: وقد اتهم بالوضع.

الخلاف في جواز لعن يزيد

وفي نسخة: «ولن يلعن» وتنوين «يزيد» ضرورة. و«المكثار» ـ بكسر أوّله ـ المبالغ في الكثرة. و«الإغراء» ـ بكسر الهمزة ـ الفَسَادُ والتَّحريض عليه. و«غالي» ـ بالغين المعجمة ـ اسم فاعل من الغُلوّ، وهو المبالغة في التَّعصُّب، وهو بدل من المكثار، والمعنى: لم يلعن أحدٌ من السَّلف يزيدَ بن معاوية سوى الذين أكثروا القولَ في التَّحريض على لعنه، وبالغوا في أمره، وتجاوزوا عن حدِّه، كالرَّافضة والخوارج وبعض المعتزلة، بأن قالوا: رضاه بقتل الحسين واستبشارُه وإهانتهُ أهلَ بيت النُّبوَّة ممَّا تواتر معناه، كما ذهب إليه التَّفتازانيُّ[1].

ورُدَّ بأنَّه لم يثبت بطريق الآحاد، فكيف يدَّعي التَّواتر في مقام المراد؟!، مع أنَّه نقل في التَّمهيد عن بعضهم: أنَّ يزيد لم يأمر بقتل الحسين، وإنَّما أمرهم بطلب البيعة، أو بأخذه وحمله إليه، فهم قتلوه من غير حكمه[2]، على أنَّ الأمر بقتل

(١) عبارته في شرح العقائد: والحقُّ أنَّ رضا يزيد بقتل الحسين رضي الله عنه واستبشارَهُ بذلك وإهانتَهُ أهل بيت النَّبيِّ ﷺ ممَّا تواتر معناه وإن كان تفاصيله آحاداً، فنحن لا نتوقَّف في شأنه بل في إيمانه، لعنة الله عليه وعلى أنصاره وأعوانه اهـ.

لا يخفى أنَّ الشَّيخ السَّعد رحمه الله صرَّح بلعنه يزيداً بناءً على قول من قال: يجوز لعن الفاسق وإن لم يتحقَّق موته على الكفر، ولكن هذا خلاف التَّحقيق.

(٢) أقول: إن لم يكن أَمَرَ أو رَضِيَ، فماذا فعل بأولئك القتلة؟ ولِمَ لم يثار لآل بيت رسول الله ﷺ ويقيم حدَّ الله على قتلتهم، أوَكان يسكت ويكتفي بقطرات من الدَّمع لو كان المقتول واحداً من آل بيته؟!

على كلِّ حالٍ في القلب ألَمٌ وحرقةٌ لما لاقاه آل بيت النَّبيِّ ﷺ على يد قوم لم يرعوا لنبيِّهم حرمةً وحقًّا، على يد قوم ألقوا خلفَ ظهورهم كلام الله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ [الشورى: ٢٣]، ولكن نذكر قوله تعالى: ﴿تِلۡكَ أُمَّةٞ قَدۡ خَلَتۡۖ لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَلَكُم مَّا كَسَبۡتُمۡۖ وَلَا تُسۡـَٔلُونَ عَمَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٣٤] فنتوقَّف عن الخوض بما لا جدوى فيه.

الحسين، بل قتلُه ليس موجِباً للعنه على مقتضى مذهب أهل السُّنَّة، من أنَّ صاحب الكبيرة لا يكفر، فلا يجوز عندهم لعن الظَّالم الفاسق، كما نقله ابن جماعة، يعني بعينه، وإلا فلا شكَّ أنَّه يجوز «لعنة الله على الظَّالم والفاسق»، لقوله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود: ١٨] ولقوله عليه السلام: «لعن الله آكل الربا وموكله»[1]، ثمَّ نقل عن بعض مشايخه: أنَّه يجوز لعنه معيَّناً، بل في وجهه. ولعلَّه أراد به الزَّجر لينتهي عن فعله، وهذا قد يُتصوَّر في حياته، بخلاف ما بعد مماته، إذ لا يجوز لعن كافرٍ بعينه حينئذٍ إلَّا إذا عَلِم بدليل قطعيٍّ أنَّه مات كافراً، ولعلَّ هذا وجه تقييد النَّاظم بما بعد الموت، إذ يحتمل أن يختم له بخير، وفي الخلاصة وغيرها: أنَّه لا ينبغي لعنُه؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ نهى عن لعن المصلِّين ومن كان من أهل القبلة.

وجوَّز بعض العراقيين لعنَه، قال: لمَّا أنَّه كفر بما استحلَّ من محارم الله بفعله في أهل بيت النُّبوَّة انتهى. ولا يخفى أنَّ الاستحلال أمر قلبيٌّ ظنِّيٌّ غائبٌ عن ظاهرِ الحال، ولو فُرِض وجودُه أوَّلاً يحتمل أنَّه مات تائباً عنه آخِراً، فلا يجوز لعنه لا باطناً ولا ظاهراً، وهكذا الجواب عمَّا روي ـ إن صحَّ ـ أنَّه قال:

لـيـت أشـيـاخـي بـبـدرٍ شـهـدوا   جَـزَعَ الـخـزرجِ مـن وقـع الأسـل

وكذا ما نُقل عن صاحب التَّمهيد: من أنَّ الأصحَّ هو أن تقول بأنَّ يزيداً لو أمر بقتل الحسين أو رضي بذلك فإنَّه يجوز اللَّعن عليه، وإلَّا فلا، وكذا قاتلُه لا يكفر من غير استحلال انتهى.

(١) رواه بهذا اللفظ أحمد في المسند (١/ ٤٠٢) (٣٨٠٩) عن عبد الله بن مسعود، وتتمته: «وشاهديه وكاتبه» قال: «وما ظهر في قوم الرِّبا والزِّنا إلا أحلُّوا بأنفسهم عقاب الله عز وجل». وأخرج نحوه البخاري في اللباس باب: من لعن المصور برقم (٦٤٦)، ومسلم في المساقاة باب: لعن آكل الربا (١٥٩٨).

ولا يخفى ما فيه من التَّناقض، حيث أطلق اللَّعن على مجرَّد الأمر بقتله ورضاه، وقيَّد قاتله بغير استحلال، فإنَّ من المعلوم أنَّ القتل أشدُّ من الأمر بالقتل، مع أنَّ قتل غير الأنبياء ليس بكفر عند أهل السُّنَّة، خلافاً للخوارج والمعتزلة وأهل البدعة، فلا شكَّ أنَّ السُّكوت أسلم، والله أعلم[١].

وأمَّا ما ذكره شارح من أنَّ من قَتَلَ نبياً لا تُقبل توبته، ولا يصحّ إيمانُه، فغيرُ ظاهر برهانُه؛ لأنَّ الإيمان والتَّوبة يَجُبَّان ما قبلهما بالإجماع.

(١) في ختام هذا المبحث أقول: يقيني أنَّه لا يوجد مؤمن إلا وقلبُه يتفطَّر ألَماً وحزناً لما جرى للحسين وآل بيت النَّبيِّ ﷺ في ذلك اليوم المشؤوم، وأنَّه لا يوجد مؤمن إلَّا وفي قلبه من الكراهية الشَّديدة لأولئك الذين شاركوا بهذه الجريمة من قريب أو بعيد، وأنَّ الواحد منَّا ليتمنَّى أن ترجع الأيام إلى الوراء لينتصر لآل بيت النَّبيِّ ﷺ.
ولكن نحن اليوم ماذا نفعل وقد مضى أكثر من ألف عام؟ أنلعن يزيداً مع اللاعنين؟ أم نكفُّ ألسنتنا ونكِلُ أمره إلى الله؟ الجواب عند سيِّدنا رسول الله ﷺ من قوله وفعله:
ـ أمَّا قوله: فقد أخرج البخاري في الجنائز، باب: ماينهى من سبِّ الأموات (١٣٢٩) عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا تَسبُّوا الأموات فإنَّهم قد أفضَوا إلى ما قدَّموا».
ـ وأمَّا فعلُه: فهو موقفه من وحشيٍّ قاتلِ عمِّه حمزة رضي الله عنه، عندما جاءه مؤمناً قال له: «غيِّب وجهك عنِّي فلا أراك» أخرجه الطبراني في الأوسط (١٨٠٠)، ففي مجيء وحشي مؤمناً دلالةٌ واضحة على جواز أن يكون أولئك القتلة قد تابوا من فعلتهم، ولكن يبقى لفعلتهم تلك الأثرُ الأسودُ في قلوبنا، كما بقي أثرُ مقتل حمزة في قلب أشرف المخلوقات سيِّدنا محمد ﷺ.
هذا ومن خلال ما ذكرته لك ومن خلال ما قدَّمه الشَّارح تعلم أنَّ الحقَّ المأخوذ من قواعد الشَّرع ونصوصه عدمُ جواز لعن يزيد أو غيره من العصاة والفسقة بأعيانهم، نعم حبُّ آل البيت واجبٌ شرعيٌّ وقربةٌ إلى ربِّ العالمين، لا يخلو قلب مؤمن منه، لكن النَّهي عن لعن يزيد ليس لقُصورٍ في حبِّهم، بل عملاً بقواعد الشَّرع ونصوصه، فلا تغترَّ بمن يظهر حبَّ آل البيت، فيطلق لسانه باللَّعن وهو أوَّل من يستحقُّ اللَّعن؛ لما يضمر في قلبه من بغض لأصحاب رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم وعنَّا بهم، فاعتصِمْ بالله، وهو يتولَّى هداك.

إيمان المقلد

هو بكسر النُّون، جمع نصل، وهو حديدة السَّيف والسَّهم ونحوهما. والتَّقليد: قَبول قول الغير بلا دليل.

فكأنَّه لقبوله جَعَلَه قلادةً في عنقه، والمعنى: أنَّ إيمان المقلِّد معتَبَر عند الأكثر بأنواع الأدلَّة القاطعة، ومن الدَّلائل الواضحة أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يكتفي بالإيمان من الأعراب الخالين عن النَّظر في هذا الباب بمجرَّد التَّلفُّظ بكلمة الشَّهادة.

ونقل عن المعتزلة[1] القول بعدم اعتبار إيمان المقلِّد، ونُسب إلى الأشعريِّ أيضاً، لكن قال القشيريُّ[2]: إنَّه افتراء عليه[3]. فما ذكره ابن جماعة «أنَّ مذهب الأشعريِّ والقاضي أنَّ إيمان المقلِّد غير معتبر، بخلاف الظَّاهريَّة والسَّادة الحنفيَّة» ليس في محلِّه.

ثمَّ التَّحقيقُ ما ذكره السُّبكيُّ من أنَّ المقلِّد: إن كان أخذ بقول الغير من غير حجَّة ولا جزم به، فلا يكفي إيمان المقلِّد قطعاً؛ لأنَّه لا إيمانَ مع أدنى تردُّد فيه،

(١) بل لا بدَّ عندهم لصحَّة إيمانه أن يعرف كلَّ مسألة بدلالة العقل على وجه يمكنه به دفع الشُّبهة، حتَّى إذا عجز عن شيء من ذلك لم يُحكم بإسلامه. اهـ حا.

(٢) عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك، أبو القاسم، النيسابوري القشيري الشافعي. صوفيٌّ، مفسِّر، فقيه، أصولي، محدِّث، متكلم، ، واعظ، أديب، ناثر، ناظم. توفي رحمه الله بنيسابور سنة (٤٦٥)هـ، من تصانيفه: التيسير في التفسير، الرسالة، القشيرية. اهـ معجم المؤلفين (٦/٦)، طبقات الشافعية (٥/١٥٣).

(٣) قال البزدويُّ في أصول الدِّين: اختلفت الرِّوايات عن الأشعريِّ، والصَّحيحُ من الرِّوايات أنَّه مؤمن.

وإن كان المقلِّد أخذَ قول الغير بغير حجَّة لكن جزماً، فيكفي إيمانه عند الأشعريِّ وغيره. انتهى، ويؤيِّده أصول أهل السُّنَّة «من أنَّ الإيمان هو التَّصديق بما جاء به النَّبيُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم من عند الله تعالى، والإقرارُ به» على ما اختاره بعض أئمَّة الحنفيَّة، كشمس الأئمَّة السَّرخسيّ[1] وفخرُ الإسلام البزدوي[2]، خلافاً لجمهور المحقِّقين ومنهم الشَّيخ أبو منصور الماتريدي ومعظمُ الأشاعرة، حيث ذهبوا إلى أنَّه التَّصديق بالقلب فقط، والإقرارَ شرطٌ لإجراء أحكام الإسلام في الدنيا.

وخلاصة الكلام في هذا المقام: أنَّ إيمان المقلِّد صحيحٌ عند الأئمَّة الأربعة وإن كان عاصياً بترك الاستدلال[3]. ونُقل عن الأشعريِّ أنَّ شرط صحَّة إيمانه أن يعرف كلَّ مسألة بدلالة عقليَّة، زاد المعتزلة: وأن يعبِّر عنه بلسانه ويجادل خصمه في برهانه.

---

(١) محمد بن أحمد بن سهل، أبو بكر، شمس الأئمة، قاضٍ من كبار الأحناف، مجتهد. توفي رحمه الله سنة (٤٨٣)هـ، من أشهر كتبه: المبسوط ثلاثون جزءاً، وله شرح الجامع الكبير. اهـ الأعلام (٥/ ٣١٥).

(٢) فخر الإسلام علي بن محمد بن الحسين بن الكريم، البزدوي، أبو الحسن. فقيه، أصولي محدِّث، مفسِّر. توفي رحمه الله سنة (٤٨٢) ودفن بسمرقند. من تصانيفه: شرح الجامع الكبير للشيباني في فروع الفقه الحنفي، شرح صحيح البخاري. اهـ معجم المؤلفين (٧/ ١٩٢).

(٣) يكون عاصياً بترك الاستدلال إن كان عنده أهلية للنَّظر، وإلا فلا.

المعرفة واجبة عقلاً والخلاف في ذلك

اعلم أنَّ حدَّ الجهل: معرفة المعلوم على خلاف ما هو به. وحدُّ العلم: معرفة المعلوم على ما هو به، على ما ذكره ابن جماعة.

والعقلُ: غريزة يتبعها العلم بالضّروريّات عند سلامة الآلات. واختلف في محلّه، فقيل: الدِّماغ، ونُورُه في القلب، حتّى يدرك الغائبات.

وكمالُه أن يُنجي صاحبه من ملامة الدُّنيا وندامة العُقبى. وقد قيل: إنَّ العقل حياة الأرواح، كما أنَّ الرَّوح حياة الأشباح. وسئل عليٌّ رضي الله عنه عن معدن العقل فقال: القلب، وإشراقُه إلى الدِّماغ. وهو خلافُ ما ذكره الحكماء[1]، وقولُ عليٍّ رضي الله عنه أعلى عند العلماء[2]، ورد في بعض الأخبار أنَّ الجهل أقرب إلى الكفر من بياض العين إلى سوادها.

ثمَّ اعلم أنَّه سبحانه ركّب العقل بلا شهوة في الملائكة، وركّب الشّهوة بلا عقل في البهائم، وركّبهما في بني آدم، فمن غلب عقلُه على شهوته ألحق بالملائكة، بل أكمل، ومن غلبت شهوتُه على عقله فهو في مرتبة البهائم، بل

(١) ذهب الحكماء إلى أنَّ العقل قائم بالنّفس الناطقة المجرَّدة. اهـ نبراس.

(٢) وإليه ذهب الإمام الشّافعيّ والإمام مالك وجمهور المتكلّمين، كما قال الباجوري في التُّحفة (٣٩٧).

(٣) أي: ابن جماعة. حا

أسفل. ثمَّ قال[1]: والعقلُ يوجب المعرفة مع البلوغ، والجهلُ عذرٌ خلافاً للحنفيَّة والمعتزلة. انتهى، والمعنى: أنَّه لا عذر لصاحب عقل ـ أي: كامل ـ بلغ مبلغ الرِّجال أن يجهل صانعه الذي خلق السَّموات والأرضَ ـ أي: العلويَّات والسُّفليَّات ـ الدَّالَّة على صانعها وخالقها ومبديها ومنشئها، كما قال الله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ [يوسف: ١٠٥]، وقال: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، وكما قال بعض العارفين:

وفـي كـلِّ شـيءٍ لـه آيـةٌ تـدلُّ عـلـى أنَّـه واحـد

وفي فطرة الخلق إثباتُ وجود الباري؛ كما قال الله تعالى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الرُّوم: ٣٠]، وكما قال صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم: «كلُّ مولود يولد على الفطرة»[2].

ويدلُّ عليه قضيَّة الميثاق[3] أيضاً، ويشير إليه قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥] ولهذا لم يُبعث الأنبياء إلَّا للتَّوحيد، لا لإثبات وجود الصَّانع كما يُشعر به قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠]، فالكفَّارُ لم يكونوا شاكِّين في وجود الصَّانع، وإنَّما كفروا بالقول بتعدُّد الآلهة، متعلِّلين بأنَّ هؤلاء شفعاؤنا عند الله، وإنَّهم ليقرِّبونا إلى الله زُلفى.

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في الجنائز، باب: ما قيل في أولاد المشركين (١٣١٩)، ومسلم في القدر، باب: معنى كل مولود يولد على الفطرة، برقم (٢٦٥٨)، ولفظه عند البخاري: عن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ: «كلُّ مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهوِّدانه أو ينصِّرانه أو يمجِّسانه، كمثل البهيمة تنتج البهيمة هل ترى فيها جدعاء».

(٢) أراد بذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

وخلاصة المسألة: أنَّ العاقل الذي لم تبلغه الدَّعوة هل يجب عليه الإيمان بالله تعالى أم لا؟ وإذا لم يؤمن هل يخلد في النَّار أم لا؟ وفيه خلاف بين مشايخ الحنفيَّة:

ـ فعن عامَّتهم نعم، وهو مرويٌّ عن الإمام أبي حنيفة، فقد روى الحاكم الشَّهيد[1] في المنتقى عن أبي حنيفة أنَّه قال: لا عذر لأحد في الجهل بخالقه؛ لما يرى من خَلْق السَّموات والأرض وخَلْقِ نفسه وسائرِ مخلوقات ربِّه. وعن أبي حنيفة أيضاً أنَّه قال: لو لم يبعث الله رسولاً لوجب على الخلق معرفتُه بعقولهم. وفي ظاهر الرِّواية عنه: أنَّه لو لم يعرف ربَّه ومات يخلد في النَّار.

ـ وقال أبو اليسر البزدوي منهم: لا يجب عليه، ويُعذَر لو لم يؤمن. وبه قال الأشعريُّ، وهو رواية عن أبي حنيفة.

ـ ومنهم من قال بوجوبه عليه، إلَّا أنَّه لا يعذَّب به، كما هو رواية عن أبي حنيفة، فيكون عاصياً لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، على أنَّ الجمهور حملوا نفي العذاب على عذاب الاستئصال في الدُّنيا، لا على العذاب في العقبى، وبعضُهم جعلوا الرَّسول ما يشمل العقلَ أيضاً.

وأجمعوا على أنَّه في أحكام الشَّرع معذور[2].

ثمَّ الصَّبيُّ العاقل إذا كان بحال يمكنه الاستدلال، هل يجب عليه معرفة الله أم لا؟

---

(١) محمد بن محمد بن أحمد، الشَّهير بالحاكم الشَّهيد، المروزيُّ البلخيُّ. ولي القضاء ببخارى، ثمَّ ولَّاه الأمير صاحب خراسان وزارته. قتل شهيداً سنة (٣٤٤). من تصانيفه: «المنتقى» و«الكافي» وهذان الكتابان أصلان من أصول المذهب بعد كتب محمد عند الحنفية. اهـ الفوائد البهية (٣٠٥).
قال في كشف الظنون (٢/١٨٥١): المنتقى في فروع الحنفية، قال الحاكم: نظرت في ثلاثمائة جزء ـ أي: مؤلَّف ـ مثل الأمالي والنوادر، حتى انتقيتُ كتاب المنتقى.

(٢) أي: ما لم ينشأ في بلاد الإسلام، وإلا فلا يُعذر المرء بالجهل في بلاد الإسلام.

وما عُـذْرٌ لِـذي عَـقْـلٍ بِـجَـهْـلٍ ... بِـخَـلّاقِ الأَسَـافِـلِ والأعَـالـي

وما إيـمـانُ شَـخْـصٍ حـالَ بَـأْسٍ ... بِـمَـقْـبُـولٍ لِـفَـقْـدِ الإمْـتِـثَـالِ

قال الشَّيخ أبو منصور وكثيرٌ من مشايخ العراق: تجب. وقال بعضهم: لا يجب عليه شيء قبل البلوغ، وأمَّا إذا أسلم قبل البلوغ يكون إيمانه صحيحاً، وارتداده يكون ارتداداً. وأمَّا الصَّبيُّ الذي لا يعقل لا يكون ارتدادُه ارتداداً وإسلامُه يكون إسلاماً[1].

بيان أن الإيمان عند الغرغرة
غير مقبول

«حالَ بأسٍ» بسكون الهمزة وإبداله وبالموحدة في أوَّله، ونُصِب «حالَ» على أنَّه ظرف، ولم يقل «يأس» بالياء التَّحتيَّة لموافقة قوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا﴾ [غافر: ٨٥]. وأصلُ «البأس» الشِّدَّة والمَضَرَّة، والمراد به هنا: سكراتُ الموت ومعاينةُ العذاب، ويستوي فيه الإيمانُ والتَّوبة، كما هو ظاهر القرآن، حيث قال الله تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [النساء: ١٨] وقد قال فيه البغويُّ في تفسيره: إنَّه لا تُقبل توبةُ عاصٍ ولا إيمانُ كافرٍ إذا تيقَّن الموت. ويؤيِّدُ ما قاله أنَّ من شرط التَّوبة عن الذَّنب العزمُ على أن لا يعود إليه، وذلك إنَّما يتحقَّق مع ظنِّ التَّائب التَّمكُّن من العود، وأيضاً فلا شبهة أنَّ كلَّ مؤمن عاص يندم عند اليأس، وقد ورد: «أنَّ التَّائب من الذَّنب كمن لا ذَنْب له»[2] فيلزم

---

(١) قال في الحاشية: لعل هنا سقط لفظ «لا»، وإلَّا فكما لا يصحُّ ارتداده فكذلك لا يصحُّ إسلامه. اهـ أقول: إذا لم يقبل منه إسلام ولا ارتداد، فبماذا نحكم عليه قبل الرِّدَّة على تصوُّر صدورها منه؟. والظَّاهر أنَّ إسلامه يُقبل نظراً لمصلحة الصَّبيِّ. وهذا ما أراده الشَّارح، فلا حاجة للقول بسقوط لفظة «لا»، والله أعلم.

(٢) الحديث أخرجه ابن ماجه في الزهد باب: ذكر التوبة (٤٢٥٠) عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ «التَّائبُ من الذَّنْب كمن لا ذَنْب له». وقال في مجمع الزوائد: رواه الطبراني ورجاله رجال الصَّحيح إلَّا أنَّ أبا عبيدة لم يسمع من أبيه.

منه أن لا يدخل أحد من المؤمنين النّار، وقد ثبت أنّ بعضهم يدخلونها، وأيضاً نحن مكلَّفون بالإيمان الغيبيّ؛ لقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] وذلك الوقتُ لا يكون الإيمان الغيبي[1]، فلا يصحُّ، وأمّا ما أخرجه التّرمذيُّ من حديث ابن عمر أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «إنَّ الله يقبل توبة العبد ما لم يغرغر»[2] فيشمل توبة المؤمن والكافر، والمرادُ بالغرغرة[3] هو حال اليأس ووقتُ البأس[4]، وبعد تحقُّقِه لم يتصوَّر منهما الامتثال في الأفعال عقلاً ونقلاً، كما قال سبحانه: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨] فقول الشَّارح القدسي: «وهذا بخلاف توبة العاصي للحديث المذكور» ليس في محلِّه، وكذا قولُ ابن جماعة وجزمُه في المسألة «بأنَّ

(١) «الإيمان» فاعل «يكون»، و«الغيبي» صفة، أي: لا يوجد الإيمان الغيبي، بل يكون الإيمان عينياً، هذا إذا جعلنا «كان» تامة، وإن جعلناها ناقصة يكون الخبر محذوفاً تقديره «موجوداً»، والله أعلم.

(٢) أخرجه الترمذي في الدعوات باب: فضل التوبة والاستغفار (٣٥٣٧) عن عبد الله بن عمر، وقال: حديث حسن. وابن ماجه في الزهد باب: ذكر التوبة (٤٢٥٣) والإمام أحمد (٢/ ١٥٣) (٦٤٠٨)، وغيرهم.

(٣) فسَّر الشَّارح الغرغرة بما يناسب ما ذهب إليه، والمشهور أنَّ المراد بالغرغرة هو بلوغ الرُّوح الحلقوم، وعندها يرى الإنسان منزلته ويُعقَل لسانه، إمّا فرحاً أو جَزَعاً، فلا يُتصوَّر منه الكلام، وعلى فرض وقوع الكلام منه وتوبته وقتئذٍ، فلا تقبل توبته باتفاق.

(٤) لا بدَّ من الوقوف على المراد من اليأس الذي أطلقه الشَّارح، وهو لا يتعدَّ ـ فيما أراه ـ أمرين:

ـ إمّا أن يكون المراد به مرحلة بلوغ الرُّوح الحلقومَ، وهذا متَّفق عليه بأنَّه لا تقبل توبته حينئذ.

ـ وإمّا أن يكون المراد أنَّه قد بلغت به الشِّدَّة مبلَغاً لا يعيش الإنسان بعده غالباً، وهذا منقوض بأنَّه كم من إنسان وصل إلى مرحلة انقطعت معها سُبُل الحياة جميعها، وبعد ذلك أبدله الله بالشِّدَّة فرجاً، وباليأس فرحاً، فهل يعني أنَّه إن تاب وقت بأسه وشدَّته لم تُقبل توبته، ولزمه أن يعيدها بعد زوال بأسه ويأسه، وهذا بعيد، فتعيَّنَ قَبول توبته وقت البأس واليأس ما لم تبلغ الرُّوح الحلقوم. والله أعلم.

وما إيمانُ شَخْصٍ حالَ بَأْسٍ ... بِمَقْبُولٍ لِفَقْدِ الامْتِثالِ

وما أفعالُ خَيرٍ في حسابٍ ... مِنَ الإيمانِ مَفْرُوضَ الوِصَالِ

إيمان الكافر إذا رأى موضعه من النَّار غير مقبول، وتوبةَ العاصي في تلك الحالة مقبولة» ثمَّ قال: فإن قلتَ: ما الفرقُ؟ قلتُ: انسحابُ حكم الإيمان. انتهى.

ولا يخفى أنَّ انسحاب حكم الإيمان لا يقتضي أنَّ حال اليأس تُقبل التَّوبة من العصيان، ومن القواعد أنَّ معارضة النَّصِّ بالدَّليل العقليِّ غيرُ مقبولة عند الأعيان.

وأمَّا قول الشَّارح: إنَّ عليه أئمَّة بخارى من الحنفيَّة وجمعاً من متأخِّري الشَّافعيَّة، كالسُّبكيِّ والبُلقيني، فعلى تقدير صحَّته يحتاج إلى ظهور حجَّته.

بيان أن الأعمال لا تدخل في معنى الإيمان

نصبه على الحال، والمعنى: ليست العبادات المفروضة محسوبةً من الإيمان، ولا داخلةً في أجزائه حالَ كونها مفروضاً وَصْلُها بالإيمان على وجه الاستحسان، فإنَّها وإن لم تكن من مفهوم الإيمان، إلا أنَّ الإيمان بها متحتِّم، والإتيان بها متَّصلة فرض لازم؛ لأنَّها لا يعتدُّ بها بدونه باتِّفاق أهلِ الحقِّ.

وما قاله النَّاظم من أنَّ الأعمال غيرُ داخلةٍ في الإيمان هو ما عليه أكابر العلماء الأعيان، كأبي حنيفة وأصحابه، واختاره إمام الحرمين[1] وجمهورُ الأشاعرة لما مرَّ[2] من أنَّ حقيقة الإيمان هو التَّصديق القلبي فقط، أو هو مع الإقرار باللسان[3].

---

(١) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجُوَيني، أبو المعالي ركنُ الدِّين، أعلم المتأخِّرين من أصحاب الشَّافعيِّ، توفي رحمه الله بنيسابور سنة (٤٧٨)هـ، له مصنفات منها: الإرشاد إلى قواطع الأدلَّة في أصول الاعتقاد. اهـ وفيات الأعيان (٣/ ١٦٧)، طبقات الشافعية (٣/ ١٨٤).

(٢) أي: في ص (١٣٨).

(٣) بيان المسألة: أنَّ أبا حنيفة رحمه الله وجماعةً من الأشاعرة قالوا: الإيمان اسم لِعَمَلَي القلب واللِّسان فقط، أي: هو التَّصديقُ القلبيُّ مع الإقرار عندهم.

وما أفعالُ خيرٍ في حسابٍ مِنَ الإيمانِ مَفْرُوضَ الوِصَالِ
ولا يُقْضَى بِكُفْرٍ وارْتِدادٍ بِعَهْرٍ أو بِقَتْلٍ واخْتِزَالِ

ومذهبُ مالك والشّافعيّ والأوزاعيّ [1]، وهو المنقول عن السّلف وكثيرٍ من المتكلّمين، ونقله في شرح المقاصد[2] عن جميع المحدّثين، وشرحِ العقائد عن جمهورهم، أنّها داخلة في الإيمان، والظّاهرُ كما قال بعض المحقّقين أنَّ مرادهم أنّها داخلة في الإيمان الكامل[3]؛ لا أنّه ينتفي الإيمانُ بانتفائها، كما هو مذهب المعتزلة والخوارج، فالنّزاعُ في المسألة بين الفريقين من أهل السُّنّة لفظيّ[4]، وكذا ما تفرّع عليه من زيادة الإيمان ونقصانه، مع الإجماع على أنَّ من آمن ومات قبل فَرْضِ عملٍ عليه أنّه مات مؤمناً.

بيان حكم من يقع بالمعاصي

العَهْر ـ بفتح العين المهملة ـ الزّنا. و«الاختزال» الاقتطاع، والمراد: أخذُ مال الغير غصباً أو سرقةً، وفي معناه جميعُ مظالم العباد.

= وذهب جمهور الأشاعرة والماتريديّة إلى أنَّ الإيمان هو التّصديق القلبيُّ، والإقرارُ شرط لإجراء الأحكام الشّرعيّة في الدُّنيا. فلا مُدخل للأعمال في أصل الإيمان عند الفريقين. انظر ت (٣) ص (١٣٨).

(١) عبد الرحمن بن عمرو بن يُحْمِد الأوزاعيُّ أبو عمرو، إمام الدِّيار الشّاميّة في الفقه والزُّهد، وأحد الكتّاب المترسِّلين. سكن بيروت ومات فيها سنة (١٥٧)هـ، له كتاب السنن في الفقه. اهـ شذرات الذهب (١/ ٢٤١)، تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٢٩٨) رقم (٣٥٥).

(٢) المقاصد في علم الكلام وشرحه كلاهما للعلامة سعد الدِّين مسعود بن عمر التّفتازانيّ، وقد تقدّمت ترجمته.

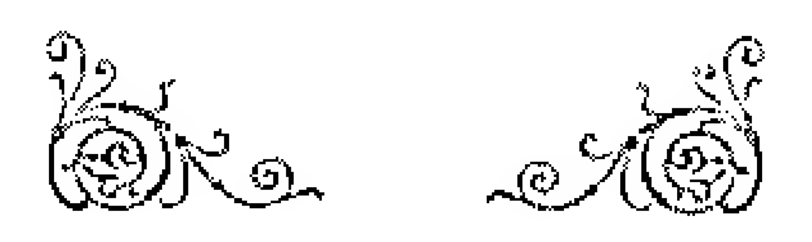
(٣) والدّليل على ذلك أنّهم صحّحوا الإيمان بدون الطّاعات، ولم يكفّروا أحداً بترك الطّاعات، نتبيَّن بذلك أنَّ مرادهم بالإيمان في قولهم: «الأعمال داخلة في الإيمان» الإيمان الكامل. والله أعلم.

(٤) فمن قال من الأشاعرة وغيرهم: إنَّ الإيمان يزيد بالطّاعة وينقص بالمعصية، فمرادهُ من حيث الكمال، لا من حيث ذاتيّةُ الإيمان وحقيقتُه. ومن قال من الماتريدية: إنَّ الإيمان =

وهذا البيت بيان حكم الأفعال المحرَّمة، كما أنَّ البيت الأوَّل بيانُ حكم الأعمال الواجبة، فإيرادُ الواو في محلِّه، وليس هذا مبنيّاً على ما قبله كما توهمَّه الشَّارح القدسيُّ وقال: «كان حقُّه التَّعبيرَ بالفاء بدل الواو»، نعم كان الأولى أن يُقدِّم القتل على العَهْر؛ ليكون التَّرتيب الذِّكريُّ على وفق التَّرتيب الرُّتبي.

والمعنى: لا يُحكم بكفر أحد وارتدادِه بسبب ارتكاب زناً أو قتلِ نفسٍ بغير حقٍّ أو سرقة ونحوها من الكبائر، وهذا مذهب أهل السُّنَّة، خلافاً للخوارج حيث يقولون بكفر مرتكب الكبيرة والصَّغيرة، وللمعتزلة فإنَّهم يقولون: لا يُقضى بكفرٍ ولا إيمانٍ، ويُثبتون المنزلة بين المنزلتين، ويسمُّونه فاسقاً، لا كافراً كالخوارج، مع أنَّهما قائلان بأنَّه مخلَّد في النَّار.

ونحن نقول: إنَّه عاصٍ تحت المشيئة؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، ولا نقول: إنَّ المعصية لا تضرُّ مع الإيمان، كما لا تنفع الطَّاعة مع الكفر، على ما ذهب إليه بعض أهل البدعة، وتبعيم الملاحدة والإباحيَّة والوجوديَّة.



= لا يزيد ولا ينقص، فمقصودُه ذاتيَّةُ الإيمان وحقيقته، لا من حيث الكمال. وكذلك من قال بدخول الأعمال في الإيمان، فمراده الإيمان الكامل، ومن قال بعدم دخولها فمقصود ذاتيَّةُ الإيمان وحقيقتُه.

من خلال ما تقدَّم يتَّضح لديك أنَّ الخلاف لفظيٌّ بين فرق أهل السُّنَّة في هذه المسألة ـ وإن جعل بعضهم الخلاف حقيقياً ـ وعليه فالكلُّ متَّفقون على زيادة الإيمان ونقصانه من حيث الثَّمرات والكمال.

ولمزيد بيان وتفصيل انظر تحفة المريد: (١١٤ ـ ١١٩) و (١٢٦ ـ ١٣١).

بيان أن نية الكفر كفرٌ

«من» شرطيَّة، و«يصر» جوابها، و«الانسلال» الخروجُ بخفية. والمعنى: إنَّ من ينوي الارتدادَ بعد مدَّة، طالت أو قصرت، يخرج بذلك عن دين الحقِّ والإيمانِ المطلَق في الحال[1]، وإن قصد الاستقبال، لأنَّ استدامة الإيمان من واجبات الإيقان؛ كما قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ﴾ [النساء: ١٣٦] أي: اثبتوا، فإذا أتى بما ينافيها ولو بالنِّيَّة فقد كفر اتِّفاقاً؛ ولأنَّ قصد الكفر ينافي التَّصديقَ ويُزيل التَّحقيق؛ ولأنَّه رضي بالكفر، والرِّضا بكفر نفسه كفرٌ إجماعاً، وإنَّما الخلاف في كفر غيره لقصد ضيره، لا لكونه استحساناً للكفر في نفسه، فقول الشَّارح القدسيِّ: الرِّضا بالكفر كفرٌ على المرجَّح ليس في محلِّه[2]. وقد عُلم كفرُه بالأَوْلى فيما إذا نوى الارتدادَ في الحال أو بعد لحظة، كما لا يخفى.

ثمَّ اعلم أنَّ قَصْد الكفر كفرٌ وهو غيرُ معفوٍّ بالإجماع؛ لأنَّ الله سبحانه يعفو عمَّا دون الشِّرك، لا عن الشِّرك، بلا نزاع، بخلاف قصد السَّيِّئة فإنَّه سيئة ولكنَّها

---

(١) وذلك لما تقرَّر في الأصول، أنَّ التُّروك تحصل بمجرَّد النِّيَّة، بخلاف الأفعال، كالإقامة والسَّفر، فإنَّ المسافر يصير مقيماً بمجرَّد نيَّة الإقامة، لأنَّها ترك السَّفر، والمقيم لا يصير مسافراً إلا بالخروج لأنَّه فِعْل، فكذا الإسلام والكفر، فالمسلم يصير كافراً بمجرَّد النِّيَّة، والكافرُ لا يصير مؤمناً بمجرَّد النيَّة، بل لا بدَّ من النُّطق، لأنَّ الإسلام فِعلٌ، وكذا لو خَطَر بباله أنَّه لو أكرهه العدوُّ على كلمة الكفر لأجراها على لسانه وقلبُه مطمئنٌ بالإيمان كفر من ساعته؛ لأنَّه رضي بإجراء كلمة الكفر على لسانه من غير إكراه، فصار نظير ما لو نوى أن يكفر في المستقبل. حا

(٢) لأنَّه ذكره مجملاً وهو يحتاج إلى تفصيل.

وَمَــنْ يَــنْــوِ ارْتِــداداً بــعــدَ دَهْــرٍ	يَــصِــرْ عــنَ دِيْــنِ حَــقٍّ ذا انْــسِــلالِ
وَلَــفْــظُ الــكُــفْــرِ مِــنْ غَــيْــرِ اعْــتِــقَــادٍ	بِــطَــوْعٍ رَدُّ دِيْــنٍ بــاغْــتِــفَــالِ

معفوّة بوعد الله سبحانه وتعالى، لقوله ﷺ: «من هَمَّ بسيِّئة فلم يعملها لم يُكتب عليه شيء، فإن عَمِلها كتبت عليه سيِّئة واحدة»[1] وهذا عند أهل السُّنَّة، وقالت المعتزلة والخوارج: ليست معفوَّةً كالهَمِّ بالكفر.

ثمَّ الهَمُّ الذي لم يكتب عليه ما خطر بباله ولم يعزم على ارتكابه، وإلَّا فالمحقِّقون على أنَّه يكتب عليه، لكنَّه مع هذا قابل أن يعفو الله عنه، وأنَّه تحت المشيئة، بخلاف قَصْد الكفر وعزمه، وأمَّا خطراته فلا تضرُّ كما يشير إليه الحديث: «وهذا صريح الإيمان»[2] أو «محضه»[3] «والحمدُ لله الذي ردَّ أمر الشَّيطان إلى الوسوسة»[4].

فصل في
حكم التلفظ بألفاظ الكفر

الباء في بـ «طوع» للمعيَّة، وفي بـ «اغتفال» للسَّببيَّة، و«رَدُّ» مرفوع على أنَّه خَبَر لـ «لفظ»، والمعنى: أنَّ إجراء لفظ الكفر ومبناه على اللِّسان، من غير اعتقاد اللَّفظ

(١) الحديث أخرجه مسلم في الإيمان، باب: الإسراء برسول الله ﷺ (١٦٢) ضمن حديث طويل، إلا أنَّه قال: «لم تُكتب شيأً».

(٢) قوله «هذا صريح الإيمان» أخرجه مسلم في الإيمان، باب: بيان الوسوسة في الإيمان (١٣٢) ولفظه: عن أبي هريرة قال: جاء ناس من أصحاب النبيِّ ﷺ فسألوه إنَّا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلَّم به قال: «وقد وجدتُموه»؟، قالوا: نعم، قال: «ذاك صريح الإيمان».

(٣) أخرجه مسلم في الإيمان، باب: بيان الوسوسة في الإيمان، (١٣٣) عن عبد الله قال: سئل النبيُّ ﷺ عن الوسوسة فقال: «تلك محض الإيمان».

(٤) أخرجه غير واحد بألفاظ متغايرة، منهم من قال: «الحمد الله الذي ردَّ أمره إلى الوسوسة» ومنهم من قال: «ردَّ كيده». أخرجه ابن حبان (١/ ٣٦٠) (١٤٧)، وأبو داود في الأدب باب: رد الوسوسة (٥١١٠)، وأحمد (١/ ٢٣٥) (٢٠٩٧).

بمعناه، مع طواعيةٍ وعدم كراهيَّته النَّاشئة عن موجب إكراه ذلك الكلام، حالَ كونه متلبِّساً بالغفلة عن ذلك المرام، رَدٌّ لدين الإسلام، وخروجٌ عن دائرة الأحكام، وهذا ما عليه أئمَّةُ الحنفيَّة، لما سبق من أنَّ المختار عند بعضهم أنَّ الإيمان هو التَّصديقُ والإقرارُ، فبإجراء الكفر على اللِّسان يتبدَّل الإقرارُ بالإنكار، وذلك كفرٌ عند العلماء الأبرار.

وقال الشَّارح الحنفيُّ: يكفر عند عامَّة العلماء، ولا يُعذر بالجهل، وقال بعضهم: لا يكفر ويعذر بالجهل، ثمَّ قال: والأصحُّ أنَّه لا يكفر، وعليه الفتوى انتهى. والظَّاهر أنَّ هذا إذا تكلَّم بكلمة عالماً أنَّها كلمة كفر، غيرَ معتقد لمعناها، أمَّا من تكلَّم بكلمة كفر، ولم يَدْرِ أنَّها كلمة كفر، ففي فتاوى قاضيخان[1] حكايةُ خلاف من غير ترجيح، حيث قال: قيل: لا يكفر لعذره بالجهل، وقيل: يكفر ولا يعذر بالجهل.

وقال العزُّ بن جماعة: اختلف في التَّلفُّظ بالكفر من غير اعتقاد ولا إكراه، فقيل: يكفر بذلك، وقيل: لا، فلو كان عن إكراه فلا يكفر اتِّفاقاً انتهى. ومفهومُ كلامه أنَّه إذا كان عن اعتقادٍ كَفَر اتِّفاقاً، كما ذكرهما الشَّارح القدسيُّ عنه بالمعنى دون المبنى، ويؤيِّده قوله تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١٠٦].

ثمَّ في إطلاقه الإكراه نَظَرٌ لا يخفى، ففي فتاوى قاضيخان تفصيلٌ حسن، وهو أنَّه إن أُكره بقيد أو حَبْس فتلفَّظ بذلك كَفَر، أو بقَتْلٍ أو إتلافِ عضوٍ أو ضرب مؤلم، فتلفَّظ بذلك وقلبُه مطمئنٌّ بالإيمان لا يكفر استحساناً، يعني: وكان القياس أن يكون كفراً؛ لأنَّه إنكارٌ مبطل لما سبق منه من إقرار.

---

(١) الحسن بن منصور بن محمود الأوزجندي الفرغاني الحنفي، المعروف بـ «قاضيخان»، فقيه مجتهد في المسائل، توفي سنة (٥٩٢)هـ، من تصانيفه: الفتاوى، وشرح الجامع الصغير. اهـ معجم المؤلفين.

وَلَفْظُ الكُفْرِ مِنْ غَيْرِ اعْتِقَادِ بِطَوْعٍ رَدُّ دِينٍ بِاغْتِفَالِ
وَلا يُحْكَمْ بِكُفْرٍ حَالَ سُكْرٍ بِمَا يَهْذِي وَيَلْغُو بِارْتِجَالِ

بيان ما يتفرع عن الردة

ثمَّ من فروع الارتداد: أنَّه يُبطل أعماله الصَّالحة، وتقع الفُرقة بينه وبين امرأته ولو جدَّد الإيمان، بخلاف مذهب الشَّافعيّ فإنَّه لا يُبطلها إلَّا بالموت على الكفر، ففي مذهبنا يجب عليه إعادة حَجَّة الإسلام؛ لأنَّ وقت الحجِّ ممتدٌّ إلى آخر العمر، وكذا إذا أسلم في آخر الوقت وقد ارتدَّ في أوَّله بعد أداء صلاته، فإنَّه يجب عليه إعادة تلك الصَّلاة. وأمَّا قضاءُ الصَّلوات ونحوها الواقعةِ في أيَّام الارتداد، فلا يجب اتِّفاقاً.

حكم ما يجري على لسان السكران من ألفاظ الكفر

«لا» ناهية، و«يحكم» بصيغة المجهول، وقيل: بالمثنَّاة الفوقيَّة خِطاباً، وفي نسخة بصيغة المتكلِّم، ونصب «حال» على الظَّرف، و«ما» مصدريَّة و«يهذي» بفتح المضارعة وكسر الذَّال المعجمة من الهذيان، وهو الكلام السَّاقط الاعتبارِ في ميدان البيان، وفي معناه اللَّغو، فإنَّه الكلام الباطل. و«الارتجال» بالجيم هو القول بديهةً، من غير أن يكون له من قَبْله تهيئةٌ ورَوِيَّة، وباؤه متعلِّق بـ «يهذي» أو «يلغو»، وفاعلُهما السَّكران، فإنَّ المذكور معنى كالمذكور مبنى، والمعنى: أنَّه لا يحكم بكفر إنسان بسبب ما يجري على لسانه من كلمة الكفر حالَ سكره، دونَ تأمُّل في أمره.

والنَّاظم أطلقه، وفي فتاوى قاضيخان تفصيلُه حيث قال: فإن كان يَعرِف الخير من الشَّرِّ، والسَّماءَ من الأرض، فيحكم بكفره، وإلا فلا. وذهب ابن جماعة وشارحٌ من الحنفيَّة إلى إطلاقه وعدم تكفيره، من غير نظر إلى اختلاف حاله، قيل:

وهو المشهور عن الحنفيَّة، بدليل أنَّ الإسلام يعلو ولا يُعلى عليه، على ما ورد في الصَّحيح ويؤيِّده: أنَّه قرأ بعض الصَّحابة وهو سكران «أعبد ما تعبدون»[1] وصار سبباً لتحريم السُّكر حالَ الصَّلاة.

ونقل الشَّارح أيضاً عن أبي حنيفة: أنَّ ردَّة السَّكران لإتيانه بحقيقة الرِّدَّة، قال القدسيُّ: وهذا مذهب الشافعي، ونقل الشَّارح أيضاً أنَّ السَّكران هو الذي لا يعرف الرَّجلَ من المرأة عند أبي حنيفة، ثمَّ قال: واعلمْ أنَّ السُّكر على نوعين:

ـ سُكرٌ بطريق مباح، كشُرب الدَّواء والسُّكر بالبنج وبما يُتَّخذ من الحبوب والعسل، فلا يقع طلاقه ولا عِتاقة، ولا ينفذ جميع تصرُّفاته؛ لأنَّه ليس من جنس اللَّهو فصار من أقسام المرض.

ـ وسكرٌ بطريق محظور، كشرب الخمر والنَّبيذ، فتلزمُه أحكامُ الشَّرع وتنفذ تصرُّفاته كلُّها، إلا الرِّدَّة استحساناً.

(1) أخرج الحاكم في المستدرك (4/159) (7222)، والترمذي في التفسير، باب: ومن سورة النساء (3026)، والبزار في مسنده (2/211) (598)، والطبراني في الصغير (2/44) (751)، والحديث بتمامه كما ذكره الحاكم: أنَّ عبد الرحمن صنع طعاماً فدعا ناساً من أصحاب النبيِّ ﷺ فيهم علي بن أبي طالب، فقرأ «قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون ونحن عابدون ما عبدتم» فأنزل الله عزَّ وجلَّ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا۟ مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: 43].

بيان أن الشيء
هو الموجود

«ما» بمعنى ليس، والمراد بالفقه هنا الفهم، ويصحُّ أن يراد به الدَّليل، واللام فيه للتَّعليل، وهو متعلِّق بمقدَّر نحو: قلت: و«لاح» بمعنى ظهر، و«اليمن» ـ بضمِّ الياء ـ البركة. والمعنى: ليس المعدومُ مرئيّاً لله تعالى ولا شيئاً، بمعنى: أنَّه لا يُطلَق عليه أنَّه شيء مطلَقاً، كقوله تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾ [مريم: ٩] وهو لا ينافي كونَه مقيَّداً، كما قال الله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١] وقلت: ذلك جازماً بما هنالك؛ لأجل فَهْم ظهر لي ظهوراً بيِّناً كما في الهلال المبارك الحال.

وفي المسألة خلاف المعتزلة[1]، مستدلِّين بقوله تعالى: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١] على خلاف أنَّها يوم القيامة كما قال الحسن[2]

(١) وذلك لأنَّ المعدوم عندهم شيءٌ، وهو جوهر وعَرَض إلا أنَّه غير موجود، فالأشياء عندهم قبل وجودها ثابتة في نفسها، إلا أنَّها مستترة كاستتار الثَّوب في الصُّندوق، ولذلك يقولون: إنَّ الحقائق ليست بجَعْل جاعل، ولم تتعلَّق القدرة إلا بظهورها؛ لاستتارها قبل ذلك.
وعندنا أهلَ السُّنَّة: أنَّها بجعل جاعل، تعلَّقت القدرة بوجودها لعدم ثبوتها قبل ذلك.

(٢) الحسن بن يسار البصري أبو سعيد. كان إمام أهل البصرة وحبر الأمَّة في زمنه، وهو أحد العلماء الفقهاء الفصحاء الشُّجعان النُّسَّاك. شبَّ في كنف علي بن أبي طالب. وسكن البصرة، وعظمت هيبته في القلوب، فكان يدخل على الولاة فيأمرهم وينهاهم لا يخاف في الله لومة لائم. توفي سنة (١١٠)هـ. الأعلام (٢/ ٢٢٦).

والسُّدِّي[1]، أو قبل يوم القيامة وهي من أشراطها، كما قال علقمة والشَّعبيّ[2] وابنُ جريح. وقال مقاتل: تكون قبل النَّفخة الأولى.

وأجيب عنه: بأنَّ معنى الآية ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١] تكون شيئاً عظيماً عند وجودها، وبأنَّها لمَّا كانت أمراً متحقِّق الوقوع في علمه سبحانه صارت كأنَّها موجودة في الحال. والله أعلم بالأحوال.

قيل: والتَّحقيق في هذه المسألة ما ذهب إليه المحقِّقون من أنَّ الشَّيئيَّة تُرادف الوجودَ، والعدَمَ يرادف النَّفي، فالحكمُ بكون المعدوم ليس بشيء ضروريٌّ، ويؤيِّدُه ما حكى شارح المواقف من أنَّ أهل اللُّغة في كلِّ عصر يُطلقون لفظ الشَّيء على الموجود، حتَّى لو قيل لهم: الموجودُ شيءٌ تلقَّوه بالقبول، ولو قيل: ليس بشيء قابلوه بالإنكار انتهى.

وقيل: النِّزاع لفظيٌّ، فإنَّ مرادهم بالمعدوم الشَّيءُ الثَّابتُ المتحقِّق نفيُه.

ثمَّ اعلم أنَّ هذه المسألة من أشهر مسائل الخلاف بين أهل السُّنَّة والمعتزلة، إلَّا أنَّ محلَّ الخلاف المعدومُ البسيطُ الممكنُ الوجود، وأمَّا المعدوم الممتنعُ الوجودِ لذاته، كاجتماع الضِّدَّين، فليس شيئاً ولا يُرى بلا خلاف.

وقال العزُّ ابن جماعة: اشتمل هذا البيت على قاعدتين:

الأولى: أنَّ الله هل يَرَى المعدومَ أم لا، فمذهب الحنفيَّةِ الثاني، ومذهبُ المعتزلة الأوَّل.

---

(١) إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي ذؤيب السُّدِّي، حجازي الأصل، سكن الكوفة ومات فيها سنة (١٢٧)هـ، صنف تفسير القرآن. اهـ هدية العارفين (١/ ٢٠٦).

(٢) عامر بن شراحيل الشَّعبي الحميري أبو عمرو، تابعي جليل القدر وافر العلم، يضرب المثل بحفظه. سئل عمَّا بلغ إليه حفظه فقال: ما كتبت سوداء في بيضاء، ولا حدَّثني رجل بحديث إلا حفظته. استقضاه عمر بن عبد العزيز، وكان فقيهاً شاعراً توفي رحمه الله في الكوفة سنة (١٠٣)هـ. تهذيب التهذيب (٣/ ٤٦)، حلية الأولياء (٤/ ٣١٠).

وما المَعدُومُ مَرْئِيّاً وشَيْئاً　　لِفِقْهٍ لاحَ في يُمْنِ الهِلالِ
وغَيْرانِ المُكَوَّنُ لا كَشَيءٍ　　مَعَ التَّكْوِينِ خُذْهُ لاكْتِحَالِ

والثانية: أنَّ المعدوم هل هو شيءٌ أم لا، فمذهبُ أهل السُّنَّة الثاني، ومذهبُ المعتزلة الأوَّل. والله أعلم.

«غيران» بكسر النُّون تثنيةُ «غير»، و«التَّكوينُ» الإيجاد، و«المكوَّن» بفتح الواو الموجود، وهما متغايران؛ لأنَّ المسبَّب غيرُ السَّبب، والفعلَ غيرُ المفعول، قال ابن جماعة: وهذا عند أهل السُّنَّة، خلافاً للمعتزلة، فإنَّهما شيء واحد عندهم. ثمَّ الضَّمير في «خذه» راجع إلى ما قاله من المكوَّن والتَّكوين متغايران، وأكَّد ذلك بقوله: «لا كشيء» أي: لا متَّحدان، وجعل هذا القول بمنزلة الكُحل لتنويره عينَ البصيرة من عمى الجهل بهذه المسألة.

فاعلم أنَّ التَّكوين أثبته علماؤنا الحنفيَّة صفةً لله تعالى زائدةً على القدرة والإرادة، وقالوا بقِدَمه، وفسَّروه بإخراج المعدوم من العدم إلى الوجودِ، والمراد مبدأ الإخراج لا نفسه؛ لأنَّ نفس الإخراج وصفٌ إضافيٌّ في حادث وقديم.

ونسب قول المعتزلة إلى الأشعريِّ أيضاً، لكن العلَّامة التَّفتازاني ردَّ نسبة ذلك على ظاهره إليه، وحمل كلامه على محمل صحيح لديه، فقال: من قال: «إنَّ التَّكوين عينُ المكوَّن»، أراد أنَّ الفاعل إذا فعل شيئاً فليس ههنا إلَّا الفاعلُ والمفعول، وأمَّا المعنى المعبَّر عنه بالتَّكوين، فهو أمر اعتباريٌّ يحصل في العقل من نسبة الفاعل إلى المفعول، وليس أمراً محقَّقاً مغايراً للمفعول في الخارج، ولم يُرِد أنَّ مفهوم التَّكوين هو بعينه مفهوم المكوَّن. وهذا خلاصة ما في كلامه من شرح المقاصد والعقائد، وقد سبق شرح قوله: «وفي الأذهان حق» البيت المذكور ههنا على ما في بعض النسخ.

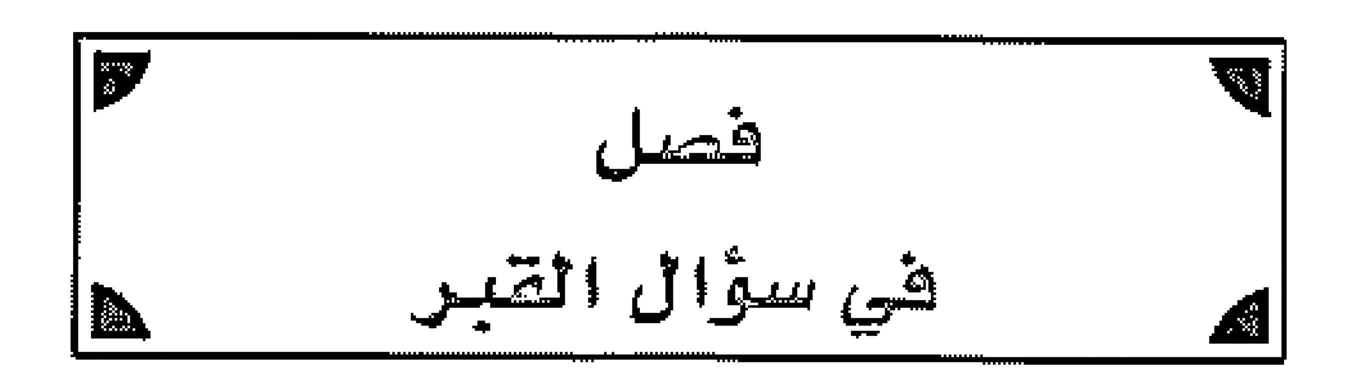
بيان أن الرزق يطلق على الحلال والحرام

«السُّحت» بضمِّ السِّين وسكون الحاء ويضمُّ، هو الحرام بل أشدُّه. و«الحِلّ» بكسر الحاء الحلال. و«المقال» مصدر ميمي بمعنى القول أو المقول. و«القالي» المبغض، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٣]. والمعنى: الحرامُ مرزوق مثل الحلال؛ لأنَّ الرِّزق ما يسوقه الله تعالى إلى الحيوان لينتفع به، حراماً كان أو حلالاً.

وفي المسألة خلاف المعتزلة مستدلِّين بأنَّه مستند إليه سبحانه في الجملة، والمستندُ إليه يَقبحُ أن يكون حراماً يُعاقبون عليه.

وأجيب بأنَّه لا قبيح بالنِّسبة إلى الله تعالى؛ لأنَّه يفعل ما يشاء في ملكه، ويحكم ما يريد في ملكه، وعقابهم على الحرام لِسُوء مباشرتهم أسباب الأحكام، مع أنَّه يلزم المعتزلةَ أنَّ المنتفع بالحرام طُولَ الأيَّام في عمره لم يرزقه الله أصلاً، وهو مخالف لقوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦].

ثمَّ اعلم أنَّ هذا البيت في بعض النُّسخ موجود دون غيره.



فصل في سؤال القبر

«الأجداث» ـ بالجيم والمثلَّثة ـ القبور، جمع جَدَث بفتحتين. و«سيُبلى» صيغة مجهول من البلاء ـ بفتح ومدٍّ ـ بمعنى يُمتحن، وهو متعلِّق المجرورات كلِّها. قال ابن جماعة: يشير إلى أنَّ سؤال مُنكَر ونكير حقٌّ يجب الإيمان به، وقد أجمع عليه أهلُ السُّنَّة، خلافاً للجهمية وبعض المعتزلة. انتهى.

ومعنى البيت: إنَّه سيختبر كلُّ شخص في قبره أو مقرِّه[1] بالسُّؤال عن ربِّه ودينه ونبيِّه، كما ورد في الحديث الصَّحيح: «فيقول المؤمن: ربِّي الله، وديني الإسلام، ونبيِّي محمد عليه السَّلام، ويقول الكافر والفاجر: هاه هاه لا أدري»[2]. وفي

(١) قوله: «أو مقرِّه»، أشار بذلك إلى أنَّ الميت يُختبر ويسأل سواء قُبِر أو لم يُقبر، ولو صُلِب أو غَرِق في بحر، أو أكله الدَّوابُّ، أو حُرِّق حتَّى صار رماداً وذُرِّي في الرِّيح، فلا يمنع من الاختبار والسُّؤال تفرُّق أجزاء الميت.

(٢) أصل الحديث أخرجه البخاري في الجنائز، باب: ما جاء في عذاب القبر (١٣٠٨) ولفظه عنده عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: «إنَّ العبد إذا وُضع في قبره، وتولَّى عنه أصحابه، وإنَّه لَيَسمع قرع نِعالهم، أتاه ملكان، فيُقعدانه فيقولان: ما كنتَ تقول في هذا الرجل ـ بمحمد ﷺ ـ فأما المؤمن فيقول: أشهد أنَّه عبد الله ورسوله، فيقال له: انظر إلى مقعدك من النار، قد أبدلك الله به مقعداً من الجنة، فيراهما جميعاً. وأما المنافقُ والكافرُ فيقال له: ما كنتَ تقول في هذا الرجل؟ فيقول: لا أدري، كنت أقول ما يقول الناس، فيقال: لا دريتَ ولا تليتَ، ويُضرب بمطارق من حديد ضربةً، فيصيح صيحة، يسمعها من يليه غير الثقلين».

الخلاصة وفتاوى البَزَّازيَّة[1] من أئمَّة الحنفيَّة: أنَّ من جُعل في تابوت أياماً لينقل، ما لم يدفن لم يسئل، وهو ظاهر الأحاديث، فتأمل.

ومن أكله السَّبع فالسُّؤالُ في بطنه كما صرَّحوا به. وأمَّا سؤال الصَّغير فمنقول عن السَّيِّد أبي شجاع من الحنفيَّة، واعتمده صاحب الخلاصة[2] والبزَّازيُّ في فتاويه، وجرى عليه النَّسفيُّ في العمدة، لكن جزم صاحب البحر[3] بخلافه وهو مقتضى قول النَّوويِّ في الرَّوضة[4] والفتاوى، وتوقَّف التَّاج الفاكهاني[5] في سؤال المجنون ونحوه.

وأمَّا الأنبياء عليهم السَّلام فالأصحُّ أنَّهم لا يسألون، كما جزم به النَّسفيُّ في بحره، وما ورد في الصَّحيحين من استعاذة النَّبيِّ ﷺ من فتنة القبر وعذابه[6]، أجاب عنه القاضي عياض في شرح مسلم بأنَّ ذلك التزامٌ لحقِّ الله

(١) البزازيَّة في الفتاوى، للشيخ الإمام حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب، المعروف بابن البزاز، المتوفى سنة (٨٢٧)، وهو كتاب جامع، لخَّص فيه زبدة مسائل الفتاوى والواقعات من الكتب المختلفة، وسمَّاه «الجامع الوجيز». اهـ كشف الظنون (١/ ٢٤٢).

(٢) خلاصة الفتاوى للشيخ الإمام طاهر بن أحمد بن عبد الرَّشيد البخاري، المتوفى سنة (٥٤٢). اهـ كشف الظنون (١/ ٧١٨).

(٣) بحر الكلام كتاب في العقائد، للشيخ الإمام أبي المعين ميمون بن محمد النسفي الحنفي المتوفى سنة (٥٠٨). اهـ كشف الظنون (١/ ٢٢٥).

(٤) روضة الطالبين وعمدة المتقين، للإمام محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تقدمت ترجمته. في فروع الفقه الشافعي.

(٥) تاج الدِّين عمر بن علي بن سالم بن صدقة اللَّخمي الاسكندراني الفاكهاني أبو حفص. فقيه، مشارك في الحديث والأصول والعربية والأدب، توفي سنة (٧٣١)هـ، من تصانيفه: شرح الأربعين النووية وسمَّاه المنهج المبين في شرح الأربعين. اهـ معجم المؤلفين (٧/ ٢٩٩).

(٦) أخرج البخاري في الدعوات، باب: الاستعاذة من فتنة الغنى (٦٠١٥) عن عائشة رضي الله عنها أنَّ النبيَّ ﷺ كان يتعوَّذ «اللَّهمَّ إني أعوذ بك من فتنة النَّار ومن عذاب النَّار، وأعوذ بك من فتنة القبر، وأعوذ بك من فتنة الغنى، وأعوذ بك من فتنة الفقر، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجَّال».

تعالى وإعظامه والافتقار إليه، ولتقتدي به أُمَّتُه، وليبيِّن لهم صفة الدُّعاء والمهمَّ منه[1].

وأمَّا الجِنُّ فمال بعض المتأخرين إلى أنَّهم يسألون لعموم الأدلَّة الشَّاملة لهم ولغيرهم.

وأمَّا الملائكة فقال الفاكهاني: الظَّاهر أنَّهم لا يسألون، وميل القرطبي إلى خلافه، والأظهر الأوَّل لما سبق من أنَّ الأنبياء لا يسألون على الأصحِّ. ثمَّ قال ابن عبد البَرِّ: لا يسأل الكافر الصَّريح، بل يُعذَّب من غير سؤال، وإنَّما السُّؤال للمنافق. وخالفه القرطبيُّ وابنُ القيِّم[2] فقالا بسؤال كلٍّ منهما.

هذا وقد وردت أحاديث باستثناء عدَّة فلا يسألون، منهم الشَّهيد، والمرابط يوماً وليلة في سبيل الله[3]، ومن مات في يوم الجمعة أو ليلتها[4]، ومن قرأ سورة

---

(١) قولُ من قال بعموم السُّؤال حتَّى للأنبياء، يُحمل على أنَّهم يُسألون بما يليق بهم، كأن يقال لهم: «كيف تركتم أممكم؟»؛ لأنَّ السُّؤال من حكم الجبروت، وهو يستوي فيه الأنبياء وغيرهم، كالموت وكذلك الصِّبيان يُسألون عن الميثاق الأول. اهـ حا عن النوبي.

(٢) بل خالف الجمهورَ فيما ذهب إليه، ووافق القرطبيُّ وابنُ القيم مذهبَ الجمهور القائلين بسؤال كلٍّ منهما.

(٣) أخرج الترمذي في الجنائز، باب: ما جاء في الشُّهداء من هم (١٠٦٤) عن أبي إسحاق السبيعي قال: قال سليمان بن صرد لخالد بن عرفة: أما سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من قتله بطنه لم يعذَّب في قبره» فقال أحدهما لصاحبه: نعم. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح غريب.

(٤) لم أقف على حديث ينصُّ على أنَّ من رابط يوماً وليلة وُقِيَ فتنة القبر، ولكن الذي وقفت عليه أنَّ مطلق المرابط هو الذي يُوقى فتنة القبر، أخرج أحمد (٦/ ٢٠) (٢٤٠٠٠)، والبزار في مسنده (٩/ ٢٠٧) (٣٧٥٣)، والترمذي في باب: ما جاء في فضل من مات مرابطاً (١٦٢١) عن فضالة بن عبيد عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم أنَّه قال: «كل ميِّت يُختم على عمله إلا الذي مات مرابطاً في سبيل الله، فإنَّه يُنمَّى له عمله إلى يوم القيامة، ويأمن من فتنة القبر» قال أبو عيسى: حديث فضالة حسن صحيح. واللفظ للترمذي، ورواه غيرهم كثير.

الملك في كلِّ ليلة[1]، والمبطون[2]، والمراد بالبطن: الاستسقاء أو الإسهال، قولان للعلماء، كما ذكره القرطبي.

أمَّا ما ذكره البُلقيني من أنَّ سؤال القبر يكون بالسُّرياني فغيرُ معروف بين المتكلِّمين ولا بين المحدِّثين.

وذكر التِّرمذي وابنُ عبد البرِّ أنَّ سؤال القبر من خصائص هذه الأُمَّة، ولعلَّ الحكمة في ذلك أن يُعجَّل عذابهم في البرزخ، فيوافون القيامة والذُّنوبُ ممحَّصة.

---

(١) أخرج الترمذي في الجنائز، باب: ما جاء فيمن مات يوم الجمعة (١٠٧٤) عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من مسلم يموت يوم الجمعة أو ليلة الجمعة إلا وقاه الله فتنة القبر». قال الترمذي: حديث غريب وإسناده ليس بمتَّصل.

(٢) أخرجَ الترمذي في فضائل القرآن، باب: ما جاء في سورة الملك (٣٠٥٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: ضرب بعض أصحاب النَّبيِّ ﷺ خِباءه على قبر وهو لا يحتسب أنَّه قبر، فإذا قبر إنسان يقرأ سورة الملك حتَّى ختمها، فأتى النَّبيَّ ﷺ فقال: يا رسول الله ضربتُ خبائي وأنا لا أحسب أنَّه قبر، فإذا فيه إنسان يقرأ سورة الملك حتَّى ختمها، فقال النَّبيُّ ﷺ: «هي المانعة، هي المنجية تنجيه من عذاب القبر»، وقال هذا حديث غريب من هذا الوجه، انظر صحيح ابن حبان (٧٨٧، ٧٨٨).

فصل في
إثبات عذاب القبر

بصيغة المجهول من القضاء، وفي نسخة صحيحة «بغضاً» بالغين المعجمة، على أنَّه منصوب بالحاليَّة، أي: مبغوضين، أو بالعلِّيَّة أي: بغضاً من الله لهم. وفي بعض النُّسخ: «بعض» بالعين المهملة مخفوضاً على أنَّه بدل من الفُسَّاق بدل بعض.

«عذاب» مرفوع على أنَّه نائب الفاعل، بناءً على نسخة الأصل، أو على أنَّه مبتدأ خبره الجار والمجرور السَّابق عليه، للإشارة إلى حصر العذاب المذكور في الكفَّار وبعض الفجَّار. و«الفِعال» بكسر الفاء جمع فعل، وأمَّا بالفتح فمصدر كذهب ذَهاباً، وقيل: يستعمل بالكسر للشَّرِّ، وبالفتح للخير.

والحاصل: أنَّه يجب اعتقاد أنَّ عذاب القبر حَقٌّ واقعٌ للكفَّار، وثابتٌ لبعض الفجَّار ممَّن أراد الله تعذيبه في تلك الدَّار لسوء أفعالهم وقُبْح حالهم، وقد أجمع أهل السُّنَّة على ذلك، ففي الصَّحيحين «عذابُ القبر حَقٌّ»[1] ويؤيِّده قوله تعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ [غافر: ٤٦][2] الآية.

---

(١) أخرجه البخاري في الجنائز، باب: ما جاء في عذاب القبر (١٣٠٦) ومسلم في المساجد، باب: استحباب التعوذ من عذاب القبر (٥٨٦)، عن عائشة رضي الله عنها: أنَّ يهوديَّة دخلت عليها، فذكرت عذاب القبر، فقالت لها: أعاذكِ الله من عذاب القبر، فسألتْ عائشة رضي الله عنها رسول الله ﷺ عن عذاب القبر، فقال: «نعم، عذابُ القبر حقٌّ». قالت عائشة رضي الله عنها: فما رأيت رسول الله ﷺ بعدُ صلَّى صلاةً إلَّا تعوَّذ من عذاب القبر.

(٢) فالنَّارُ التي يعرضون عليها غُدوّاً وعَشِيّاً قبل يوم القيامة، بدليل قوله تعالى بعده: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ﴾ [الروم: ١٢] فيكون في القبر والبرزخ. وغيرها من الأدلَّة كثير انظرها في مظانِّها.

وفي المسألة خلاف المعتزلة والجهمية والرّافضة.

وزيد هنا بيت في بعض الشُّروح وهو قوله:

دُخُولُ النَّاسِ فِي الجَنَّاتِ فَضْلٌ مِنَ الرَّحْمَنِ يَا أَهْلَ الآمَالِ

«الآمال» جمع أمل، ولو قال: «يا أهل المعالي» لَخَلَص من سَوْرة الإيطاء ولو لم يقع على التَّوالي. والمعنى: إنَّ دخول المؤمن في الجنَّة ليس بمجرَّد أعماله الصَّالحة، بل بفضل الله تعالى وكرمه؛ لقوله عليه السَّلام: «لن يدخل أحدُكم الجَنَّةَ بعمله» قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا، إلا أن يَتَغمَّدني الله برحمته»[1] وهو لا ينافي قوله تعالى: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢] سواء قيل: إنَّ الباء للسَّببيَّة، أو البدليَّة، خلافاً للمعتزلة في هذه المسألة، حيث يقولون بإيجاب إثابة المطيع وعقاب العاصي.

ونحن نقول: لا يجب على الله سبحانه شيء، وإنَّما أدخلهم الجَنَّة بفضله، كما أنَّ الكفَّار أدخلهم النَّار بعدله. نعم الدَّرجات والدَّركات بحسب اختلاف الحسنات، وتفاوتِ السَّيِّئات، والخلودُ فيهما بواسطة النِّيَّات، ولذا قيل: النِّيَّاتُ بمنزلة الأرواح، والأعمالُ في مرتبة الأشباح.

---

(١) الحديث أخرجه بهذا اللفظ أحمد في مسنده (٢/٢٥٦) (٧٤٧٣) عن أبي هريرة، إلا أنه قال «لا يدخل»، وزاد في آخره «ووضع يده على رأسه» وأصل الحديث في الصحيحين، أخرجه البخاري في المرضى باب: نهي تمني المريض الموت (٥٣٤٩) ومسلم في صفات المنافقين، باب: لن يدخل أحد الجنة بعمله، (٢٨١٦) ولفظه عنده: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لن يُدخل أحداً منكم الجنَّةَ عملُه» قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟، قال: «ولا أنا، إلا أن يتغمَّدني الله منه بفضل ورحمة».

فصل في
البعث والحساب

«الوَبال» بالفتح الإثمُ الذي كان من قِبَل العبد، كالقتل والظُّلم ونحوهما. والمعنى: إذا كان حساب جميع النَّاس حقًّا ثابتاً، فكونوا متحرِّزين احترازاً شديداً عن حقوق العباد خصوصاً؛ لأنَّ ما كان بينه سبحانه وبين عباده يُرجى منه العفو، كذا قال بعض الشُّرَّاح.

والأظهر أنّ المراد بالوبال شِدَّة الأثقال من ذنوب الأعمال، أعمُّ من أن تكون من حقوق الله أو حقوق العباد؛ لما في الصَّحيحين أنَّه عليه السَّلام مرَّ بقبرين فقال: «إنَّهما ليعذَّبان»[1] الحديث[2].

وأشار النَّاظم إلى حقِّيَّة بعث الخلق من القبور في يوم الحشر والنُّشور، ثمَّ من الأدلَّة على ثبوت الحساب قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٨]، وقوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء: ١٤]، وقوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧] إلى غير ذلك من الآيات والأخبار.

(١) أخرجه البخاري في الوضوء، باب: ما جاء في غسل البول (٢١٥)، ومسلم في الطهارة، باب: الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه (٢٩٢)، عن ابن عباس قال: مرَّ النبيُّ ﷺ بقبرين فقال: «إنَّهما ليعذَّبان في كبير، أمَّا أحدهما فكان لا يستتر من البول، وأمَّا الآخر فكان يمشي بالنَّميمة» ثمَّ أخذ جريدة رطبة فشقَّها نصفين، فغرز في كلِّ قبر واحدة. قالوا: يا رسول الله، لم فعلتَ هذا؟ قال: «لعلَّه يُخفَّف عنهما مالم ييبسا».

(٢) وجه الاستدلال بالحديث أنَّ التَّنزُّه من البول يرجع إلى الصَّلاة، وهي حَقٌّ من حقوق الله، والغيبةُ حقٌّ من حقوق العباد، فدلَّ على أنَّ المراد من الوَبال عمومُ الذُّنوب.

ومقتضى ما نقل ابن عبد البرّ والرّازي[1] من تكليف الجنّ اتّفاقاً، وأنّ لهم ثواباً وعقاباً، أنّهم يحاسبون كالإنس، فكأنّ النّاظم ذهب إلى أنّ الجنّ في الأحكام تابعون للإنس، أو مال إلى توقّف أبي حنيفة في أمر ثوابهم المترتّب على حسابهم[2]، مع الإجماع على تحقّق عقاب الكفرة منهم، أو تبع بعض اللّغويّين في أنّ الجنّ داخلون في مسمّى النّاس أو الملائكة، فقد أخرج ابن أبي حاتم عن عطاء بن السّائب أنّه قال: «أوّل من يحاسب جبرائيل؛ لأنّه كان أمين الله في وحيه إلى رسوله» لكن أخرج أبو الشّيخ ابن حبان عن أبي سنان قال: «اللّوح المحفوظ معلّق بالعرش، فإذا أراد الله أن يوحي بشيء كتب في اللّوح، فيجيء اللّوح حتّى يقرع جبهة إسرافيل، فينظر فيه، فإن كان إلى أهل السّماء دفعه إلى ميكائيل، وإن كان إلى أهل الأرض دفعه إلى جبرائيل، فأوّلُ ما يحاسب يوم القيامة اللّوح، يُدعى به ترعد فرائصه، فيقال له: هل بلّغتَ؟ فيقول: نعم، فيقال: مَنْ يشهد لك؟ فيقول: إسرافيل، فيُدعى إسرافيل ترعد فرائصه، فيقال: هل بلّغك اللّوح؟ فإذا قال: نعم قال اللّوح: الحمد لله الذي نجّاني من سوء الحساب، ثمّ كذلك».

وأخرج أيضاً عن وهيب بن الورد قال: إذا كان يوم القيامة دُعِي إسرافيل ترعد فرائصه، فيقال: ما صنعتَ فيما أدّى إليك اللّوح؟ فيقول: بلّغتُ جبرائيل، فيُدعى جبرائيل ترعد فرائصه، فيقال: ما صنعتَ فيما بلّغك إسرافيل؟ فيقول: بلّغتُ الرُّسلَ، فيؤتى بالرُّسل فيقال: ما صنعتم فيما أدّى إليكم جبرائيل؟ فيقولون: بلّغنا النّاس، وهو قوله تعالى: ﴿فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأعراف: ٦].

(١) محمد بن عمر بن الحسين أبو عبد الله، فخر الدّين الرّازي، الشافعي المفسّر المتكلّم. أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل، توفي سنة (٦٠٦)هـ، من تصانيفه: مفتاح الغيب في تفسير القرآن الكريم، معالم أصول الدين ١٠ هـ الأعلام (٦/ ٣١٣)، شذرات الذهب (٥/ ٢١).

(٢) قال الشّارح في شرحه على الفقه الأكبر: توقّف أبو حنيفة في كيفيّة ثوابهم، لقوله تعالى: ﴿وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأحقاف: ٣١] من غير أن يقرن به قوله: «ويثبكم بثواب قيم». اهـ (٢٧٨).

هذا وروى مسلم[1] أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «لَتُؤَدُّنَّ الحقوق إلى أهلها يوم القيامة، حتَّى يُقاد للشَّاة الجمَّاء من الشَّاة القرناء» وروى الإمام أحمد أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «يُقتصُّ للخلق بعضهم من بعض، حتَّى للجمَّاء من القرناء، وحتَّى للذَّرَّة من الذَّرَّة»[2]، وقال: «لَيَخْتَصِمَنَّ كلُّ شيء يوم القيامة، حتَّى الشَّاتان فيما انتطحتا»[3].

قال المنذري[4] في الحديث الأوَّل: رواتُه رواة الصَّحيح، وفي الثاني: إسناده حسن، وقال الجلال[5] المحلِّي: قضيَّةُ هذه الأحاديث أن لا يتوقَّف القصاص يوم القيامة على التَّكليف والتَّمييز، فَيُقتصُّ من الطِّفل للطِّفل وغيره. قلت: وكذا المجنون، والله أعلم.

وقد حكى الإمام بدر الدِّين الشِّبلي[6] الحنفي في كتابه آكام المرجان في أحكام الجانِّ أنَّه اختلف في دخول الجِنِّ الجنَّة على أربعة أقوال: أحدها: نعم، الثاني: لا، بل يكونون في ربضها. الثالث: أنَّهم على الأعراف. الرَّابع: الوقف. وحكي

(١) أخرجه مسلم في البر والصلة، باب: تحريم الظلم (٢٥٨٢) عن أبي هريرة، إلا أنَّه قال «للشاة الجلحاء» عوضاً من «الجماء» ورواية غيره، كالإمام أحمد (٢/ ٢٣٥) (٧٢٠٣) بلفظ «الجماء».

(٢) أحمد (٢/ ٣٦٣) (٨٧٤١) عن أبي هريرة.

(٣) أحمد (٢/ ٣٩٠) (٩٠٦٠) عن أبي هريرة، بلفظ «والذي نفسي بيده...» الحديث.

(٤) زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المنذري الشامي الأصل، أبو محمد الشافعي. محدث، حافظ، فقيه، مشارك في القراءات واللُّغة والتاريخ. توفي رحمه الله سنة (٦٥٦) هـ، من مؤلفاته: شرح التنبيه للشيرازي في فروع الفقه الشافعي، الترغيب والترهيب. اهـ معجم المؤلفين (٥/ ٢٦٤).

(٥) جلال الدين محمد بن أحمد بن محمد المحلِّي الشافعي. برع في الفنون فقهاً وكلاماً وأصولاً ونحواً ومنطقاً وغيرها. كان آية في الذكاء والفهم، قال عن نفسه: إنَّ فهمي لا يقبل الخطأ. توفي رحمه الله سنة (٨٦٤)، من مصنفاته: شرح جمع الجوامع في الأصول. اهـ شذرات الذهب (٧/ ٣٠٣).

(٦) آكام المرجان في أحكام الجان، تصنيف القاضي بدر الدين محمد بن عبد الله الشبلي الحنفي، المتوفى سنة (٧٦٩)هـ. رتَّبه على مائة وأربعين باباً في أخبار الجنِّ وأحوالهم. اهـ كشف الظنون (١/ ١٤١).

القول بدخولهم عن أكثر العلماء، وعن مجاهد أنَّهم إذا دخلوا الجَنَّة لا يأكلون فيها ولا يشربون، ويلهمون من التَّسبيح والتَّقديس ما يجده أهل الجَنَّة من لَذَّة الطَّعام والشَّراب، والله أعلم بالصَّواب. وذهب الحارث المحاسبي[1] إلى أنَّا نراهم وهم لا يروننا، عَكسَ ما كانوا عليه في الدُّنيا.



(١) أبو عبد الله الحارث بن أسد المحاسبي البصري. صوفي، متكلم، فقيه، محدث. توفي ببغداد سنة (٢٤٣)هـ، من تصانيفه: الرعاية في الأخلاق والزهد. اهـ معجم المؤلفين (٣/ ١٧٤).

فصل
في أخذ الكتب

«الكُتُب» بضمَّتين جمع كتاب، وخُفِّف هنا للضَّرورة، والمراد بها صحائف الأعمال التي كتبها الحفظة في أيَّام حياتهم. وهو مرفوع على نيابة الفاعل. و«بعضاً» نصب على أنَّه مفعول ثان، وكان الأظهر أن يرفع «بعض» وينصب «الكتب»؛ لأنَّ ذوي العقول أولى بأن يكونوا المفعول الأوَّل، وليوافق قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ۝٩ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ۝١٠ فَسَوْفَ يَدْعُواْ ثُبُورًا ۝١١ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا﴾ [الانشقاق: ٧-١٢]، وفي الآية الأخرى: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ﴾ [الحاقة: ٢٥]، والجمعُ بينهما بأنَّه يُعطى بشماله ومن وراء ظهره.

واختلف في كيفيَّته، فقيل: تُلوى يده اليسرى من صدره إلى خلف ظهره، ثمَّ يُعطى كتابه. وقيل: تنزع يده اليسرى من صدره إلى خلف ظهره، ثمَّ يعطى كتابه. وقيل غير ذلك والله أعلم بما هنالك.

وقد أغرب الشَّارح القدسي فيما أغرب حيث قال: إنَّ «بعضاً» حال، والمفعول الثاني مقدَّر، أي: النَّاس أو المكلَّفين أو نحو ذلك.

فصل
في وزن الأعمال

أي: وزن الأعمال حقٌّ، لقوله تعالى: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٨﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ٨-٩].

والميزانُ: عبارة عمَّا يعرف به مقادير الأعمال، وما يترتَّب عليه من العدل والفضل بحسب تفاوت الأحوال. والعقلُ قاصر عن إدراك كيفيَّته وتصوُّر ماهيَّته؛ لأنَّ الأعمال أعراض يستحيل بقاؤها، فلا توصف بالخِفَّة والثِّقَل أجزاؤها، لكن لمَّا ورد الدَّليل على ثُبوته وجب اعتقادُ حقِّيَّته من غير اشتغال بكيفيَّته، فإنَّه سبحانه قادر على أن يعرِّف عباده مقادير أعمالهم بأيِّ طريق أراد.

وقد ورد أنَّ الموزون صحائف الأعمال، كما يدلُّ عليه حديث البطاقة الَّتي فيها كلمة التَّوحيد أو البسملة[1]. وذهب بعضهم إلى أنَّ الأعمال تُجسَّد وتُجسَّم بحسب تفاوت الأعمال، ثمَّ توزن ليعرف الخلق ما لهم من الثَّواب والوبال.

وذهب كثير من المفسِّرين إلى أنَّه ميزان حقيقيٌّ، له لسان وكِفَّتان، وأسنده اللالكائي[2] في كتاب شرح السُّنَّة له إلى كلٍّ من سلمان الفارسيِّ والحسن البَصريِّ،

---

(١) حديث البطاقة حديث طويل أخرجه الترمذي في الإيمان، باب: ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله (٢٦٣٩) وقال: حديث حسن غريب.

(٢) اللالكائي أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي. الشافعي، فقيه،

وروى ابن جرير واللالكائي عن حذيفة موقوفاً: أنَّ صاحب الميزان يوم القيامة جبرائيل عليه السَّلام.

وأشار النَّاظم بقوله: «وزن أعمال» إلى أنَّ الوزن مختصٌّ بالأعمال الظَّاهرة، كما نقله القرطبيُّ في تذكرته عن الحكيم التِّرمذي[1]، وأنَّ الإيمان لا يُوازَن، إذ لا مُوازِن له فإنَّه لا ضِدَّ له إلا الكفر، ومحال وزنه[2].

فصل في
الصراط والمرور عليه

ثمَّ الصِّراط جسرٌ ممدود على متن جهنَّم، ـ وفي رواية: على ظهر جهنَّم ـ أدقُّ من الشَّعر، وأحدُّ من السَّيف، يمرُّ عليه جميع الخلق، فيجوزه أهل الجَنَّة، وتَزِلُّ فيه أقدام أهل النَّار، كما قال تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴿٧١﴾ ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ [مريم: ٧١-٧٢] وفي الصَّحيحين: «إنَّ المؤمنين يمرُّون عليه سِراعاً كطرف العين والبرق والرِّيح، وكأجاويد الخيل والرِّكاب»[3] وإلى هذا أشار النَّاظم بقوله: «وجري»، إلَّا أنَّ هذا الجري لا يحصل لكلِّهم، فكان الأنسب أن يقول: «ومرٌّ» بمعنى «مرور».

محدِّث، حافظ، متكلِّم. توفي سنة (٤١٨) هـ بالدنيور. من تصانيفه: مذاهب أهل السُّنَّة، شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة من الكتاب والسُّنَّة وإجماع الصحابة. اهـ معجم المؤلفين (١٣/ ١٣٦).

(١) محمد بن علي بن الحسن أبو عبد الله، الحكيم الترمذي. باحث صوفي، عالم بالحديث وأصول الدين. توفي رحمه الله نحو سنة (٣٢٠) هـ، من تصانيفه: نوادر الأصول في أحاديث الرسول. الأعلام (٦/ ٢٧٢).

(٢) وذلك أنَّ الغاية من الوزن أن يظهر للعبد أيُّ الأعمال رجح، الصالح أم الفاسد، فيتعلَّق به حكم النَّجاة أم الهلاك، والكفر راجح بيقين لأنَّه لا يُغفر، وعذابه دائم فلا فائدة في وزنه. فعبَّر الشَّارح عن عدم الفائدة بالاستحالة تأكيداً لهذا المعنى، والله أعلم.

(٣) الحديث أخرجه مسلم في الإيمان، باب: معرفة طريق الرؤية (١٨٣) عن أبي سعيد الخدري =

وقوله: «بلا اهتبال» أي: بلا كذب وافتراء، أو بلا اعتماد على شيء، ففي القاموس: اهتبل كذب كثيراً وعلى ولده اتّكل. وأمّا ما ذكره القدسيُّ من أنَّ المراد به ثِقَل البدن، وما قاله غيره من أنَّه بمعنى التَّنَقص، فغير ظاهر في المعنى كما لا يخفى[1]. ثمَّ هو متعلِّق بـ«جري»، أي: بخبره، وهو «حقّ» المقدَّر، أو بحق مطلقاً، ولا يبعد أن يكون هو خبر «جري».

وفي الجملة رَدٌّ على المعتزلة في إنكارهم كلّاً من الميزان والصِّراط مستدلِّين بأدلَّة واهية يستحقُّون بها أن يعذَّبوا في نار حامية.

= ضمن حديث طويل، لكن أورده بلفظ «.... فيمرُّ المؤمنون كطرف العين وكالبرق وكالرِّيح وكالطَّير وكأجاويد الخيل والرِّكاب....».

(١) الظَّاهر أنَّه يصحُّ أن يراد المعنيان:

ـ وجه قول الشَّارح: أنَّ النَّاظم أراد تأكيد وزن الأعمال والمرور على الصِّراط يوم القيامة، بتصديق الأخبار الواردة في ذلك ونفي الكذب عنها.

ـ وجه قول القدسي: أنَّه أراد أن يصرِّح بسرعة مرورهم على الصِّراط، وأنَّه لا ثِقَل يمنع سرعة مرورهم، فكما أنَّ قِلَّة لحم البدن تجعل الإنسان سريعاً في حركته، وكذلك قِلَّةُ ذنوبه تجعله سريع المرور على الصِّراط. والله أعلم.

فصل
في الشفاعة

صفة للكبائر، أي: الذُّنوب الثِّقال أمثالَ الجبال. والخيرُ كلُّه مجموع في أربعة: النَّظر والحركة والنُّطق والصَّمت، فكلُّ نظر لا يكون في عِبْرة فهو غفلة، وكلُّ حركة لا تكون في عبادة فهي فترة، وكلُّ نطق لا يكون في ذكر فهو لغوٌ، وكلُّ صمت لا يكون في فكر فهو سهو.

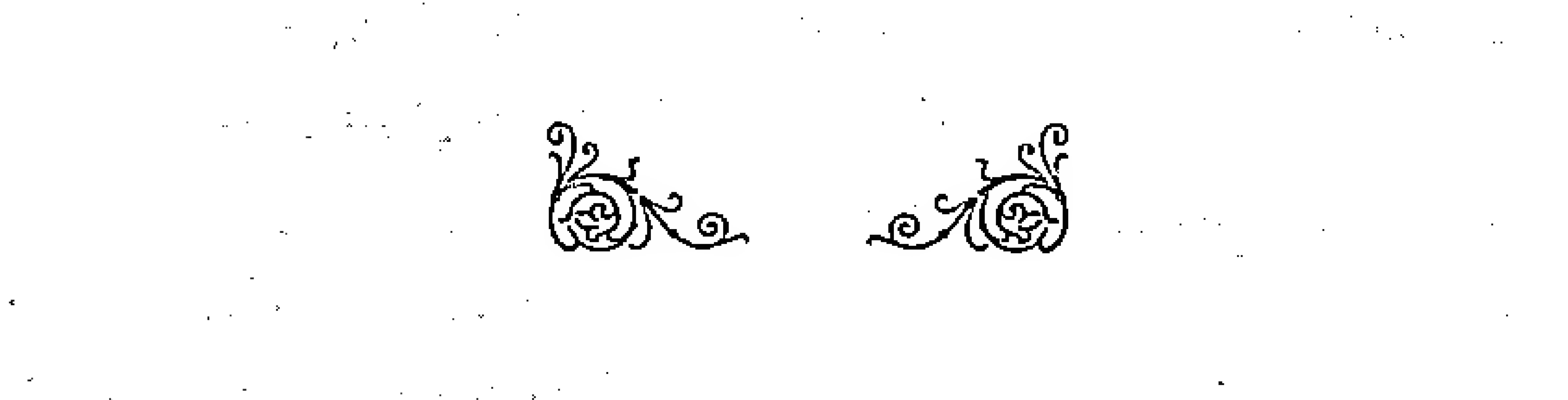
والمعنى: شفاعة أهل الخير منَ الأنبياء والأولياء لأهل الذُّنوب الكبائر، فضلاً عن الصَّغائر، مرجوٌّ.

والمراد بالكبائر هنا ما عدا الشِّرك؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨] أي: بالشَّفاعة وغيرها، فروى الترمذي وغيره أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «شفاعتي لأهل الكبائر من أُمَّتي» وفيه ردٌّ على المعتزلة حيث لم يقولوا بالشَّفاعة إلا في علُوِّ الدَّرجة، مع قولهم: «إنَّ أهل الكبائر مخلَّدون في النَّار» وفي سنن ابن ماجه عن عثمان بن عفان مرفوعاً: «يشفع يوم القيامة ثلاثة: الأنبياء، ثمَّ العلماء، ثمَّ الشُّهداء»[1].

واعلم أنَّ قوله «مَرجوٌّ» يوهم أنَّ الشَّفاعة ظنِّيَّة، وليس كذلك، بل هي قطعيَّة لورود أحاديث مشهورةٍ كادت أن تكون متواترةً، وقال ابن جماعة: النَّاسُ على

(١) ابن ماجه في الزهد، باب: ذكر الشفاعة (٤٣١٣).

قسمين: مؤمن وكافر، فالكافر في النَّار إجماعاً، والمؤمنُ على قسمين: طائع وعاص، فالطَّائعُ في الجنَّة إجماعاً، والعاصي على قسمين: تائبٌ وغيره، فالتَّائبُ في الجنَّة إجماعاً، وغيرُ التَّائب في مشيئة الله تعالى.





بيان
أن الدعاء ينفع العبد

«الدَّعوات» بفتحتين جمع الدَّعوة بمعنى الدُّعاء. والمعنى: إنَّ لدعوات المطيعين لله تأثيراً بليغاً في صرف القضاء المعلَّق دونَ المُبرَم، لقوله تعالى: ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡ﴾ [غافر: ٦٠]، ولقوله عليه السَّلام: «لا يَرُدُّ القضاءَ إلا الدُّعاء» رواه الترمذي وقال: حسن غريب[1]، ورواه ابن حبان والحاكم ولفظهما: «لا يَرُدُّ القَدَرَ إلا الدُّعاء»[2]، ولقوله عليه السَّلام: «الدُّعاء ينفع ممَّا نزل وممَّا لم ينزل» رواه البزار والطبراني والحاكم وقال: صحيح الإسناد[3].

وكذا دعاء الأحياء للأموات له تأثير في تخفيف الذُّنوب، ودَفْع العذاب، ورفع الدَّرجات؛ لقوله تعالى: ﴿وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ﴾ [محمد: ١٩]؛ فإنَّه سبحانه قاضي الحاجات ودافعُ البليَّات.

(١) الترمذي في القدر، باب: ما جاء لا يرد القضاء (٢١٣٩)، وتمامه: «ولا يزيد في العمر إلا البِرُّ».

(٢) الحاكم (١/ ٦٧٠) (١٨١٤) وقال: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وابن حبان (٣/ ١٥٣) (٨٧٢). وتمامه عند الحاكم: «ولا يزيد في العمر إلا البِرُّ، وإنَّ الرَّجل لَيُحرم الرِّزقَ بالذَّنب يصيبه».

(٣) الحاكم (١/ ٦٧٠) (١٨١٥) عن ابن عمر، وتتمته «فعليكم عبادَ الله بالدعاء». والطراني في الكبير (٢٠/ ١٣٠) (٢٠١) عن معاذ بن جبل، ولفظه بتمامه عنده «لن ينفع حَذَر من قدر، ولكن الدُّعاء ينفع ممَّا نزل وممَّا لم ينزل، فعليكم بالدعاء عبادَ الله». والبزار (٦/ ٥٠٢) (٢٥٤٠) عن سلمان.

وأراد النَّاظم بقوله: «أصحاب الضَّلال» المعتزلةَ، حيث خالفوا في هذه المسألة أهلَ الهداية من أهل السُّنَّة والجماعة.

وأمَّا إجابة دعوة الكافر ففيها خلاف بين مشايخ الحنفيَّة، ونقله الرُّوياني في كتابه بحر المذهب عن الشَّافعية، ونفى الاستجابة فيه، وهو المنقول عن الجمهور على ما ذكره في شرح العقائد، وكان مستدلّهم ما نقله البغويُّ في معالم التَّنزيل عن الضَّحاك في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا دُعَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ﴾ [الرعد: ١٤]، وأمَّا المحقّقون فعلى أنَّ هذا في العُقبى، وأمَّا في الدُّنيا فقد يَقبل الله دعاء الكافرين؛ لأنَّه تعالى حين قال إبليس: ﴿رَبِّ فَأَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الحجر: ٣٦] قال: ﴿قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ﴿٣٧﴾ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ﴾ [الحجر: ٣٧-٣٨] فأجاب دعاءه في الجملة؛ ولقوله عليه السَّلام: «اتَّقوا دعوة المظلوم وإن كان كافراً، فإنَّه ليس دونها حجاب» رواه أحمد وغيره عن أنس مرفوعاً[1].

(١) أحمد (٣/ ١٥٣) (١٢٥٧١)، وكذا أخرجه القضاعي في مسند الشهاب (٩٦٠)، والديلمي في مسند الفردوس (١٥٣٢).

بيان
أن العالم وما فيه حادث

«الهَيُولى» ـ بفتح الهاء وضمّ الياء المشدّدة، وقد تخفّف كما هنا ـ القُطْنُ، وشبّه الأوائلُ طينةَ العالم به، أو هو في اصطلاحهم: موصوف بما يصف به أهلُ التّوحيد الله سبحانه، أنّه موجودٌ بلا كمّيّة وكيفيّة، ولم يقترن به شيء من سِمات الحدوث، ثمّ حلّت به الصّنعة، واعترضت به الأعراض، فحدث منه العالم، كذا في القاموس، وقيل: الهيولى عند الفلاسفة اسمٌ لما يُتّخذ منه الأشياء، كالخشب يُتّخذ منه الباب، والحنطة يُتّخذ منها الدّقيق، والتّراب يتّخذ منه العمارة.

و«الاجتذال» بالذّال المعجمة بمعنى الفرح. و«الحديث» فعيل بمعنى الفاعل. و«عديم» بمعنى المفعول، والمراد من الدّنيا هنا المخلوقات بأسرها، من جواهرها وعَرَضِها، والمعنى: أنّ العوالم ـ وهو كلُّ ما سوى الله ـ بظاهرها وباطنها حادثٌ بإحداث الله سبحانه إيّاها وإيجادها وبإبقائها بإمدادها، وإنّ القول بكون الهيولى ـ وهو أصل العالم ومادّة بني آدم، من العناصر الأربعة وغيرها ـ قديماً عديمٌ في الكون، أي: غير موجود، فإنّ الأشياء كلّها مخلوقة لله سبحانه، وكان الله ولم يكن معه شيء.

وهذا هو المذهب الحقّ الذي عليه جميع أهل الملل، من أهل الإسلام واليهود والنّصارى وغيرِهم من أتباع الأنبياء عليهم السّلام. وإنّما خالفهم الفلاسفة والحكماء المتقدّمون القائلون بقِدَم العالم، وقد أجمعوا على كفرهم وكُفْر من تبعهم من الأنام، فاسمع حال كونك متلبساً بالسّرور الذي يُوجِب النّور على ظُهور النّور، فإنّه يفيد أنّ الله قادر على إيجاد المعدوم وإعدامِ الموجود.

الجنة والنار
حق موجودتان الآن

ضميره راجع إلى مجموع الجَنَّات والنِّيران. و«مَرُّ» مصدر «مرَّ» وهو مرفوع بالابتداء، مضاف إلى أحوال جمع حال، أو حول وهو السَّنة، والخبرُ «عليها» مقدَّم. و«خوالي» جمع خالٍ أو خالية بمعنى ماض أو ماضية.

ومعنى البيت: إنَّ للجنَّات بطبقاتها ودرجاتها، والنِّيرانِ بطبقاتها ودركاتها وجوداً الآن وثُبوتاً فيما قبلَ ذلك من الأزمان، كما يستفاد من القرآن، نحو قوله تعالى في الجنة: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، وفي النار: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤] بصيغة الماضي، وهذا الذي عليه أهل السُّنَّة خلافاً لأكثر المعتزلة[(١)].

هذا وفي بعض الشُّروح ذكروا هنا قوله: «ولا يفنى الجحيم البيت» وفي شرحنا قد تقدَّم، والله أعلم.

---

(١) كما علمنا أنَّ الجنَّة والنَّار حقٌّ، وأنَّهما موجودتان الآن، يجب أن نعلم أنهُّما باقيتان لا تفنيان ولا يفنى أهلهما؛ لقوله تعالى في حقِّ الفريقين: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [النساء: ٥٧] خلافاً للجهميَّة القائلين بفنائهما وفناء أهلهما وهو كفر والعياذ بالله.

المؤمن العاصي
لا يخلد في النار

حاصل البيت: أنَّ مذهب أهل السُّنَّة أنَّ صاحب الكبيرةِ ولو مات من غير توبة لا يُخلَّد في النَّارِ، خلافاً للمعتزلة والخوارج، بناءً على ما ذهبوا إليه من خروج العبد بالمعصية عن الإيمان[1].

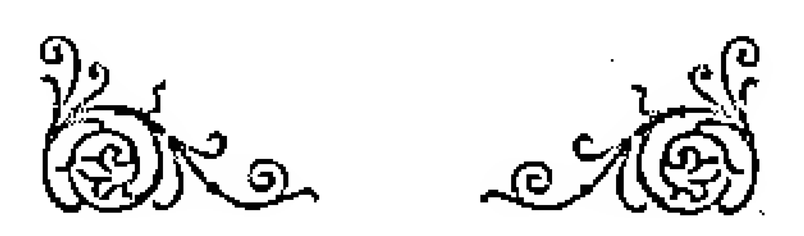
ولنا: قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وقوله عليه السَّلام في الصَّحيحين لأبي ذر: «ما من عبد قال لا إله إلا الله، ثمَّ مات على ذلك إلا دخل الجنَّة» قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: «وإن زنى وإن سرق» الحديث[2]، ولا يمكن دخول الجنَّة قبلَ دخول النَّار، ثمَّ دخولُ النَّار؛ لأنَّه باطل بالإجماع، فتعيَّن خروجُ مَن شاء الله تعذيبَه من النار في عاقبة

(١) الصَّحيح التَّفريق بين قولي المعتزلة والخوارج:
- أمَّا المعتزلة فقد قالوا: الكبيرةُ تُخرج العبد من الإيمان لاختلال ركن من أركانه وهو العمل، ولا تُدخِله في الكفر لوجود التَّصديق عنده، فهو عندهم في منزلة بين منزلتين.
- وأمَّا الخوارج فقد قالوا: الكبيرة تُخرج العبد من الإيمان إلى الكفر.

(٢) البخاري في اللباس، باب: الثياب البيض، (٥٤٨٩)، ومسلم في الإيمان، باب: من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة (٩٤)، وهو بتمامه: عن أبي ذر رضي الله عنه قال: أتيتُ النبيَّ ﷺ وعليه ثوب أبيض، وهو نائم، ثمَّ أتيتُه وقد استيقظ فقال: «ما من عبد قال: لا إله إلا الله، ثمَّ مات على ذلك إلا دخل الجنَّة» قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: «وإن زنى وإن سرق». قلت: وإن زنى وإن سرق؟، قال: «وإن زنى وإن سرق». قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: «وإن زنى وإن سرق على رغم أنف أبي ذر».

الأمر. وقد سبق أنَّ أعمال الأركان غيرُ داخلة في حقيقة الإيمان، فلو فعل جميع السَّيئات ما عدا الشِّرك، فهو مؤمن، كما أنَّ الكافر لو أتى بجميع الطَّاعات، ولم يُصدِّق الله ورسولَه فهو كافر.

ثمَّ «الاشتعال» بالعين المهملة هو الصَّواب، والمراد به اشتعالُ لهب الجحيم وتعَب الحميم. وقد تصحَّف على الشَّارح القدسيِّ فضبطه بالغين المعجمة، ثمَّ تكلَّف فقال: وقيل لها ذلك لاشتغال أهلها بالتَّضرُّع والدُّعاء والنَّدامة، أو لاشتغالها هي وما فيها من الحيات والعقارب بأبدان أهلها. وفيه: أنَّ الاشتغال أمرٌ مشترك بين أصحاب الجحيم وأرباب النَّعيم، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ ٱلْيَوْمَ فِى شُغُلٍ فَٰكِهُونَ ۝ هُمْ وَأَزْوَٰجُهُمْ فِى ظِلَٰلٍ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ مُتَّكِـُٔونَ﴾ [يس: ٥٥-٥٦].



الخاتمة

«لام» للتَّوحيد للتَّوكيد لكونها زائدةً داخلةً بين الفعل المتعدِّي ومفعوله.
و«نظماً» مفعول به، وفي نسخة «وَشْياً» والمراد به المنظوم، وهو: الكلام المُقَفَّى الموزون على سبيل القَصْد. وشَبَّه النَّظم بالإلباس والمنظومَ بالملبوس مجازاً، وسمَّاه وَشْياً؛ لأنَّه زينة الكلام كما أنَّ اللِّباس زينة اللابس على وجه حسن النِّظام.
و«بديع الشكل» صفةٌ لنظماً أو وَشْياً، أي: غريباً شكلُه، وهيئتُه مثل السِّحر يحلُّ محلَّه ويشاركه في صفته.

تعريف السحر:

والسِّحرُ عند الحكماء: قوَّةٌ في النَّفس تتأثَّر عنها الأشياء من غير استعانة بعزيمة ولا غيرها، قاله ابن جماعة. وقال الرازي في تفسيره: هو في عرف الشَّرع مختَصٌّ بكلِّ أمر يَخفى سببُه، ويتخيَّل على غير حقيقته، ويجري مجرى التَّمويه والخِداع، فإذا أُطلق ذُمَّ فاعله، وقد يستعمل مقيَّداً فيما يُمدَح ويُحمد، كقوله عليه السَّلام: «إنَّ من البيان لَسِحراً»[1] أي: بعض البيان سحر؛ لأنَّ صاحبه يوضِّح الشَّيء المُشكِل، ويكشف عن حقيقته بحسن بيانه، فيستميل القلوب إليه كما تُستمال بالسِّحر. فوجهُ تشبيه النَّظم بالسِّحر: استجلابُ كلٍّ منهما القلوبَ بالمحبَّة.

وفي هذا البيت من صنع البديع الاحتراسُ، حيث وصف السِّحرَ بالحلال، فإنَّ

(١) البخاري في النكاح، باب: الخطبة، (٤٨٥١) عن ابن عمر بلفظه، ومسلم في الجمعة باب: تخفيف الصلاة والخطبة، (٨٦٩).

يُسَلِّي القَلْبَ كالبُشْرَى بِرَوْحٍ وَيُحيي الرُّوحَ كالماءِ الزُّلالِ

فَخُوضُوا فِيهِ حِفْظاً واعْتِقاداً تَنالُوا جُلَّ أصْنافِ المَنالِ

وكُونُوا عَوْنَ هذا العَبْدِ دَهْراً بِذِكْرِ الخَيْرِ في حالِ ابْتِهالِ

الاحتراس عندهم: هو أن يأتي المتكلِّم بمعنى يتوجّه عليه فيه دخل، فيتفطّن له فيأتي بما يُخلّصه من ذلك؛ لئلا يقع لأحد عليه اعتراض هنالك.

المراد هنا بالقلب الشَّكل الصَّنوبري، لا اللَّطيفة القائمة به، وهي البصيرة، على ما قاله ابن جماعة، ولا يخفى بُعدَه في هذا المحلّ؛ فإنَّ تسليته تفريجُه عن هَمٍّ نزل به، والبُشرى البشارة بالخبر السَّارّ؛ لأنَّه تتغيَّر البَشَرة به. و«الرَّوحُ» ـ بفتح الرَّاء ـ الرَّاحة، وهو مرتبط بـ «يُسلِّي»، والمعنى: لا ينال القلبَ مشقَّة وتعب، بل يحصل له راحة وطرب؛ لكون مبناه نظماً باهراً، ومعناه تامّاً ظاهراً. و«الرُّوح» بالضَّمِّ جوهر نُورانيٌّ له سَرَيانٌ في البدن كسريان ماء الورد في الورد، قاله ابن جماعة وجماعة آخرون. و«الزُّلال» ـ بضمِّ الزَّاي ـ الماءُ العذب الصَّافي، الذي لا يخالطه شيء، والمعنى: ويكون هذا النَّظمُ سبباً لحياة الرُّوح، وهو العلم عن موت الجهل، كما أنَّ الزُّلال سببٌ لبقاء من بقي به رَمَق في الحال بحكم الملك المتعال.

الاعتقادُ: جزم القلب وربطُهُ على الشَّيء. و«المنال» العطاء. أي: اشرعوا في هذا النَّظم من جهة حِفْظ المبنى واعتقادِ المعنى، غيرَ مقتصرين على مجرَّد المطالعة والاكتفاءِ بالمقابلةِ، تَبلُغوا أصناف العطايا من الله تعالى في الدُّنيا والعقبى.

«العون» المعين، والمراد بالعبد نفسه، وهذا يُشار به إلى الحاضر ومَنْ في حكم الحاضر. والمراد بالدَّهر الزَّمانِ والعصر، وقد يطلق على قطعة منه، ويشير إليه تَنكُّره هنا ونصبُه على الظَّرفيَّة وبذكر متعلِّق «بعون» وفي حال بذكر. والمعنى: أعينوا هذا العبد الضَّعيف، وساعدوا هذا الفقير المصنِّف، بذكر الخير له والدُّعاء والاستغفار في حقِّه حالَ تضرُّعِكم إلى الله سبحانه، ما تيسَّر من الدَّهر كلِّه أو بعضه، فإنَّ دعوة المؤمن لأخيه بظهر الغيب مستجابة.

لَـعَـلَّ اللهَ يَـعْـفُـوهُ بِـفَـضْـلٍ وَيُـعْـطِـيْـهِ الـسَّـعَـادَةَ فـي الـمـآلِ
وإنّـي الـدَّهـرَ أدعُـو كُـنْـهَ وُسْـعِـي لِـمَـنْ بـالـخـيـر يـومـاً قـد دعـا لـي

يُقرأ: «ويعفوه» بالإشباع كما هو قراءة ابن كثير من السَّبعة. و«لعلَّ» للتَّرجِّي. و«العفو» تركُ المؤاخذة، والمعروفُ تعديته بـ «عَنْ» فيكون من باب الحذف والإيصال[1]، كقوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: ١٥٥]. و«المآل» بالهمزة قبلَ الألف المرجع والعاقبة، والمرادُ به الآخرة إذ لا سعادة إلا سعادةَ العاقبة وسلامةَ الخاتمة، كما ورد «اللَّهمَّ لا عيش إلا عيش الآخرة»[2].

أي: وإنِّي في جميع عمري، خصوصاً في آخر أمري، أدعو ربِّي وهو حسبي، غايةَ وُسعي وطاقتي ونهايةَ جُهدي وطاعتي، لكلِّ من دعا لي من الأنام بالخير يوماً من الأيَّام، فنسأل الله سبحانه أن يرحم النَّاظم وجميعَ مشايخنا الكرام، وآبائنا وأسلافنا الفخام، وأن يختم لنا ولأحبابنا بالحسنى، وأن يرزقنا المقام الأسنى مع النَّبيِّين والصِّدِّيقين والشُّهداء والصَّالحين، وسلامٌ على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

تمت قد وقع الإتمام من تحرير هذه الحروف في يوم الأربعاء، في وقت الضحى، كتبه الحقير ذو الاحتياج الكثير إلى ربِّه الغنيِّ ذي الرَّحمة والعطا، مصطفى بن كريم بن مصطفى، غفر الله له ولوالديه ولمن أحسن إليهما وإليه، سنة (١١٧٤)هـ.

---

(١) أي: يعفو عنه، فحذف الجارَّ فاتَّصل الضَّميرُ بالفعل، فصار يعفوه، كما في قوله تعالى ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٥٥] أي: من قومه، فحذف الجار فصار قومه. أو ضمَّنه معنى سامحه، وهو شائع. اهـ حا.

(٢) البخاري في الجهاد، باب: البيعة في الحرب أن لا يفروا (٢٨٠١)، ومسلم في الجهاد، باب: غزوة الأحزاب (١٨٠٤) عن أنس رضي الله عنه قال: كانت الأنصار يوم الخندق تقول: نحن الذين بايعوا محمَّدا على الجهاد ما حَيينا أبدا فأجابهم النبيُّ ﷺ فقال: «اللَّهمَّ لا عيشَ إلا عيشُ الآخرة، فأكرم الأنصار والمهاجرة» واللفظ للبخاري.

. . . .

قال الشّارح رحمه الله تعالى: فرغ على يد مؤلِّفه بتوفيق ربِّه ولطفه، لنصف شهر شوال، ختم بالخير والإقبال في سلك شهور عام عشرٍ بعد الألف من الهجرة إلى المدينة المكرمة، وكان ذلك بمكة المعظمة زادهما البرَّ والمهابة. كذا في أواخر بعض الشروح على سيِّدنا محمد أفضلُ الصَّلاة والتَّحيَّة.

فهرس الموضوعات

